رؤى المستقبل

مجلة شهرية منوعة تصدر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات

الإثنين 1 سبتمبر 2025 م - 9 ربيع الأول 1447 هـ

32
2025

Monday 1 September 2025

الطاقة والبنية التحتية في كوردستان

من الاعتماد على النفط إلى مدن ذكية ومستدامة

الانتخابات العراقية اختبار نهائي لهيبة الدولة بعد استبعاد أكثر من 400 مرشح

اقـرأ أيضـاً:

- إعـلان الفصـائل العـراقية التمـسك بسـلاحها
- الفضائح المالية تهدّد الصفقة الخضراء الأوروبية
- كيف يغيّر المـال السيـاسي معادلة الانتخابات؟
- إيران عند عتبة المراجعة من النـووي إلى الميليشيات

جنان الطيار

المناخ الاستثماري الجديد في أربيل

العدد 32 - عام 2025

صاحب الامتياز
ورئيس التحرير:
د. سعد الهموندي

هيئة التحرير
حسام الغزالي
د آراس اسماعيل
د. هاوزين عمر
د.نازدار علاء الدين سجادي
نازنيين مندلاوي
د. مهدي نور الدين محمد
د. كاوه ياسين سليم
فراس النجماوي

التدقيق اللغوي
د. هشام فالح حامد

العلاقات العامة
أحمد حسين الجاف
د نادية طلعت سعيد
د. آشنا بابان
سهين مفتي
رزكار لشكري
جنان الطيار
أمير زنكنه
وفا كريم
امنة فاضل القوج

ترسل المقالات على الايميل:
www.ruaafoundation.com
ceo@ruaafoundation.com
info@ruaafoundation.com
009647502471973

مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

مؤسسة تعمل على مواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل يُعنى أيضاً بإجراء الدراسات والبحوث في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضايا التي تهم المنطقة وتؤثر في مستقبلها، إضافة إلى إجراء استطلاعات الرأي بهدف تزويد الباحثين وصانعي القرار بالبيانات والمعطيات المطلوبة، وتنظيم الفعاليات والأنشطة مثل الندوات والمؤتمرات.

مرخصة من قبل حكومة إقليم كوردستان العراق
رئاسة مجلس الوزراء - رئاسة الديوان - دائرة المنظمات غير الحكومية، رقم -5760- تاريخ 31/10/2022

هيئة المستشارين
د. همام الشماع
د. غازي فيصل
د. هدى النعيمي
د.سلامة الخفاجي
عبد اللطيف كلي
د. كوفند شيرواني
د. فارس الخطاب
د سولاف كاكائي
د أميرة جعفر شريف
هيوا سعاد
د. فرهاد كاكائي
حسين الجاف

العمليات الفنية: مؤسسة مورول

جميع المقالات تعبر عن رأي كاتبها

في بغداد

انتخابات أم ساحة كســـــر عظـــــم؟

صاحب الامتياز
رئيس التحرير

بغداد مدينة تشبه كتاباً مفتوحاً، بإمكانك أن تقرأ فيه فصول التاريخ وتشم فيه رائحة السياسة وعرق الناس على الأرصفة.

فمنذ وصولي إلى هنا، وأنا أراقب الشوارع التي ازدحمت بالمخالفات، وأسمع أصواتاً خفية قبل حملات الانتخابات عن برامج سياسية تُقدم في قاعات المؤتمرات، والوعود التي تُغدق على الناس كما لو أن كل شيء سيتغير بعد الانتخابات القادمة بيوم واحد...

لكن في عيون المواطنين الذين التقيتهم، لم ألمح حماساً بقدر ما لمحت سؤالاً صامتاً: «هل ستكون هذه الانتخابات مختلفة؟ أم أننا سنعود إلى نقطة الصفر بعد أن تُطوى صناديق الاقتراع بدقائق؟"

إنها ليست مجرد حملة انتخابية، بل اختبار جديد للعقد الاجتماعي في العراق، اختبار لصدق البرامج ومدى التزام القادة السياسيين بما يقطعونه من وعود...

فهنا في بغداد، تبدو المعركة أعمق من مجرد تنافس انتخابي، إنها معركة على شكل الدولة، على مصداقية الديمقراطية، وعلى أمل المواطن الذي بات مهدداً بالانطفاء.

لقد شهدنا جميعاً كيف تتحول الحملات الانتخابية السياسية إلى مهرجانات للوعود: تحسين الكهرباء، تطوير التعليم، القضاء على البطالة، بناء المستشفيات، إصلاح الطرق، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

لكن ما إن تصل القوى السياسية إلى السلطة حتى تتبخر هذه الوعود في دهاليز البيروقراطية، أو تذوب في صراعات تقاسم المناصب والنفوذ.

ليجد المواطن نفسه أمام واقع منقطع الصلة بالشعارات، إذ تبقى الخدمات متدهورة، والشوارع غارقة، والكهرباء متقطعة، والفرص بعيدة المنال.

الانتخابات المقبلة ليست مجرد حدث سياسي، إنها فرصة لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، غير أن غياب برامج واقعية قابلة للتنفيذ، وتحول بعض الحملات إلى استعراضات إعلامية، يهدد بتحويل العملية إلى مسرح جديد لإعادة إنتاج نفس الوجوه ونفس السياسات.

فبغداد اليوم تعيش حالة استقطاب سياسي غير مسبوقة، فالقوى تتنافس ليس فقط على عدد المقاعد، بل على رسم خريطة السلطة لعقد كامل قادم، وهنا يبرز السؤال:

هل سنشهد سباقاً انتخابياً سلمياً يقوم على البرامج، أم معركة كسر عظم هدفها إقصاء الخصوم وتثبيت النفوذ؟

والمشكلة أينما اتجهت في بغداد، تصادفك علامات الخلل: شوارع تحتاج إلى صيانة، أحياء تعاني من انقطاع المياه، انقطاعات كهربائية مزمنة، وازدحامات خانقة.

هذه ليست تفاصيل يومية عابرة، بل هي مؤشرات على فشل إداري مزمن، وورقة ضغط قوية على الناخب الذي قد يستخدم صوته كعقاب أو احتجاج.

إن أي حملة انتخابية تتجاهل هذه الحقائق ستكون فاقدة للشرعية الأخلاقية أمام جمهور أنهكته الأزمات.

إذا أراد السياسيون أن يقنعوا الشارع بجدوى المشاركة، فعليهم أن يقدموا خططاً واضحة ومؤطرة زمنياً لتحسين الخدمات، وأن يلتزموا برقابة حقيقية على التنفيذ.

الوقت قد حان لإنهاء مرحلة الوعود غير المنفذة، فالناخب أصبح أكثر وعياً، ويستطيع عبر وسائل التواصل الاجتماعي رصد ومساءلة المرشحين.

فتحويل الحملات الانتخابية إلى منصات برامج حقيقية تتضمن أرقاماً وخططاً قابلة للقياس هو حل مهم، مع تعزيز الشفافية في تمويل الحملات حتى لا تكون الانتخابات سباقاً لمن يملك المال أكثر، بل لمن يملك رؤية أعمق.

كذلك من المهم إطلاق مراقبة مدنية موسعة تتابع تنفيذ الوعود بعد الانتخابات، لا الاكتفاء برصد عملية التصويت، مع ربط الحملات الانتخابية بمؤشرات الخدمات الأساسية كالكهرباء، الماء، الطرق، التعليم، والصحة، ليكون الناخب شريكاً حقيقياً في صناعة القرار.

فمن بغداد أكتب هذه الكلمات وأنا أسمع جعجعة ولا أرى طحناً، السؤال ليس: من سيفوز؟ بل: هل سيفي الفائزون بوعودهم هذه المرة؟ فإما أن تكون الانتخابات المقبلة بداية مرحلة جديدة من الوفاء والإنجاز، أو تكون حلقة أخرى في مسلسل فقدان الثقة بين المواطن والدولة، والتاريخ لن يرحم من يضيع الفرصة الأخيرة.

الاتفاق النفطي يعيد ربط إقليـم كوردستان بأسواق العـــــــ

يوم تاريخي يزيل عائقاً أمام تأمين المـــ

شهد الملف النفطي في العراق تطوراً لافتاً، بعد الإعلان عن اتفاق جديد بين حكومة إقليم كوردستان ووزارة النفط الاتحادية وشركة تسويق النفط (سومو)، بمشاركة الشركات المنتجة في الإقليم. الاتـفـاق، الـذي وصفه رئيس حكومة الإقليم مسرور بارزاني بـ«اليوم التاريخي»، يمثل خطوة مفصلية لإعادة دمج نفط كوردستان في الأسواق العالمية، وتجاوز واحدة من أعقد القضايا التي شغلت المشهد السياسي والاقـتـصـادي خلال السنوات الأخيرة.

خلفية الأزمة النفطية

لطالما كان ملف تصدير النفط من إقليم كوردستان موضع خلاف بين بغداد وأربيل، إذ تعثرت صادرات الإقليم منذ توقف تدفق النفط عبر خط أنابيب جيهان في آذار ٢٠٢٣ نتيجة خلافات قانونية وسياسية معقدة. هذا التوقف انعكس بشكل مباشر على إيرادات الإقليم، وأدى إلى أزمة مالية خانقة أثرت على دفع رواتب الموظفين وتمويل المشاريع العامة.

> هذا التوقف انعكس بشكل مباشر على إيرادات الإقليم، وأدى إلى أزمة مالية خانقة أثرت على دفع رواتب الموظفين

تفاصيل الاتفاق الجديد

وفق ما أعلنه مسرور بارزاني في تدوينة على منصة «إكس»، فإن الاتفاق الجديد

ـــــالم.. مســـرور بارزاني:

ـــستحقات المالية لشعب الإقليم

هو ثمرة «جهود حثيثة بذلتها فرق ووفود من كافة الأطراف»، مشيراً إلى أنه يعيد إقليم كوردستان للارتباط بالأسواق العالمية ويشكل مدخلاً أساسياً لتأمين الموارد المالية المستحقة لشعب الإقليم.

بارزاني شدد على أن الاتفاق يمثل إزالة «عائق رئيسي» كان يقف بوجه تأمين تلك المستحقات، مؤكداً على أن استئناف التصدير لا يعني فقط عودة العائدات، بل أيضاً تعزيز الموقع الدستوري والقانوني للإقليم داخل المنظومة العراقية.

الاتفاق يعكس - بحسب مراقبين - مؤشراً على رغبة الأطراف كافة في تجاوز حالة الجمود التي طبعت العلاقات بين بغداد وأربيل. فربط نفط كوردستان مجدداً بالأسواق العالمية من خلال «سومو» يفتح الباب أمام بناء ثقة متبادلة بين الطرفين، ويضع أسساً لتفاهمات أوسع قد تشمل ملفات الموازنة الاتحادية، وحصة الإقليم من الإيرادات العامة، إضافة إلى حقوق الموظفين والالتزامات المالية.

اقتصادياً، من المتوقع أن يسهم الاتفاق في تعزيز إيرادات العراق الإجمالية من صادرات النفط، ويمنح كوردستان القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية الداخلية، ما يخفف من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الإقليم طوال فترة توقف التصدير.

> **بارزاني شدد على أن الاتفاق يمثل إزالة عائق رئيسي كان يقف بوجه تأمين تلك المستحقات، مؤكداً على استئناف التصدير**

رئيـس الحكـومة خـــلال افتتـــ

كوردستان بيتنا الكبير وحمـــ

افتتح رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، متنزّه (سرهلدان) العصري في حي بروشكي بمدينة دهوك، في خطوة تهدف لزيادة المساحات الخضراء وتوفير متنفس حيوي وعصري للمواطنين، وذلك بعد عام واحد من وضع الحجر الأساس للمشروع.

وفي كلمته خلال مراسم الافتتاح، أوضح رئيس الحكومة أن فكرة المشروع تبلورت من زيارات سابقة للمنطقة، لاحظ خلالها وجود نقص في الخدمات المقدمة لحي بروشكي. وأكد أن أهالي الحي، الذي يضم العديد من عوائل الشهداء والبيشمركة البواسل، أغنياء بحبهم لوطنهم وإيمانهم، ويستحقون أفضل الخدمات، لذا جاء القرار بإنشاء هذا المتنزّه تكريماً وتقديراً لهم.

كما أشـاد رئـيس الحكومة بالشركة المنفذة التي أنجزت المشروع بكفاءة عالية خلال عام واحد، محولةً موقعاً كان منطقة صناعية لتصليح السيارات في ظروف غير ملائمة، إلى حديقة غنّاء تضم مرافق خدمية ورياضية وترفيهية متكاملة لكل الفئات العمرية.

وفي محور رئيسي من كلمته، تطرق رئيس الحكومة إلى قضية حماية البيئة، مشدداً على ضرورة رفض كل الحالات والممارسات السلبية، والتي لا تنسجم مع أصالة ثقافة شعب كوردستان أو جمال طبيعة الإقليم.

وأكد رئيس الحكومة أن كوردستان هي «البيت الكبير» للجميع، وحماية هذا الوطن واجب يقع على عاتق كل فرد.

وأهاب بالمواطنين الحفاظ على نظافة بيئتهم، كما دعـا إلـى إرشـاد السياح وتوعيتهم بأهمية الأمـر، كـما أصـدر توجيهاً للجهات المعنية بوضع إجراءات رادعة وفرض عقوبات على كل من يلوث البيئة، مبيناً أنه من غير المقبول إطلاقاً أن تتلوث هذه الأرض المقدسة التي ارتوت بدماء الشهداء.

واختتم رئيس الحكومة كلمته بتجديد العهد على مواصلة خدمة المواطنين في دهـوك وعموم كوردستان، مشيراً إلى أن تنفيذ المشاريع هو واجب على الحكومة وليس منّة، وقال إن غداً مشرقاً ينتظر شعب كوردستان الصامد الذي واجه كل التحديات بقوة وثبات.

ـــاحه متنزّه (سرهلدان) في دهوك:

ـــاية بيئتها مسؤولية كل فرد

الانتخابات العراقية

اختبار نهائي لهيبة الدولة بعد اس

قـــــرارُ
المفوضية العليا المستقلة
للانتخابات باستبعاد أكثر من 400 مرشح
أشعل فتيل الأسئلة قبل أن يهدّئ المخاوف: هل نحن أمام تشديدٍ قانوني طال انتظاره أم هندسة سياسية للصناديق؟ بين تبريرٍ رسمي يستند إلى قواعد السلوك ونواقص الوثائق وملفات المساءلة والعدالة والفساد، وبين أصواتٍ ترى في المشهد انتقالاً من العدالة الانتقالية إلى الانتقائية الانتقامية؛ تبدو انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني مقبلةً على اختبارٍ لشفافية الدولة ونزاهة التنافس معاً. تؤكد المفوضية أنّ قراراتها قابلةٌ للطعن خلال ثلاثة أيّام وأن حكم الهيئة القضائية باتّ وملزم، فيما يشير مشرّعون وخبراء إلى أنّ التطبيق الصارم لقانون الانتخابات رقم 12 لسنة 2018 المعدَّل (المادة 3/7)، وتفعيل المساءلة والعدالة بعد أعوام من التراخي، هما السبب في الارتفاع الاستثنائي للأعداد–لكنّ خصوماً يحذرون من تسييس الغربلة وفتح الباب أمام المال الفاسد وسلاح النفوذ لتعطيل الإرادة الشعبية. في هذا التقاطع الحادّ، لا يختبر المرشحون وحدهم؛ بل تختبر ثقة العراقيين بسلامة الطريق إلى البرلمان.

تحقيق تحليلي صادر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

ـــتبعاد أكثر من 400 مرشح

الجدل ما زال مستمرا حول شفافية هذه القرارات وأثرها على المشهد السياسي

أشعل قرار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باستبعاد أعداد كبيرة من المرشحين من قوائم الانتخابات البرلمانية المقررة في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل جدلا واسعا في العراق، ففي الأيام الأخيرة، تصاعدت التساؤلات حول طبيعة هذه الإجراءات، ومدى وجود دوافع سياسية خلفها.

ورغم أن المفوضية برّرت قراراتها بأسباب تتعلق بمخالفة قواعد السلوك، وعدم استكمال الوثائق، وقضايا المساءلة والعدالة والفساد، فإن الجدل ما زال مستمرا حول شفافية هذه القرارات وأثرها على المشهد السياسي. وأوضحت المتحدثة الرسمية باسم المفوضية جمانة الغلاي الإجراءات المتبعة في عملية تدقيق أهلية المرشحين واستبعادهم، مؤكدة أن جميع الإجراءات قابلة للطعن أمام الهيئة القضائية.

صلاحيات المفوضية

وقالت الغلاي إن المفوضية هي الجهة الوحيدة المخولة بإصدار القرارات المتعلقة باستبعاد المرشحين، وذلك استنادا إلى البيانات والتقارير الواردة من الجهات المختصة بالتحقق. وأضافت أنها، فور استلامها قوائم المرشحين، تقوم بتدقيق البيانات الأولية قبل إرسالها إلى جهات التحقق المعنية.

وتشمل هذه الجهات -وفقا لها- وزارات التربية، والتعليم العالي، والداخلية، والدفاع، بالإضافة إلى مديرية الأدلة الجنائية، وهيئة الحشد الشعبي، وجهاز المخابرات ومكافحة الإرهاب، ومستشارية الأمن القومي، وجهاز الأمن الوطني، ومجلس القضاء الأعلى.

كما تستقبل المفوضية -حسب الغلاي- الإجابات من هذه الجهات، وبناء على ما يرد في تقاريرها، يتخذ مجلس المفوضين قرارا بشأن المرشحين المستبعدين.

وأكدت أنه بمجرد نشر قرار الاستبعاد على الموقع الرسمي للمفوضية، يحق للمرشح المتضرر الطعن فيه أمام الهيئة القضائية للانتخابات خلال ٣ أيام من تاريخ النشر، مشددة على أن قرار الهيئة القضائية يكون باتا وملزما للجميع. من جانبه، حذّر السياسي العراقي المستقل مهند الراوي من خطورة الصراع السياسي المرتقب في الانتخابات المقبلة، مؤكدا أن المفوضية العليا للانتخابات أمام مسؤولية كبيرة لضمان نزاهة العملية.

وقال الراوي إن المفوضية بدأت باستبعاد مرشحين لأسباب تتعلق بمساءلتهم قضائيا، حيث استبعدت في قوائم أولية ٦٨ شخصية، ثم أتبعتها بقوائم أخرى شملت ٥٥ اسما من محافظة نينوى و٧٥ من بغداد، فضلا عن استدعاء ٤٠٠ آخرين للتحقق من شمولهم بقانون المساءلة والعدالة.

وأضاف أن التطور النوعي في هذه القضية هو احتمالية شمول شخصيات سياسية بارزة، مما قد يسبب هزات سياسية كبيرة، معربا عن أمله في أن تطبق المفوضية قراراتها بعدالة ودون انتقائية أو ضغط سياسي.

ووصف انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني المقبل بأنها «الأعنف والأشرس» في الصراع

الفساد أصبح جزءًا من بنية النظام السياسي، وهو ما يمنعه من تشريع قوانين تخدم الجمهور

السياسي، محذرا من «استخدام المال الفاسد والموارد الحكومية في الحملات الانتخابية".

وحسب الراوي، فإن دخول «المال الفاسد» إلى البرلمان سيؤثر على أدائه التشريعي والرقابي، متمنيا أن «يتم استبعاد الفاسدين ومن تلطخت أيديهم بدماء العراقيين، ومن يحملون السلاح، بما يتوافق مع النص الدستوري الذي يحظر المشاركة السياسية لمن لديه أجنحة عسكرية".

من جهته، أكد الباحث بالشأن السياسي سيف السعدي أن الساحة السياسية العراقية «تعمل للأسف ضمن معادلة خطيرة وهي الانتقال من قوانين العدالة الانتقالية إلى العدالة الانتقامية الانتقائية، حيث يتم تطبيق القوانين بشكل انتقائي على بعض المرشحين دون غيرهم".وقال السعدي إن هذا الأمر يمثل خرقا للمادة الـ١٤ من الدستور التي تنص على مساواة العراقيين أمام القانون دون تمييز. وانتقد عمل هيئة المساءلة والعدالة، مشيرا إلى أن استبعاد ما يزيد على ٤٠٠ مرشح يثير تساؤلات جدية، خاصة أن المنهاج الحكومي نص على حل هذه الهيئة.

ووفقا له، فإن الحل المقترح للهيئة لا يعني إلغاء الإجراءات، بل نقل الملفات إلى الدائرة القانونية لمجلس الوزراء والادعاء العام، مع إتاحة حق الاعتراض للمتضررين أمام القضاء، «مما يكشف زيف الادعاءات حول تسلل عناصر حزب البعث إلى مؤسسات الدولة، وهو ما أصبح مجرد شماعة لتشويه الحقائق".

ودعا إلى ضرورة الانتقال من قوانين العدالة الانتقالية التي لا تزال سارية رغم مرور ٢٢ عاما على النظام الجديد، مؤكدا أنها تعيق بناء نظام انتخابي ناضج يعيد ثقة الناخبين بالعملية السياسية ويخدم تطلعاتهم. وأضاف أن «الفساد أصبح جزءا من بنية النظام السياسي، وهو ما يمنعه من تشريع قوانين تخدم الجمهور". من ناحيته، أوضح عضو اللجنة القانونية بالبرلمان العراقي النائب رائد المالكي أسباب الزيادة الكبيرة في أعداد المرشحين المستبعدين من الانتخابات، من بينهم نواب وشخصيات تولت مناصب سابقة.

وقال إن هذا الارتفاع يعود إلى سببين رئيسيين:

الأول: التطبيق الصارم لأحكام قانون الانتخابات رقم ١٢ لسنة ٢٠١٨ المعدل، والذي يطبق لأول مرة على الانتخابات النيابية، مشيرا إلى أن المادة ٣/٧ من القانون نصت على استبعاد فئة كبيرة من مرتكبي الجرائم المخلة بالشرف، والفساد المالي والإداري، والجرائم التي تضر بالسمعة، مؤكدا أن هذا الاستبعاد يعد حكما قانونيا حتى وإن شمل قانون العفو هؤلاء الأفراد.

الثاني: تفعيل أحكام المساءلة والعدالة التي شهدت تساهلا وتغاضيا في السنوات الماضية. ولفت المالكي إلى أن تفعيلها أدى إلى شمول عدد كبير من المرشحين بالاستبعاد، مما يعكس جدية في تطبيق القوانين النافذة لضمان نزاهة العملية الانتخابية.

إعلان الفصائل العراق

خرائط نفـوذ تتقاط

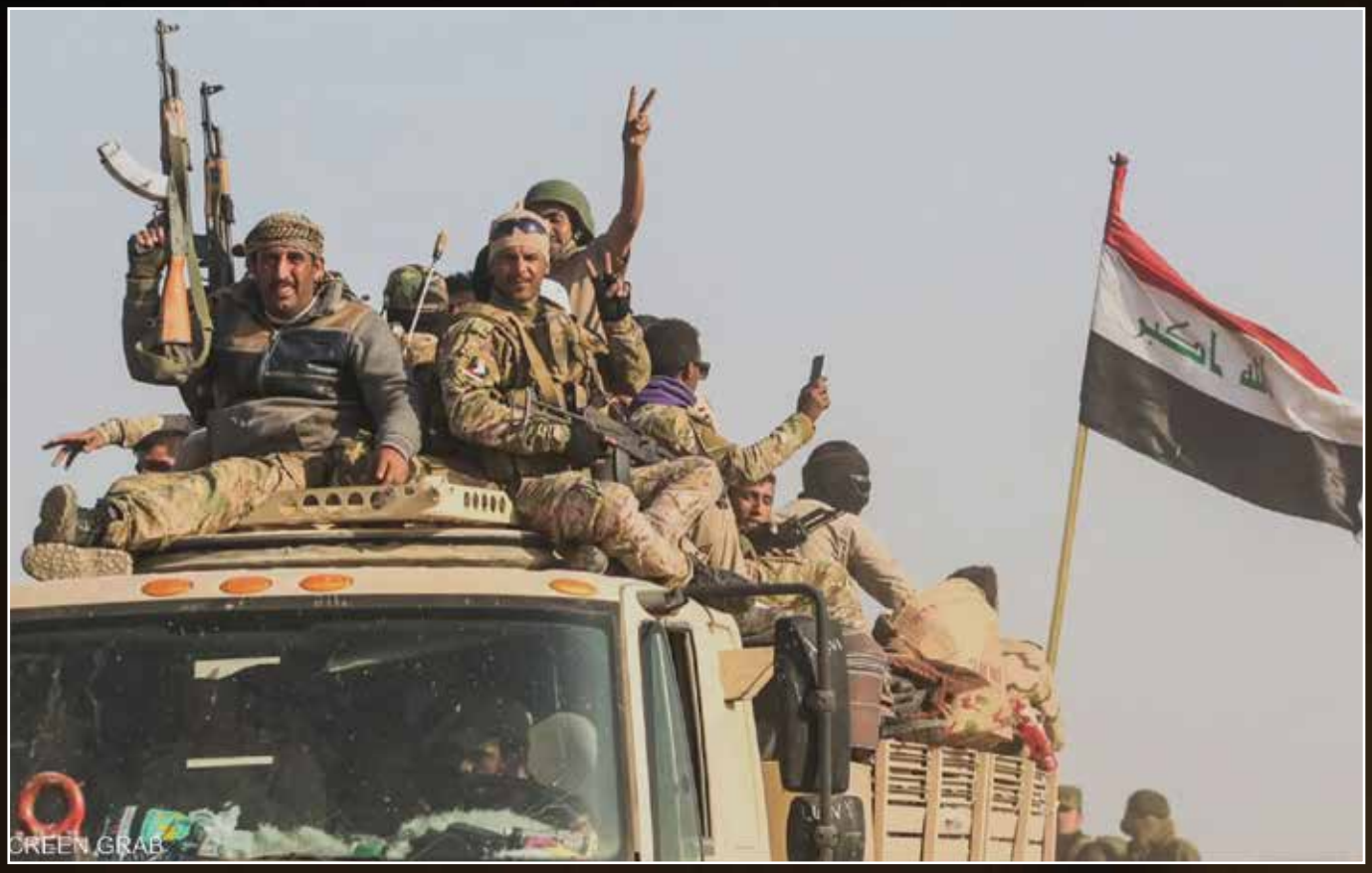

بين قرارٍ في 5 آب/أغسطس 2025 بحصر السلاح بيد الدولة، وخطواتٍ أميركية معلنة لسحب مئات الجنود من مطار بغداد وعين الأسد باتجاه حرير في أربيل، يقف العراق على عتبة مرحلةٍ حاسمة. أعلنت فصائل بارزة، وفي مقدمتها حركة النجباء، أنّها لن تسلّم سلاحها «حتى لو انسحبت» القوات الأميركية؛ موقفٌ يعدّ السلاح مظلّة صلبة في مواجهة «مخططات» متوقعة، ويزجّ بالدولة في امتحانٍ مزدوج: كيف تُرسّخ احتكار العنف الشرعي وهي تواجه منظومة نفوذٍ عسكرية ـ سياسية ـ اقتصادية متجذّرة؟ هذا التحقيق يرسم خرائط القوة، يقرأ دوافع التمسك بالسلاح، ويقترح سيناريوهات واستجابات عملية قبل الدخول في «الأسابيع الأخطر».

غية التمسك بسلاحها

ـــع فوق رأس الدولة

أولاً: من الشعار إلى المأزق – «حصر السلاح» في مرآة اللحظة الإقليمية

إعلان النجباء على لسان القيادي مهدي الكعبي بأن «سلاح المقاومة لن يُسلَّم لا في لبنان ولا في العراق» يعكس انتقال الشعارات من بيروت إلى بغداد، لكن ببيئة قانونية وسياسية مختلفة.

تستند الحجة الفصائلية إلى مخاطر خارجية (إسرائيل/الولايات المتحدة) ومهددات داخلية (احتجاجات شعبية، صراع سياسي محتمل، أو تحركات التيار الصدري).

تحقيق فريق التحرير مؤسسة رؤى

الفصائل لن تسلّم سلاحها «تحت أي ظرف»، وتسعى إلى تسريع إقرار قانون الحشد الشعبي في البرلمان «قبل أي توترٍ إقليمي جديد»

تقرأ الفصائل أي انسحاب أميركي من قواعد عراقية مركزية كإشارة مزدوجة: فراغ أمني يمكن ملؤه، وتفويض ضمني لغارات إسرائيلية «إن لزم»، وفق تقديرات ترددت داخل اجتماعات الإطار التنسيقي.

ثانياً: خرائط السلاح – بين «الحشد» و«المقاومة»

في التداول الإعلامي، يُفرق اليوم بين هيئة الحشد الشعبي (نحو ٧٠ تشكيلاً) وبين جماعات «المقاومة الإسلامية» الأبرز: كتائب حزب الله، النجباء، سيد الشهداء، الأوفياء، الإمام علي، العصائب، الطفوف، البدلاء.

عملياً، التداخل عميق: تقديرات مراقبين محليين تشير إلى أنّ نفوذ هذه الجماعات داخل الحشد يتجاوز ٦٠% ويطال مواقع قيادية حساسة.

في المقابل، يظهر حشد العتبات، ووحدات مرتبطة بتيار مقتدى الصدر، وتشكيلات عشائرية سنية–لكن حضورها ثانوي أمام الفصائل الموالية لإيران.

ثالثاً: كواليس السياسة – الإطار التنسيقي والبرلمان

مصادر مطلعة تؤكد أنّ الفصائل لن تسلّم سلاحها «تحت أي ظرف»، وتسعى إلى تسريع إقرار قانون الحشد الشعبي في البرلمان «قبل أي توترٍ إقليمي جديد».

دوافع الرفض كما طُرحت داخل الاجتماعات:

مخاطر الاغتيالات والاستهدافات الجوية لقادة الفصائل.

خشية داخلية من عودة احتجاجات واسعة أو تحرك التيار الصدري.

تجنّب فراغ تمويلي وتنظيمي في حال تجريد المجموعات من أدوات الضغط.

رابعاً: اقتصاد السلاح – منظومة مصالح تتجاوز الجبهة

قيادي مدني في البرلمان يصف المشهد بوضوح: «الفصائل تحافظ على مصالحها عبر السلاح».

الحديث لا يتعلق بالسلاح كمجرد «وظيفة أمنية»، بل بمنظومة مكاتب اقتصادية، استثمارات، وخطوط تجارية متشابكة مع مؤسسات الحكومة، حيث يشكّل السلاح عملة ضغط وضماناً للريع.

مفارقة حاسمة: حتى لو طلبت طهران

من بعض الفصائل تسليم سلاحها، قد يرفض بعضها لأن الفقدان يعني تعرّي المنظومة اقتصادياً وسياسياً.

خامساً: إعادة التموضع الأميركي – فراغٌ أم إعادة توزيع؟

المؤشرات على سحب مئات الجنود من بغداد والأنبار باتجاه حرير ثُقرأ فصائلياً كـ«تحلل من الالتزامات» لا كـ«تصفير حضور».

قواعد في إقليم كردستان قد تمنح واشنطن مرونة عملياتية، وتخلق في المقابل جيوب توتر بين المركز والإقليم، وبين الفصائل وقوى محلية في الشمال.

سادساً: صدى بيروت في بغداد – ماذا يعني قرار ٥ آب/أغسطس؟

تكليف الحكومة اللبنانية جيشها بوضع خطة لحصر السلاح قبل نهاية العام يستدعي عراقياً كـ«سابقة»، لكنه غير قابل للاستنساخ: لبنان يمتلك توافقاً هشّاً مع شرعية سياسية ـ طائفية تتيح ازدواج السلاح؛ العراق يمتلك دستوراً ودولة أكبر حجماً ولكنها أكثر تداخلاً مع منظومات مسلحة داخل المؤسسات.

لذلك، تبدو التسوية العراقية محتاجة

> **تكليف الحكومة اللبنانية جيشها بوضع خطة لحصر السلاح قبل نهاية العام يُستدعى عراقياً كـ«سابقة»، لكنه غير قابل للاستنساخ**

إلى سلّم مزدوج: قانوني/مؤسسي، وأمني/اقتصادي.

سابعاً: شهادات وخلاصات خبراء

يلفت مهند سلوم (أستاذ دراسات أمنية) إلى أنّ رفض التسليم انعكاس لموقف حزب الله، لكنه يربطه بمصير الحشد الشعبي: إذا ضُغِطت بغداد لحلّ الحشد مقابل انسحاب أميركي أوسع، فلن «يبقى السلاح طويلاً» خارج المواجهة مع الدولة.

النتيجة المرجّحة في قراءته: إذا استمر الرفض بعد أي حلّ للحشد، ستتجه الولايات المتحدة إلى القتل المستهدف وضرب المواقع، مع غطاء حكومي مباشر أو غير مباشر–ما يجعل مستقبل السلاح مرهوناً بمستقبل الحشد لا بشعار «المقاومة» وحده.

ثامناً: مواقف الحكومة – بين الدمج والتصادم

رئيس الوزراء أكّد مراراً إدماج الفصائل في الأطر القانونية والمؤسساتية، ووزير الخارجية فؤاد حسين تحدث عن حوارٍ

منح وحوافز لإغلاق المكاتب الاقتصادية مقابل إدماج مقاتلين في مشاريع بنية تحتية وأمن حدود

لإقناع الفصائل بالتخلي عن السلاح والانضمام للقوات النظامية.

إلا أنّ الواقع شهد توترات حادة، بلغت اشتباكات مسلّحة في بغداد الشهر الماضي بين جهاز الدولة وكتائب حزب الله، ما يعني أنّ «خريطة الطريق» المعلنة لم تغادر الورق بعد.

تاسعاً: المخاطر المباشرة على الدولة والمجتمع

تآكل احتكار العنف الشرعي: كل يوم بلا مسار واضح يعني توسيع «المنطقة الرمادية».

احتمال الاغتيالات المتبادلة: بين الاستهدافات الخارجية والداخلية، ترتفع كلفة الأمن السياسي.

عودة موجات الاحتجاج: رفع شعارات «استعادة الدولة» قد يعود بزخمٍ أكبر في حال انسداد الأفق.

استدعاء صراع أهلي منخفض الحدة: مع تعدّد خطوط التماس (مركز/إقليم، فصائل/تيارات، دولة/مكاتب اقتصادية).

عاشراً: سيناريوهات «الأسابيع الأخطر»

سيناريو تجميد القوة: تسوية مؤقتة تُبقي السلاح «مُراقباً» دون دمجه، مقابل امتيازات مالية ـ إدارية، وتعهدات بعدم الاحتكاك. المخاطر: ترسيخ الازدواجية.

سيناريو الدمج المشروط: إدماج متدرّج ضمن الحشد/القوات النظامية، مع تفكيك مكاتب اقتصادية وتتبع مالي. المخاطر: مقاومة داخلية، انشقاقات.

سيناريو الصدام المحدود: ضربات موضعية متبادلة، واعتقالات انتقائية، و«اختبارات هيبة» هنا وهناك. المخاطر: توسّع غير محسوب.

سيناريو تدويل الأزمة: تصعيد إقليمي يدفع بفصائل عراقية إلى الاشتباك لصالح طهران مع إسرائيل، ما يفتح الباب أمام استهدافات أوسع داخل العراق.

حادي عشر: خارطة طريق عملية (مقترحات سياسة عامة من «مؤسسة رؤى»)

تعريف قانوني دقيق لـ«السلاح خارج الدولة» يميز بين حمل السلاح، وإدارته، وتمويله، وربطه بأي منصب حكومي أو امتياز اقتصادي.

مسار دمج متدرّج زمنياً (١٨-٢٤ شهراً): تصنيف الألوية/الأفواج، اختبارات كفاءة،

عقود فردية، وتوزيع مهام داخل وزارتي الدفاع والداخلية.

هيئة نزاهة مالية خاصة بالمنظومات شبه العسكرية: كشف الذمة، تدقيق شركات الواجهة، تتبع عقود الدولة، وإلغاء أي امتياز يُدار تحت ضغط السلاح.

برنامج تعويض وتحويل اقتصادي: منح وحوافز لإغلاق المكاتب الاقتصادية مقابل إدماج مقاتلين في مشاريع بنية تحتية وأمن حدود.

رقابة برلمانية قضائية مشتركة: لجنة دائمة ترفع تقارير فصلية للشعب حول التقدّم في «حصر السلاح».

اتفاق إطار مع الإقليم: بروتوكول تنسيق عملياتي بين بغداد وأربيل يُغلق «جيوب الالتباس» الناتجة عن إعادة تموضع القوات الأجنبية.

حماية الشهود والمبلّغين: منظومة قانون/أمن لحماية من يكشف شبكات التمويل غير الشرعي.

سقوف استخدام القوة: ميثاق سياسي موقع من كتل الإطار وسائر القوى يجرّم «السلاح في السياسة» ويضع عقوبات انتخابية على المنتهكين.

مسار عدالة انتقالية محدود: معالجة ملفات الانتهاكات السابقة بتعويضات وإجراءات قضائية مختصرة تمنع تدوير الثأر. آلية ارتباط دولية غير مُلزمة: فريق خبراء يقدّم مرافقة تقنية (لا وصاية) في التتبع المالي والرقابة الميدانية.

ليس تمسك الفصائل بالسلاح مجرّد «تحدٍّ أمني»، بل بنية نفوذ كاملة تمزج بين القوة الصلبة والريع الاقتصادي وشرعيةٍ شعبيةٍ متنازَع عليها. ما لم يُفتَح مسارٌ واقعي يجمع القانون والأمن والاقتصاد في صفقة دولة ذكية، فسيظل العراق يدور في حلقةٍ مفرغة بين انسحابٍ يبدّل الخرائط وازدواجٍ يعيد إنتاجها.

الخيار الآن ليس بين دولةٍ بلا فصائل أو فصائل بلا دولة، بل بين دولةٍ تعيد تعريف العلاقة مع السلاح وفق جدولٍ صارم، وبين فراغٍ تملؤه جغرافيا الصراع الإقليمي. والوقت—وفق تقديرات نخبوية من داخل الإطار وخارجه—يمضي نحو أسابيع أخطر تتطلب قراراً شجاعاً ومؤسسات صلبة.

ليس تمسك الفصائل بالسلاح مجرّد «تحدٍّ أمني»، بل بنية نفوذ كاملة تمزج بين القوة الصلبة والريع الاقتصادي وشرعيةٍ شعبيةٍ متنازَع عليها

مفترق الجنـــ

كيف يُعاد تعريف قـــ

د. ناصيف حتي

المتحدث الرسمي باسم
جامعة الدول العربية
ورئيس بعثة جامعة الدول العربية
في فرنسا سابقاً

يزداد منسوب السخونة في لبنان فيما تتقدّم الدولة بخطوة شُجاعة نحو حصرية السلاح وقرار الحرب والسلم. قرارٌ يعيد تعريف الميزان بين منطق المؤسسات ومنطق «الأمر الواقع»، ويأتي على وقع لهبٍ إقليمي يمتد من غزة والضفة إلى الحدود الجنوبية، حيث يكفي شرر صغير لإشعال حريقٍ كبير. بين خطابٍ داخليٍّ مشحون واصطفافاتٍ متوترة، يجد لبنان نفسه أمام مفترق حقيقي: إمّا تثبيت سيادة غير قابلة للقسمة، وإمّا انزلاقٌ إلى أزماتٍ متوالية تضعف الحكومة وتؤجّل الحلول باسم «الحوار» الذي قد يجر البلاد إلى دوحةٍ ثانية بشروطٍ

ـوب والداخل

ـــرار الحرب والسلم؟

أصعب. ليست المسألة تنظيراً سياسياً؛ إنّها معادلة بقاء: دولةٌ تستعيد احتكار العنف الشرعي وتضبط الحدود وتُمسك بالمصير، أو ساحةٌ مفتوحة على تفاهمات مؤقتة تصمد ما صمدت الظروف. وبين سيناريو حربٍ أهليةٍ مستبعدة، وأزمة حكومية تُهشّم القدرة على التنفيذ، وحوارٍ مشروط بضمانات داخلية وخارجية، يبقى مفتاح العبور واحداً: قرارٌ سياديٌّ واضح يُقفل تعدّد البنادق، ويُطلق يد الدولة في الأمن والاقتصاد والحدود... قبل أن يبتلع الوقت ما تبقّى من قدرة اللبنانيين على الانتظار

رغم الموقف المبدئي والتضامني العربي والإنساني تجاه غزة، فلم يكن على لبنان أن يجر إلى هذه الحرب التي تخدم أهدافاً استراتيجية على المستوى الإقليمي

يزداد التوتر في لبنان وتزداد معه السخونة السياسية غداة قرار الحكومة اللبنانية بحصرية السلاح في يد السلطة اللبنانية. يحصل ذلك في ظل مناخ إقليمي، وبالأخص في الجوار اللبناني المباشر، يزداد سخونة مع احتمالات تصعيد مفتوحة، كما يدل على ذلك الخطاب السياسي الإسرائيلي وبالطبع الأعمال العسكرية والقمعية على الأرض في غزة والضفة الغربية. الأمر الذي يترك تأثيراً، ولو غير مباشر، على الأوضاع في لبنان طالما أن لبنان كان دائماً أسيراً لجغرافيته السياسية.

قرار السلطة اللبنانية (رئاسة وحكومة) يشكل خطوة أساسية أو بالأحرى الخطوة الأساسية نحو إعادة تفعيل وتعزيز منطق الدولة على حساب منطق ما نسميه «سلطة الأمر الواقع» في ظل فيدرالية الطائفيات السياسية المتحكمة بالواقع السياسي في لبنان.

حصرية السلاح ومعه بالطبع حصرية قرار الحرب والسلم بيد السلطة اللبنانية يشكل الشرط الأساسي للعودة إلى تكريس منطق الدولة. المنطق الغائب أو المغيب منذ خمسة عقود ونصف العقد تقريباً من الزمن، ولو بدرجات وأشكال متعددة أحياناً، والذي صادرته أطراف مختلفة لبنانية وأخرى خارجية بشكل مباشر أو بواسطة حلفائها اللبنانيين في مراحل وأوقات مختلفة، وتحت عناوين متعددة. اتفاق الطائف، مستفيداً من دروس وعبر الحروب السابقة الذي جاء ليؤسس لمرحلة جديدة مختلفة في لبنان، أكد ضرورة بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية. وللتذكير فإن السيادة ليست أمراً انتقائياً بالنسبة لدور الدولة في مجالات دون غيرها، وليست مسألة نسبية في الجغرافيا الوطنية تتشارك بها الدولة مع قوى أمر واقع أياً كان حجم تمثيل هذه القوى أو العناوين العقائدية والسياسية والاستراتيجية التي تحملها.

وللتذكير، ما قبل التحرير الذي تم في مايو (أيار) ٢٠٠٠، كانت المقاومة المسلحة أمراً طبيعياً وتحظى بشرعية ودعم وطني واسع وقوي. حرب ٢٠٠٦ التي قامت بها إسرائيل حرباً تدميرية؛ كانت رداً على عملية «الوعد الصادق» التي قامت على خطف الجنود الإسرائيليين من قبل «حزب الله» التي اعترف الحزب لاحقاً، عندما قال على لسان أمينه العام: «لو كنت أعلم بأن العملية جاءت بعدما تغيرت (قواعد اللعبة) أو قواعد الاشتباك القتالي بعد التحرير عما كانت عليه من قبل. وبالتالي وفرت الحجة المطلوبة لإسرائيل للقيام بحربها التدميرية».

حرب الإسناد لـ«حماس» أو حرب وحدة الساحات التي بدأها الحزب في عام ٢٠٢٣، أياً كانت درجتها المحدودة في البداية، وفرت أيضاً الحجة لإسرائيل لحرب التدمير الكبيرة ضد لبنان: الحرب المستمرة من طرف إسرائيل والقابلة للتصعيد، بعد «اتفاق وقف الأعمال العدائية» في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، من حيث قوة النيران أو التوسع بالأهداف التي تعتبرها إسرائيل «استراتيجية».

ورغم الموقف المبدئي والتضامني العربي والإنساني تجاه غزة، فلم يكن على لبنان أن يجر إلى هذه الحرب التي تخدم أهدافاً استراتيجية على المستوى الإقليمي، دفع ويدفع ثمنها الشعب اللبناني في «حروب الآخرين».

التأزم الحاصل والوضع المفتوح على احتمالات تصعيد مختلفة بعد رفض «حزب الله» الحاسم والحاد من حيث لغته لقرار الحكومة بحصرية السلاح، واستناده إلى موقف «الثنائي الشيعي» في هذا

الخصوص، مع اختلاف اللهجة، وكذلك الرؤية بين الطرفين: «حزب الله» و«حركة أمل»، والتصعيد الكلامي الحامل لكل أنواع التهديدات من طرف الحزب، يضع لبنان أمام سيناريوهات يمكن إدراجها كما يلي:

أولاً: الانزلاق نحو حرب أهلية كما يتخوف البعض ويخوف البعض الآخر بها، وهو أمر مستبعد في تقديري، ولو حصلت بعض المناوشات على الأرض فيما لو استمر التصعيد على ما هو عليه، لأن لا أحد من الأطراف السياسية اللبنانية له مصلحة في ذلك، ولا القدرة على الدخول في نفق هذه الحرب التي لا يدرك أحد كيفية الخروج منها إذا ما حصلت، فهي بالتالي، وفي تقديري، مستبعدة، بناء على دروس الماضي، خصوصاً أن الجميع سيكون خاسراً في هذه الحرب.

ثانياً: أزمة سياسية تقوم على استقالة وزراء «الثنائي الشيعي» من الحكومة، فتفقد هذه الأخيرة ميثاقيتها حسب رأي «الثنائي» أو تهتز ميثاقيتها كما يرى آخرون دون أن تخسر هذه الميثاقية حسب رأي آخر. لكن يخفض ذلك بالطبع بقوة من القدرة السياسية والعملية أيضاً على تنفيذ قرار حصرية السلاح. فيدخل البلد في أزمة مفتوحة تواكبها دون شك محاولات احتواء وتهدئة والبحث عن «تسوية ممكنة» تحفظ ماء الوجه للجميع للعودة إلى التفاوض حول تنفيذ قرار الحكومة الذي لا رجوع عنه، كما هو واضح من موقف الأخيرة والدعم الداخلي والخارجي الذي تحظى به.

ثالثاً: الدخول في حوار ضمن الحكومة وعبرها، يسميه أهل الحكم «تنفيذياً» فيما يسميه الثنائي الشيعي «مبدئياً» بتسهيل من «دول صديقة ومعنية» تقدم بعض الضمانات لمن يبحث عنها، لمنع حصول انفجار سياسي كبير، وندخل بذلك في لعبة التأجيل الحاملة أيضاً لتوترات قابلة للتصعيد والاحتواء والتخفيض في الطريق الصعب إلى الحل بشكل أو بآخر.

السيناريو الثاني أو الثالث قد يدفع في هذا السياق نحو البحث عن اتفاق «دوحة جديد» برعاية من أطراف خارجية بعضها قديم والآخر جديد، في هذا الدور تتبلور تفاهمات جديدة، ولو تغيرت أدوار ومواقع الأطراف اللبنانية المعنية، الأمر الذي قد يسهل العمل على تنفيذ قرار حصرية السلاح ضمن حزمة حلول متكاملة. وأرى أن على الدول الأجنبية الصديقة للبنان والمعنية بتوفير الاستقرار في لبنان، تلافياً للذهاب نحو العمل على بلورة اتفاق دوحة جديد لن يكون من السهل التوصل إليه مقارنة مع الماضي أو تلافياً لمزيد من التوتر في ظل انسداد الأفق نحو التفاهم، العمل على دفع إسرائيل، لما تملكه من قدرات وأوراق ضغط وتأثير في هذا الشأن، على استكمال انسحابها من النقاط الخمس والقبول بترسيم أو بتثبيت الحدود اللبنانية الإسرائيلية وفقاً لاتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩، الأمر الذي يسهل عملية تنفيذ قرار حصرية السلاح.

خلاصة الأمر أن لبنان اليوم على مفترق طرق، والخوف يكمن في هدر مزيد من الوقت قبل التوصل إلى ولوج طريق العودة إلى الدولة من بوابة استعادتها لما هو أهم مسؤولياتها وسماتها، وهو امتلاك قرار الحرب والسلم وحصرية السلاح. هدر مزيد من الوقت يزيد من تكلفة إعادة بناء دور الدولة في مهامها الوطنية المختلفة من السياسة إلى الاقتصاد والاجتماع، الذي هو في مصلحة جميع المكونات الوطنية في لبنان. ولكن الشرط الضروري لذلك يكمن في استعادة الدولة لدورها ولمسؤولياتها الوطنية الأساسية التي أشرنا إليها.

لبنان اليوم على مفترق طرق والخوف يكمن في هدر مزيد من الوقت قبل التوصل إلى ولوج طريق العودة إلى الدولة من بوابة استعادتها لما هو أهم مسؤولياتها وسماتها

الفضائح المالية تهدّد الص

نجيب صعب

الأمين العام للمنتدى العربي
للبيئة والتنمية

بينما يرفع الاتحاد الأوروبي راية الطموحات الخضراء ويسعى ليكون رائداً في معركة المناخ وحماية الموارد الطبيعية، تتسع في داخله فجوة قاتلة بين المبادئ والواقع: فجوة اسمها الفساد. فالأموال المرصودة للتحول البيئي والاستدامة، والتي كان يُفترض أن تفتح طريقاً نحو مستقبل أنظف وأكثر عدلاً، تتحوّل في بعض الحالات إلى غنائم بيد السياسيين والفاسدين والمتنفعين. والفضيحة التي تفجّرت في اليونان ليست سوى جرس إنذار، يهدّد ليس فقط صدقية «الصفقة الخضراء»، بل وحدة أوروبا نفسها أمام صعود التيارات الشعبوية والانغلاق القومي. إن المعركة من أجل بيئة نظيفة لا تنفصل عن معركة الشفافية والمساءلة؛ فإما

ـــفقة الخضـــراء الأوروبية

أن تنتصر القيم معاً، أو تنهزم معاً. فضيحة أموال الدعم الزراعي الأوروبية التي تعصف باليونان ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، في ظل ضعف الرقابة والشفافية والمحاسبة. ولا تنحصر هذه الظاهرة في الاتحاد الأوروبي واليونان بالتحديد؛ إذ ضرب الهدر وسوء الإدارة برامج عدّة حول العالم تدعمها منظمات دولية، كثير منها في مجالات البيئة والمناخ ورعاية الطبيعة. هذه جرائم ضد الإنسانية لا يتحمّل مسؤوليتها فقط أولئك الذين يسرقون الأموال العامة، بل المنظمات والهيئات المانحة أيضاً التي تضع برامج فضفاضة تشجع الفساد والهدر.

التعاون البيئي والإنمائي الدولي لا يحتمل خسارة الدور الرائد للاتحاد الأوروبي، كذلك لا تحتملها دول حوض البحر المتوسط

من الثابت أن نجاح السياسات التغييرية الكبرى التي تهدف إلى النفع العام يتطلب مزيجاً من الحوافز والروادع. وهذه تشمل أشكالاً من الإعفاءات والدعم للممارسات والبرامج المفيدة، إلى جانب الضرائب والغرامات على تلك التي تتسبب بأضرار. والأمثلة على هذا كثيرة: فوقف استعمال المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والتحوّل إلى مواد جديدة غير مضرّة، لم يكن ليحصل لولا الدعم الكافي لبرامج التحوّل على مدى سنوات، خاصة في الدول الفقيرة. والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة ليس ممكناً بلا دعم للمنتجين والمستهلكين. واستبدال بالأنماط الزراعية المستنزفة للموارد من مياه وتربة والمسببة للتلوّث، أخرى مأمونة، والحفاظ على الموائل الطبيعية والغابات والمراعي، والحدّ من استخدام أنواع من المبيدات والأسمدة الكيميائية المضرة بنوعية التربة والمياه والهواء والمناخ... جميعها تتطلب دعماً للقطاع الزراعي، في موازاة وضع رسوم مرتفعة على الممارسات والمواد المطلوب وقفها أو تخفيف استعمالها.

هذه نماذج قليلة لبرامج مفيدة تحتاج إلى مئات المليارات من الإنفاق العام. لكن الشرط الأساسي لنجاحها أن تلبي الأهداف الموضوعة لأجلها، وتكون قابلة للتطبيق، مع آلية صارمة للإشراف والرقابة من جهات مؤهلة مستقلة. أما الوضع الأسوأ فحين يراقب واضعو البرامج أنفسهم ويتبادلون الخدمات والتنفيعات مع حلقة ضيقة من صائدي الفرص، في غياب الشفافية والمحاسبة. وتشمل حلقة الإهمال والفساد أطرافاً على جميع المستويات، في الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

فضيحة الفساد الأخيرة في اليونان شملت سوء استخدام ٤٠٠ مليون يورو من ضمن برنامج الاتحاد الأوروبي للدعم الزراعي، أبطالها سياسيون ومسؤولون حكوميون. وقد حصلوا على الأموال لمشاريع وهمية، بعضها في أراض غير موجودة أصلاً، وغطوا أفعالهم بتقارير مزيفة، مع توسّع التحقيق ليشمل المليارات من أموال الدعم. وللمفارقة، فأحد المتورطين في عمليات النهب مسؤول عن برامج التمويل الأوروبية في الحزب الحاكم. لكن الفساد في أموال الدعم يتخطى الزراعة والحكومات إلى قطاعات عدة، قد يكون من أبرزها البرامج المرتبطة بالبيئة والمناخ، وأبطالها شركات خاصة وهيئات وهمية تتلطى بالمجتمع المدني.

المحزن أن عمليات الاحتيال والنهب هذه توفّر وقوداً للجماعات الشعبوية التي تعمل على تفكيك الاتحاد الأوروبي والتقوقع داخل حدود قومية كأنها محميات مسيجة لأنواع منقرضة؛ لذا فالدعوة إلى وضع حدّ للهدر والفساد هي بالفعل دعوة إلى حماية الاتحاد الأوروبي من العابثين؛ لأنه ضرورة لشعوب دول القارة وحوض المتوسط والعالم، للتنمية كما لتوازنات القوى وتعدّد الأقطاب.

الاتحاد الأوروبي ضروري للعمل البيئي والمناخي ضمن المنظومة الدولية. ورغم البطء في تنفيذ التعهدات والبرامج بسبب

تداعيات جائحة «كورونا»، وحرب أوكرانيا، والآثار الاقتصادية للرسوم الأميركية؛ لا تزال «الصفقة الخضراء» التي أقرّها الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٢٠ من أبرز المبادرات الدولية التي تربط العمل المناخي برعاية البيئة وحماية الموارد الطبيعية. ولم يتراجع الاتحاد الأوروبي عن التزامه تحقيق «الحياد الكربوني» بحلول سنة ٢٠٥٠، مع هدف مرحلي لخفض الانبعاثات بنسبة ٥٥ في المائة بحلول ٢٠٣٠.

كما أن التعاون البيئي والإنمائي الدولي لا يحتمل خسارة الدور الرائد للاتحاد الأوروبي، كذلك لا تحتملها دول حوض البحر المتوسط الجنوبي، بما فيها المجموعة العربية التي تقدم أوروبا شريان حياة لها في مجالات عدّة. وتمثّل هذه الدول الجنوبية، في المقابل، مجالاً طبيعياً لتعاون وتكامل أوروبي - متوسطي؛ لذا لا يحتمل أي من الطرفين خسارة الثقة بسبب الهدر والفساد.

يضخّ الاتحاد الأوروبي المليارات لدعم برامج بيئية وإنمائية في دول حوض المتوسط، في إطار مبادرات متعددة، بعضها مباشر والآخر ضمن برامج دولية، من أهمها «خطة العمل للبحر المتوسط» التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)، وتجمع الاتحاد الأوروبي مع ٢١ دولة في إطار «اتفاقية برشلونة». ومن أبرز أجهزة هذه المنظومة «المفوضية المتوسطية للتنمية المستدامة» التي تتابع تنفيذ الاستراتيجية وتحديثها، وهي تجمع، إلى جانب الحكومات، ممثّلين عن المنظمات غير الحكومية والهيئات العلمية والحكم المحلي. وقد يكون هذا هو الملتقى الوحيد حيث تلتقي دول حوض المتوسط، على اختلاف توجهاتها، حول طاولة واحدة مع الاتحاد الأوروبي، لاستنباط أنجع السبل والبرامج لحماية البيئة المشتركة والتعاون الإنمائي.

الفضيحة الأخيرة لهدر الأموال الأوروبية في اليونان يجب أن تكون جرس إنذار لبرامج أوروبا المتوسطية، نحو اعتماد معايير تفرض الشفافية والرقابة الصارمة، بالتعاون مع شركاء الاتحاد من المنظمات الدولية؛ إذ لا يجوز، مثلاً، أن تستمر ولاية بعض الأعضاء غير الحكوميين في هذه البرامج واللجان أضعاف المدة المسموح بها، بالتحايل على القوانين تحت أسماء هيئات مختلفة، بما يخالف مبدأ المداورة والتجديد. وهذا يسمح بتشكيل تكتلات تتبادل الخدمات وتروّج لمبادرات تتحول إلى مشاريع بالملايين، من أموال الاتحاد الأوروبي خصوصاً، لمصلحة جمعيات وهيئات، بعضها وهمية، في تضارب صارخ للمصالح.

الشعوب الأوروبية تحتاج إلى الروحية الجامعة للاتحاد الأوروبي، كما يحتاجها جيرانه في حوض المتوسط، وهو ضرورة للعمل التعاوني والتوازنات الدولية. لكن الحفاظ عليه قوياً يحتاج إلى تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبة لضمان الكفاءة ومنع الهدر. أما التخلّف عن هذه المهمة فهو تعبيد الطريق للحركات الانعزالية الشعبوية في أوروبا، وخسارة تجربة رائدة ونادرة في التعاون الإقليمي.

> الشعوب الأوروبية تحتاج إلى الروحية الجامعة للاتحاد الأوروبي، كما يحتاجها جيرانه وهو ضرورة للعمل التوازنات الدولية

التعريب بوسائل إدارية:
حين تُدار كركوك بجـــ

كركوك،
المدينة التي توصف
بأنها قلب العراق النفطي وجغرافيته
السياسية المعقدة، تعيش اليوم حالةً من إعادة
التشكيل الديموغرافي والإداري غير المعلنة. ما يجري
ليس اقتتالاً مسلحاً ولا قراراً قضائيا صريحاً، بل سياسات
هادئة متراكمة تأكل من حقيقة كركوك التاريخية ومن حقوق
مكوناتها، وعلى رأسها الكورد.

فالمادة 140 من الدستور العراقي نصّت بوضوح على مسار دستوري:
التطبيع، الإحصاء، الاستفتاء لحسم مصير المناطق المتنازع عليها.
لكن بدلاً من المضي قدما بهذا المسار، تتعرض كركوك لما يمكن
وصفه بـ»إدارة فوقية»، تُعيد توزيع السكان وتُعيد تشكيل
الهياكل الإدارية بطريقة تخلق واقعاً جديداً يسبق أي
عملية استفتاء مستقبلية، وبمشاركة بعض القوى
السياسية التي تفضل بناء جدار قانوني من
القرارات الإدارية بدلاً من احترام روح
النص الدستوري.

تحقيق تحليلي صادر عن مؤسسة رؤى للتوثيق
والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

ـــــدار القانون لا بأصله

هذه الآليات تُنتج ما يمكن وصفه بـ«التعريب الناعم»، حيث يتم تغيير وجه المدينة دون قرار مركزي معلن

الإطار الدستوري والقانوني: النصّ الذي لم يُنفّذ

المادة ١٤٠ (٢٠٠٥): رسمت طريقاً واضحاً لحل إشكالية كركوك (تطبيع - إحصاء - استفتاء).

المحكمة الاتحادية العليا (٢٠١٩): أكدت أن المادة ما زالت واجبة التنفيذ، ما يعني أن أي تسويف أو تعطيل لا يستند إلى مسوغ قانوني.

المادة ٢٣/ثالثاً/٢: تحظر التملك لغرض التغيير الديموغرافي، ما يجعل أي قرار إداري يؤدي إلى تغيير البنية السكانية عرضة للطعن أمام المحكمة الاتحادية.

الإطار الدولي: تقارير الأمم المتحدة منذ ٢٠٠٧ شددت على أن أي معالجة يجب أن تكون طوعية وعادلة ومتوازنة بين جميع المكونات.

هذه النصوص تمثل الأساس الذي كان يفترض أن يضمن العدالة الانتقالية في كركوك، لكن الواقع يشير إلى تفريغها من محتواها عبر قرارات تنفيذية متتالية.

ما بعد ١٦ تشرين الأول ٢٠١٧: إدارة تصنع واقعاً جديداً

أحداث إعادة الانتشار الأمني في كركوك عام ٢٠١٧ كانت نقطة تحول كبرى. فمنذ ذلك الحين:

تبدّلت القيادات الإدارية والأمنية ما أعطى القوى الجديدة القدرة على اتخاذ قرارات تمليك وإشغال وتخطيط عمراني بعيداً عن إشراف مشترك مع حكومة الإقليم.

توسعت الأحياء الجديدة وتم ربطها بالخدمات قبل أي تطبيع، ما رسّخ وجود فئات سكانية جديدة قد تغيّر المعادلة عند أي إحصاء لاحق.

تفعيل انتقائي للجان التعويض والتطبيع لصالح فئات محددة، ما يخلق حالة اختلال بنيوي قبل الوصول إلى مرحلة الاستفتاء.

هذه الممارسات، وإن اتخذت طابعاً خدمياً، إلا أنها تترك أثراً ديموغرافياً تراكميّاً ينسف مبدأ العدالة الذي كان الدستور يريد ترسيخه.

آليات التعريب الإداري اليوم

الإشغال والتمليك: تخصيص أراضٍ وتمليك عقارات في مناطق حساسة قبل التطبيع، ما يخلق حقوقاً يصعب إلغاؤها لاحقاً.

هندسة الخدمات: ربط تجمعات معينة بالبنى التحتية بشكل انتقائي يثبّت وجودها الدائم.

الأمن كأداة إدارة سكانية: استخدام نقاط التفتيش والانتشار الأمني بشكل

تحريك ملفات العودة والتعويض بشكل غير متوازن لصالح فئة معينة

يجعل الاستقرار متاحاً لفئة وصعباً لفئة أخرى.

سياسات التعويض الانتقائية: تحريك ملفات العودة والتعويض بشكل غير متوازن لصالح فئة معينة.

هذه الآليات تُنتج ما يمكن وصفه بـ«التعريب الناعم»، حيث يتم تغيير وجه المدينة دون قرار مركزي معلن، بل عبر تراكم قرارات يومية.

دور القوى السياسية: القانون أداة صراع

لا يمكن تجاهل مساهمة بعض القوى السياسية في هذه العملية، إذ تستخدم:

القرارات الإدارية كسلاح سياسي لإعادة تشكيل المشهد قبل أي استحقاق انتخابي أو استفتائي.

اللجان التنفيذية كأدوات نفوذ للتحكم في ملفات التعويض والإسكان.

الغطاء القانوني الشكلي لإضفاء شرعية على إجراءات تتناقض مع روح الدستور.

بهذا المعنى، تُدار كركوك اليوم ليس بروحية الدستور الذي يدعو للعدالة الانتقالية، بل بجدار من القوانين والقرارات الجزئية التي تحمي مصالح سياسية قصيرة المدى على حساب السلم الأهلي طويل المدى.

=خارطة طريق
مؤسسة رؤى لإعادة المسار

تجميد تمليك وإشغال الأراضي في كركوك حتى إعلان جدول زمني واضح لتطبيق المادة ١٤٠.

إنشاء سجل عقاري رقمي يوثق كل التصرفات منذ ٢٠٠٣ مع رقابة قضائية.

إعادة هيكلة لجنة المادة ١٤٠ بصلاحيات مستقلة ومؤشرات أداء شفافة.

مرافقة أممية فنية لضمان الحياد والنزاهة في عملية التطبيع والإحصاء.

فصل الأمن عن إدارة الملف الديموغرافي وتوثيق أي إجراءات تؤثر على حرية السكن والتنقل.

قضية كركوك لم تعد مجرد خلاف إداري أو جدل انتخابي، بل تحوّلت إلى اختبار حقيقي لمدى احترام العراق لدستوره. ما يجري اليوم يهدد بأن يتحول الاستفتاء المستقبلي إلى مجرد خطوة شكلية فوق أرض تغيّرت معالمها بفعل قرارات إدارية.

إن إنقاذ كركوك من مصير غامض يتطلب العودة إلى روح المادة ١٤٠، والتوقف عن استخدام القانون كجدار يحجب العدالة، والبدء في عملية شفافة وعادلة تعيد الثقة لجميع مكونات المدينة وتضمن استقرارها السياسي والاجتماعي.

من التلاعب بالملف السني إلـــ

تحولات تركية جـــ

في قلب الشرق الأوسط، يقف العراق مجدداً عند مفترق طرق مع اقتراب انتخابات 2025.

ليست الانتخابات العراقية شأناً داخلياً فحسب، بل ساحة مفتوحة لتنافس إقليمي معقّد، تتقاطع فيه المصالح التركية والخليجية والإيرانية على حدّ سواء.

تاريخيا، شكّل العراق ساحة صراع للنفوذ الإقليمي، لكنه اليوم يشهد تحولاً في أدوات التدخل وحدودها، فبينما اعتمدت أنقرة لسنوات على «الملف السني» كمدخل إلى بغداد، تحاول الرياض وأبوظبي التقدم بثقل اقتصادي واستثماري

ـــى مشـــاريع البنـى التحـتية

ـــديدة فـي بغداد

يعيد تشكيل صورتها لدى النخب والجمهور العراقي، بعيداً عن الحسابات الطائفية التي وسمت حقبة سابقة.

ومع تغييرات قانون الانتخابات العراقي عام 2023 وعودة التمثيل النسبي، أصبح المشهد أكثر سيولة وتعقيداً، الأحزاب السنية لا تزال تعاني من انقسام يعرقل أي جبهة موحدة، فيما تتقدّم إيران بثقلها التقليدي عبر حلفائها الشيعة. في هذا السياق، يبرز سؤال ملح: هل يستطيع العراق أن يوازن بين هذه القوى المتنافسة؟ أم أن الانتخابات المقبلة ستكون ساحة جديدة لشدّ الحبال الإقليمي؟

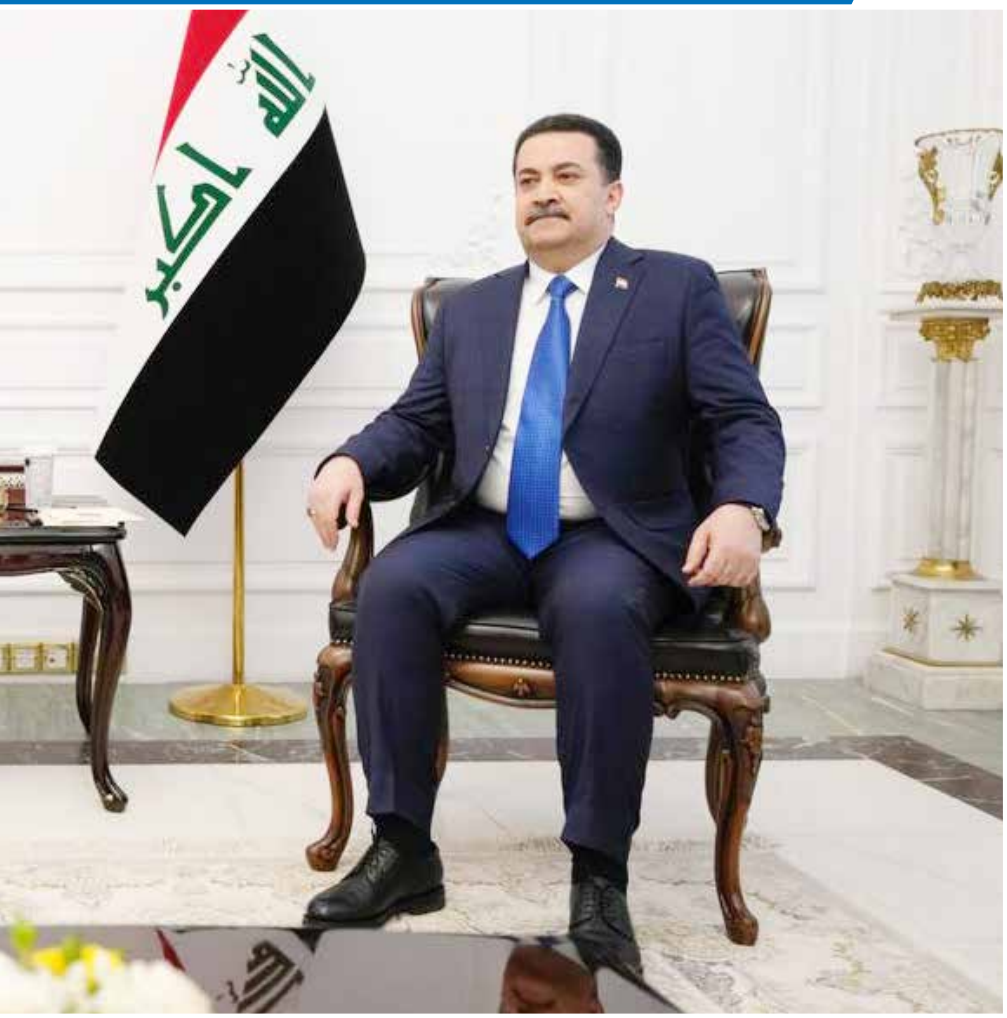

لقاءات أردوغان مع الحلبوسي والخنجر في انتخابات 2021 كانت وولّدت تحالف «السيادة» السني، غير أنّ الانقسامات التي عادت للسطح مع انتخابات 2025

القانون الجديد...
وإعادة رسم خريطة اللعبة

أجرى العراق تعديلاً واسعاً على قانونه الانتخابي في ٢٠٢٣، أعاد البلاد إلى نظام التمثيل النسبي، الهدف المعلن هو الحدّ من التشرذم السياسي، لكن التطبيق العملي يُظهر أن القانون يخدم الأحزاب الكبيرة على حساب المستقلين...

ما يعني أن القوى الإقليمية، بدلاً من الرهان على أصوات فردية، باتت تسعى لدعم كتل وتحالفات راسخة.

الملف السني... ورقة أنقرة المفضّلة

على مدى عقدين، عملت تركيا على دعم القوى السنية، معتبرة أن وحدة الموقف السني ضمانة لدورها في العراق. لقاءات أردوغان مع الحلبوسي والخنجر في انتخابات ٢٠٢١ كانت مثالاً على هذا التوجه، وولّدت تحالف «السيادة» السني، غير أنّ الانقسامات التي عادت للسطح مع انتخابات ٢٠٢٥، بين أربع قوائم سنية كبرى، جعلت أنقرة أمام تحدٍّ جديد: كيف تحافظ على نفوذها في ظل التشرذم؟

من الطائفية إلى البراغماتية
... تحوّل تركي

بعدما ركّزت تركيا على «الملف السني»، بدأت في السنوات الأخيرة تعطي الأولوية لعلاقاتها مع الحكومة المركزية في بغداد. «طريق التنمية» الذي يربط ميناء الفاو بتركيا مروراً بالعراق ليس مجرد مشروع بنى تحتية، بل عنوان لتحوّل استراتيجي في نهج أنقرة، التي صارت ترى أن الاقتصاد والأمن أكثر أهمية من اللعب على التناقضات الطائفية.

الخليج يعود... بأدوات ناعمة

في المقابل، تتقدّم السعودية والإمارات إلى العراق بأسلوب مختلف، الرياض تطرح نفسها كبديل اقتصادي لطهران، وتستخدم قوتها المالية في مشاريع استثمارية وتجارية كبرى، إضافة إلى مبادرات ثقافية ودينية تعيد رسم صورتها في الشارع العراقي. أما الإمارات، فهي تركّز على الاستثمار في الطاقة والزراعة وإعادة الإعمار، متطلعة إلى جعل العراق أكثر اندماجاً في الاقتصاد الخليجي وأقل اعتماداً على إيران.

التنافس الصامت...
هل هو بديل عن إيران؟

رغم أن إيران لا تزال اللاعب الأكثر رسوخاً في العراق، فإن الولايات المتحدة تعمل منذ سنوات على صياغة معادلة جديدة لا تستهدف تقويض النفوذ الإيراني بشكل مباشر، بقدر ما تسعى إلى إدارته واحتوائه عبر إدخال أطراف إقليمية منافسة، مثل تركيا والسعودية والإمارات. هذا التوجه يعكس البراغماتية الأمريكية في التعامل مع الملف العراقي، فواشنطن تدرك أن إيران متجذّرة داخل البنية السياسية والأمنية العراقية، عبر الحشد الشعبي وحلفائها من الأحزاب الشيعية.

أي محاولة لإقصائها بالقوة قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار أو حتى إلى إشعال

الدعم الفني والسياسي لمشاريع استثمارية خليجية وتركية، مثل الطاقة والبنى التحتية، على أن تُدار بآليات شفافة تعزّز حضور هذه الدول في العراق

مواجهة مفتوحة في بلد يعاني أصلاً من أزمات متراكمة. لذلك، فإن الخيار الأمريكي هو الدفع باتجاه توازن القوى، بحيث لا تنفرد طهران بإدارة المشهد العراقي.

في هذا السياق، يُنظر إلى تركيا والسعودية والإمارات كـ«موازنات طبيعية» للنفوذ الإيراني.

تركيا تمثل قوة جغرافية واقتصادية، بحكم حدودها الطويلة مع العراق ومشاريعها الاستراتيجية مثل «طريق التنمية". السعودية تملك أدوات المال والدبلوماسية الدينية والثقافية، ما يمنحها إمكانية التأثير على الرأي العام العراقي، ولا سيما في المناطق السنية.

الإمارات تمتلك نموذجاً اقتصادياً متقدماً وخبرة في إعادة الإعمار، ما يجعلها شريكاً مغرياً في مرحلة ما بعد الصراع.

واشنطن تشجع هذه الأدوار المختلفة، لكنها تضع لها سقفاً واضحاً: لا أحد يُسمح له بأن يتحول إلى بديل مهيمن عن إيران. الهدف هو خلق شبكة معقدة من المصالح والروابط المتداخلة، تجعل أي طرف - سواء إيران أو منافسيها - عاجزاً عن الانفراد بالقرار العراقي.

هذا النهج الأمريكي يترجم في الميدان عبر:

الدعم الفني والسياسي لمشاريع استثمارية خليجية وتركية، مثل الطاقة والبنى التحتية، على أن تُدار بآليات شفافة تعزّز حضور هذه الدول في العراق. التنسيق الأمني والعسكري مع بغداد، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، بما يتيح لواشنطن مراقبة التوازنات الإقليمية من الداخل.

الضغط الدبلوماسي لإبقاء الحوار بين بغداد وعواصم الجوار قائماً، وعدم السماح بانزلاق العراق إلى محور إقليمي أحادي.

بعبارة أخرى، ترى الولايات المتحدة أن التنافس الصامت بين أنقرة والرياض وأبوظبي ليس تهديداً، بل فرصة لإضعاف قبضة إيران من دون مواجهة مباشرة. ومن هنا يمكن فهم الدعم الأمريكي لإعادة العراق إلى الحضن العربي جزئياً، وفي الوقت نفسه فتح المجال لتركيا لتلعب دور «الممر الاقتصادي» الذي يربط الخليج بأوروبا.

ومع اقتراب الانتخابات العراقية، تبدو واشنطن مرتاحة لهذا التوازن. فهي تراقب من بعيد، تسمح للأطراف الإقليمية بالتحرك، لكنها تحتفظ بحق التدخل عند الحاجة، خشية أن تتحول المنافسة إلى صراع مفتوح قد يهدد المصالح الأمريكية نفسها.

فمع اقتراب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، يبدو العراق وكأنه في اختبار جديد:

هل يتمكن من استثمار التنافس الإقليمي لمصلحته عبر جذب الاستثمارات والمشاريع، أم سيتحول مرة أخرى إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية؟

بين تركيا التي تعيد تموضعها اقتصادياً، والسعودية والإمارات اللتين تكثفان حضورهما الاستثماري والسياسي، يقف العراق أمام فرصة نادرة... وخطر دائم.

القصة الكاملة

وراء اختفاء مئات غزلان الريم في العراق

في بلدٍ تُختصر ذاكرته بالعشب والقصب والقصيدة، يغيب غزال الريم بصمتٍ موجع. اختفاء مئات الأفراد من محمية مندلي في ديالى فجّر غضباً عاماً، وعرّى هشاشة منظومة الحماية: تداخل صلاحيات، رقابة رخوة، وشبكات صيدٍ وتهريبٍ تتقدّم خطوة كلما تراجعت الدولة خطوة. ومع شحّ المياه وارتفاع الحرارة والتصحر، لم يعد الريم مجرّد حيوانٍ جميل؛ إنّه مؤشّر صحةٍ لنظامٍ بيئيٍّ يترنّح ورمزٌ لهويةٍ ثقافية مهدّدة. هذا التحقيق يتتبّع القصة من بدايتها، يحدّد المسؤوليات والفراغات، ويضع خطة إنقاذ قابلة للتنفيذ قبل أن نفيق على صحراء بلا غزال... وتراث بلا شواهد. رغم ندرتها وأهميتها التاريخية والبيئية، تتعرض غزلان الريم في موطنها الأصلي إلى النهب والإهمال، ما ينذر بفقدانها كلياً وخسارة جزء من هوية الريف العراقي والصحراء.

أثارت سرقة مئات غزلان الريم من محمية مندلي الطبيعية بمحافظة ديالى شرقي العراق، ضجة عارمة، جددت تسليط الضوء على خطر الانقراض الذي يواجهه هذا الحيوان، وسط تساؤلات عن مصيره، إذ طالما شكل جزءاً من تراث الحياة البرية في البلاد ومن هويته الثقافية والأدبية.

تنويه مهني: يستند هذا التحقيق إلى معطيات رسمية ومحلية وشهادات خبراء وناشطين بيئيين؛ وقد جرى تنظيمها وتحليلها ضمن إطارٍ استقصائي مستقل يحدّد مواطن الخلل ويقترح إجراءات قابلة للتنفيذ.

تحقيق فريق التحرير مؤسسة رؤى

قال عمر
عبد الكريم أن
الشكل الخارجي
لغزال الريم، لافتاً
إلى أنه يتمتّع
بالجمال والرشاقة
وسحر العينين
والأطراف، أضف
إلى ذلك سرعته
في الركض، مشيراً
إلى أن جمال
هذا الحيوان دفع
الشعراء إلى التغزّل
به، كما ذُكرت
صفاته بشكل كبير
في الأغاني العربية

ومطلع يوليو/ تموز الماضي نشرت مديرية زراعة محافظة ديالى بياناً أخلت فيه مسؤوليتها عن تراجع أعداد غزلان الريم في محمية مندلي، بعد اختفاء نحو ٤٠٠ غزال. وأكدت أنها سبق أن سلّمت مسؤولية المحمية التي تضمّ ٣٠٠ غزال ريم إلى دائرة الغابات ومكافحة التصحر في العام ٢٠١٩. وشكّل محافظ ديالى، عدنان محمد عباس الشمري، لجنة لإعداد تقرير مفصّل حول اختفاء غزلان الريم من المحمية، بعد أن كشفت تقارير منظمات محلية عن تراجع أعداد الغزلان في محمية مندلي إلى نحو ١٠ أو ٢٠ غزالاً من نوع الريم النادر.

وتُعدّ الصحراء العراقية موطناً أصلياً لغزال الريم، الحيوان الذي أدرجه الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ضمن القائمة الحمراء، باعتباره من الأنواع المهدّدة بالانقراض. ويواجه هذا الحيوان مخاطر عديدة جراء الإهمال والصيد، لكن السبب الأهم يكمن في التغيرات البيئية.

ومع تعرّض العراق لموجات جفاف أثّرت بشكل ملحوظ على الواقعين البيئي والزراعي وعلى تربية الحيوانات، كان غزال الريم من بين الحيوانات التي طاولها الخطر، حيث سُجّل نفوق أعداد كبيرة منه.

وبحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، فإنّ العراق من بين الدول الأكثر عرضة لتغيّر المناخ والتصحر في العالم، جراء زيادة معدلات الجفاف مع ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض منسوب المياه في بحيراته وأنهاره، وذلك بسبب قلة هطل الأمطار وانخفاض تدفقات المياه من دول المنبع (تركيا وإيران).

وبحسب وصف الناشط البيئي عدنان عبد الله، فإنّ غزال الريم «ليس مجرد كائن حي، بل هو رمز بيئي وتاريخي». ويقول إن «وجود غزال الريم في المحميات ضروري، ليس فقط للحفاظ على التنوع البيولوجي، إنما لما يشكله من ركيزة أساسية لمشاريع السياحة البيئية التي يمكن أن تنتشل مناطق كاملة من التهميش». ويؤكد عبد الله، وهو أيضاً عضو جمعية الصيادين العراقيين، أن لدى العراق «فرصة ذهبية لتحويل محميات الغزلان إلى مواقع جذب للعائلات والسيّاح إذا تولّت الجهات المعنية تنفيذ ذلك بمهنية واحترافية".

لكن الفرص تضيع على ما يبدو وسط قصور مؤسساتي؛ حيث تشير تقارير بيئية إلى أن عدد الغزلان في المحميات العراقية لم يتجاوز ٧٧١ غزالاً، موزعين على ست محميات في العاصمة بغداد، وفي محافظات ميسان والنجف والمثنى في جنوبي البلاد، ومحافظة ديالى، وكركوك أضف إلى ذلك أن محميات أخرى تعرّضت للدمار جراء الحروب واجتياح تنظيم «داعش» بين عامَي ٢٠١٤ و٢٠١٧.

ويُعتبر غزال الريم من الثدييات الصحراوية الرشيقة، يبلغ طوله ما بين ٩٠ إلى ١١٥ سنتيمتراً، ويراوح وزنه بين ١٨ إلى ٣٣ كيلوغراماً. يتميّز بلونه الفاتح الذي يساعده في عملية التمويه، ويتكاثر في الشتاء حيث تلد الأنثى عادة تَوءمين.

ويتطرّق الخبير في الحياة البرية، عمر عبد الكريم، إلى الشكل الخارجي لغزال الريم، لافتاً إلى أنه يتمتّع بالجمال والرشاقة وسحر العينين والأطراف، أضف إلى ذلك سرعته في الركض، مشيراً إلى أن «جمال هذا الحيوان دفع الشعراء إلى التغزّل به، كما ذُكرت صفاته بشكل كبير في الأغاني العربية، حيث تُشبّه به الحبيبة الجميلة".ويضيف عبد

الكريم أن غزال الريم يُعدّ من الحيوانات الرعوية، يتغذّى على الأعشاب والأعلاف الجافة، لكن الأهم من ذلك هو ارتباطه البيئي الوثيق بمواسم الأمطار والنباتات القصيرة، وبذلك يكون وجوده بكثرة مؤشراً على صحة النظام البيئي الصحراوي.

وينبّه إلى أن تقاعس الجهات المعنية عن مراقبة المحميات، وتركها عرضة للنهب أو الإهمال، قد يؤديان إلى فقدان غزال الريم كليّاً من العراق. وهذا ليس فقداناً بيئياً فحسب، بل هو خسارة لهوية حيّة كانت ترتبط تاريخياً بالريف العراقي والصحراء".

ويُعرف عن غزال الريم أنّه حيوان اجتماعي، كان يتنقل في الماضي عبر أراضٍ شاسعة تمتد من العراق إلى شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، لكنه اليوم محصور في مساحات ضيقة لا توفر حماية مناسبة لحياته.

وتقول سندس إبراهيم (٤٦ عاماً)، وهي موظفة من بغداد، إن السعي للحفاظ على هذا النوع من الحيوانات يصبّ في صالح اقتصاد البلاد والمواطن إذا ما جرى تبنّي مشاريع سياحية وترفيهية وبيئية حقيقية، مؤكدةً أنّ العراق ضعيف من ناحية مواقع الترفيه، قياساً بعدد السكان ومساحة البلاد. وتضيف: «هناك حاجة ملحّة لإقامة مشاريع ترفيهية، مثل المتنزهات التي تحتوي على محميات أو حدائق حيوانات تضمّ أنواعاً عديدة من ضمنها غزال الريم الذي يجب إيلاء الاهتمام لتربيته وتكاثره، ما يساهم في توفير عائدات مالية للدولة، وفي خلق متنفّسٍ حيّ للعائلات".

وتتحدث المعلّمة ميران طاهر (٣٩ عاماً) عن جهل الأطفال العراقيين، وحتى العديد من طلاب المرحلة الثانوية، بكثير من الأمور المتعلقة بهوية العراق وطبيعته وتراثه وموارده الحيوية، ومن ضمنها غزال الريم، على الرغم من أنه جزء لا يتجزأ من تراث بلادهم، حيث ارتبط بقصصٍ تراثية وتاريخية قديمة، وورد في العديد من أبيات الشعر والقصائد في الأدب العربي

. وتؤكد أهمية الحفاظ على هذا النوع من الحيوانات، والتوعية والتثقيف بشأنه عبر مختلف الوسائل وفي مختلف المؤسسات، سواء التعليمية أو غيرها".

وإذ تعبّر عن حزنها العميق لما تعانيه بلادها من تداعيات الحروب والصراعات، تقول ميران: «لعلّ المخاطر التي تعانيها الحيوانات، ومن ضمنها غزال الريم، تبقى مرآة حال العراق وواقعه الأليم بعد ما شهده من حروبٍ ودمار بيئي. وهنا الإشكالية الكبرى، وغزال الريم نموذج. لذلك، إمّا أن نعيد الحياة إلى هذا النوع النادر من الحيوانات، أو نتركه يختفي بصمتٍ، كما اختفت كنوز عديدة نتيجة التقاعس والإهمال".

غزال الريم مرآة صافية تعكس وضع العراق البيئي والمؤسسي. حين يُنهَب قطيعٌ كامل من محمية يفترض أن تكون آمنة، فذلك إعلان فجوة سيادة لا مجرد حادثة سرقة. وحين تجفّ المراعي وتشتدّ الحرارة، يصبح كل فردٍ يُولد أو يُنقذ رصيداً وطنياً لا يقلّ قيمة عن أي مورد اقتصادي. ما زال الوقت متاحاً لإنقاذ النوع وإطلاق اقتصاد سياحي أخضر مُربح وعادل–لكن النافذة تضيق. المسار واضح: تتبّع ومحاسبة وحراسة، ثم تكاثر وتثقيف وسياحة. وبين القصيدة والبادية، يمكن للريم أن يعود شاهداً على عافية البلاد... إذا قرّرت الدولة والمجتمع أن يكون كذلك.

من سبائك الاحتياطي إلى سبائك السوق

من يحكم ذهب العراق؟

بجرسٍ

من وعودٍ لامعة، يضع العراق حجر الأساس لـ«مدينة الذهب العالمية» في بغداد؛ مشروعٌ تقول الحكومة إنّه سيُنهي عصر السوق الرمادية، ويخلق صناعةً وطنية قادرة على التدريب، والتصنيع، والتسعير الشفاف. لكن خلف هذا البريق تختبئ أسئلة استقصائية ثقيلة: من يتحكّم بسلسلة التوريد من المنجم إلى الصائغ؟ كيف تُبنى بورصة ذهبٍ من دون أن تتحوّل إلى «مغناطيس» لغسل الأموال والتهريب؟ وهل يمكن لمركزٍ صناعي وتجاري ناشئ أن يتعايش مع احتياطي سيادي يبلغ قرابة 163 طناً بلا لبسٍ بين السياسة النقدية وسوق السبائك والمشغولات؟ هذا التحقيق يفتح الملفات، ويقيس المخاطر، ويقترح مسارات حوكمة قبل أن تتحوّل المدينة إلى واقعٍ يصعب تصحيحه.

تنويه مهني: اعتمد هذا التحقيق على تصريحاتٍ رسمية ومعلوماتٍ اقتصادية وفنية مُعلنة، بالإضافة إلى تحليلٍ استقصائي لثغرات الحوكمة والامتثال والمخاطر، وقد أُعيدت صياغتها في إطارٍ تحليليٍّ مُستقل يخدم الصالح العام.

تحقيق فريق التحرير مؤسسة رؤى

ما الذي أُعلن رسمياً؟

الهدف المُعلن: إحداث نقلة نوعية في صناعة الذهب عبر مدينة متكاملة: وحدات صناعية، مختبرات ومعايير عيار، مراكز تدريب، أسواق وبورصة للمعادن الثمينة.

الجهة المبادِرة: وزارة التجارة - بإشرافٍ أولي، وتنسيقٍ تنفيذي مع الهيئة الوطنية للاستثمار لتخصيص الأراضي والإجازات.

الموقع والربط اللوجستي: ضمن المدينة الاقتصادية المتكاملة قيد الإعداد في بغداد، قريبة من الطرق الرئيسة والخدمات اللوجستية والمناطق الصناعية المخططة.

الفصل مع البنك المركزي: تأكيد رسمي بأن المدينة لا تؤدي دوراً نقدياً ولا تُشبه وظائف البنك المركزي أو إدارة الاحتياطي؛ اختصاصها سوقٌ وصناعةٌ وتنظيمٌ رقابي.

الإطار الزمني: تشغيلٌ تدريجي ثم كامل خلال ٢-٥ سنوات (تقديري).

ضوابط رقابية مُعلنة: جودة العيار والوزن، مكافحة غسل الأموال، اعتماد مختبرات وشهادات دولية، وبورصة بتسعيرٍ شفاف.

لماذا الآن؟ قراءة دوافع المشروع

تنويع الدخل وتقليل الاعتماد على النفط عبر صناعةٍ حِرَفية عالية الربحية وقابلة للتصدير.

> **تنظيم الطلب المحلي المرتفع على الذهب في ظل قلقٍ من تقلبات سعر الصرف، وامتصاص جزء من السيولة في قنوات رسمية خاضعة للرقابة**

تنشيط القطاع الخاص وتوطين المهارات من خلال التدريب والاعتمادات المهنية.

تحويل الذهب من «ملاذ ادخاري غير مُنظّم» إلى صناعةٍ مُقنّنة تحدّ من التهريب وتُحسّن جودة المنتج.

تنظيم الطلب المحلي المرتفع على الذهب في ظل قلقٍ من تقلبات سعر الصرف، وامتصاص جزء من السيولة في قنوات رسمية خاضعة للرقابة.

خريطة أصحاب المصلحة (Stakeholders)

وزارة التجارة: قيادة المبادرة، وتنسيق الهيكلة الاستثمارية.

الهيئة الوطنية للاستثمار: تخصيص الأراضي ومنح الإجازات للمشاريع.

البنك المركزي: مرجعية سيادية للاحتياطي والسياسة النقدية، و«خط تماس» إشرافي على الامتثال المالي.

الجهات الأمنية والهيئات المالية: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتبع سلسلة التوريد.

اتحاد الصاغة والورش والمصانع: المُنفِّذ الميداني للتصنيع والابتكار.

المستثمرون المحليون والأجانب: تمويل

وبناء وتشغيل مصانع، مختبرات، ومرافق البورصة.

المستهلكون والمصدّرون: مؤشر الثقة النهائي بالمنتج الوطني.

أين تكمن الثغرات المحتملة؟

١) تداخل الصلاحيات:

توسّع دور وزارة التجارة، مقابل أدوار للهيئة الوطنية للاستثمار، ومحافظة بغداد/المدينة الاقتصادية، وهيئات الامتثال المالي. هذا التشابك قد يُنتج «ممرات رمادية» إذا لم تُحسم بقرارات تنفيذية واضحة.

٢) مخاطر غسل الأموال والتهريب:

الذهب أصلٌ عالي الكثافة القيمية وسهل النقل. أي بورصة بلا منظومة «اعرف عميلك» (KYC) صارمة، وتتبع للمُستفيد الحقيقي (UBO)، وضوابط على الذهب المعاد تدويره والمستورد، قد تتحول إلى قناة لتبييض الأموال.

٣) التلاعب بالعيار والوزن:

من دون اعتماد مختبرات مُستقلة، وختمٍ وطني موحّد، ونظام تتبّع بالأرقام التسلسلية للسبائك والمشغولات، ستتكرّر شكاوى الغشّ وتضارب المعايير بين المحافظات.

> **إطلاق مصانع ومختبرات من دون مسارات تدريب واعتماد مهني مُسبق سيُنتج «مدناً إسميّة» بلا قدرة تنافسية**

٤) تضارب المصالح مع الاحتياطي السيادي:

أي ذوبانٍ مؤسسي بين البورصة وأسواق الجملة من جهة، واحتياطي البنك المركزي من جهةٍ أخرى، يُربك الثقة ويخلق شائعات عن «استخدام الذهب السيادي لتسوياتٍ تجارية».

٥) فجوة المهارات:

إطلاق مصانع ومختبرات من دون مسارات تدريب واعتماد مهني مُسبق سيُنتج «مدناً إسميّة» بلا قدرة تنافسية.

أسئلة استقصائية مفتوحة (يجب الإجابة عنها قبل كسر الزجاج)

الملكية والحوكمة: من يملك «البورصة»؟ هل هي شركة مساهمة عامة؟ من يعيّن مجلس إدارتها؟ وكيف يُفصل بين المنظّم والمُشغّل؟

الامتثال المالي: هل ستُطبّق المدينة «سجل المُستفيد الحقيقي» لكل الشركات العاملة؟ وما بروتوكول تبادل المعلومات مع مكتب مكافحة غسل الأموال؟

سلسلة التوريد: ما آليات فحص المنشأ ومنع «ذهب مناطق النزاع»؟ وهل سيُعتمد

معيار اعتماد مختبرات معترف بها دولياً ودفاتر شحن (Chain of Custody) مُوثقة؟

التسعير والشفافية: ما صيغة ربط السعر (Spot/LBMA)؟ وهل سيُنشر «شريط أسعار» لحظي، وتقارير حجم التداول وهوية المشاركين بنطاقٍ يُحافظ على الخصوصية ويمنع التلاعب؟

حماية المستهلك: ما هي آلية الشكاوى والتعويض، ومدى سلطة سحب التراخيص وإغلاق الورش المخالِفة؟

البنية التحتية: هل جرى التعاقد على مختبرات معايرة وختم وطني موحّد؟ وما السعة الاستيعابية في أول ٢٤ شهراً؟

الأمن المادي والرقمي: كيف ستُؤمَّن المخازن، النقل، ومراكز البيانات؟ وما ضوابط الأمن السيبراني لتقليل مخاطر الاختراق وتزوير القيود؟

اقتصاديات المشروع بالأرقام (كما ورد رسمياً)

احتياطي الذهب الرسمي: قرابة ١٦٣ طناً ضمن احتياطيات أجنبية تقارب ١٠٠ مليار دولار.

التأثير المُتوقّع:

تنظيم السوق وحوكمة التبادل ومنع التهريب.

خلق آلاف فرص العمل للحرفيين والمهندسين والفنيين.

هل جرى التعاقد على مختبرات معايرة وختم وطني موحّد؟ وما السعة الاستيعابية في أول ٢٤ شهراً؟

نقل العراق من سوق استهلاكي إلى مركز إنتاج وتصدير بقيمة مضافة.

محرّكات الطلب: قلق المدّخرين من تقلبات سعر الصرف، ورغبتهم بملاذاتٍ آمنة.

الإطار الزمني: تشغيل تدريجي وصولاً إلى التشغيل الكامل خلال ٢-٥ سنوات (تقديري).

سيناريوهات التنفيذ (١٨-٣٦ شهراً)

سيناريو «التشغيل على البارد» (حذر ومتدرّج):

فتح مختبرات الاعتماد والختم قبل أي تداول بورصوي.

قصرُ العضوية في البورصة على منشآت لديها اعتماد امتثال مالي كامل.

إطلاق سوقٍ فورية محدودة الحجم لاختبار البنية الفنية والقانونية.

سيناريو «الاندفاعة السريعة»:

افتتاح متزامن للمختبرات والسوق.

مخاطر أعلى بالتعثر الرقابي، لكنها تُعطي زخماً إعلامياً وتستقطب استثمارات سريعة.

سيناريو «الشراكة المُدارة»:

جلب مُشغّلٍ دولي لبنية البورصة

والمقاصة، مع نقل معرفة مُلزم، وملكية محلية أغلبية.

نموذج الحوكمة المُقترح من «مؤسسة رؤى»

هيئة مستقلة لسوق المعادن الثمينة ترتبط برئاسة الوزراء، وتضم ممثلين عن: التجارة، الاستثمار، البنك المركزي، وهيئات الامتثال والأمن.

فصل المُنظِّم عن المُشغِّل: مُشغِّل البورصة ككيانٍ تجاري مُرخّص، يخضع لتدقيق سنوي من طرفٍ ثالث.

سجل المُستفيد الحقيقي لجميع الشركات والوسطاء، وتبادل فوري للبيانات مع الجهات المعنية.

نظام تتبّع رقمي للسبائك والمشغولات (Serial/QR) من الدخول حتى البيع بالتجزئة.

معيار وطني للختم والعيار مع مختبرات معتمدة دولياً وإلزام الورش باستخدامه.

لوائح مكافحة غسل الأموال الخاصة بالذهب والمجوهرات: حدود إبلاغ للصفقات النقدية، وإلزامية وسائل الدفع المُتتبَّعة للعمليات الكبيرة.

ميثاق تضارب مصالح يُجرّم امتلاك المُنظِّم أو ذويه حصصاً في المُشغِّل أو الوسطاء.

قضاءً اقتصادي سريع لنزاعات العيار/التسليم/التسعير، وأحكام قابلة للتنفيذ الفوري.

شفافية عامة: نشر تقارير شهرية عن أحجام التداول، متوسّط الأسعار، وعدد المخالفات وحالات السحب/الإغلاق.

مسارات تدريب واعتماد مهني للصاغة والفنيين، وربط الترخيص بالتجديد الدوري للمهارات.

بين وعدِ مدينةٍ تُنظّم سوق الذهب وتُخرِج الصناعة إلى النور، وخطرِ بورصةٍ تُعيد إنتاج اقتصاد الظلّ بواجهةٍ براقة، تقف بغداد أمام اختبارٍ دقيق. الفصل المؤسسي بين السياسة النقدية والسوق، والامتثال المالي الصارم، والختم الوطني المُعتمد دولياً، والشفافية الشهرية ليست تفاصيل تقنية؛ إنّها الفاصل بين ثروةٍ تُبنى وأخرى تُستنزف. إذا تحقّقت شروط الحوكمة هذه، يُمكن لـ«مدينة الذهب» أن تُصبح محركاً تنموياً إستراتيجياً، ينقل العراق من الاستيراد المُكلف إلى الإنتاج المُعتمد والتصدير، ويوفّر آلاف الفرص، ويُحصّن الاقتصاد من تقلبات العملة والتهريب. أمّا من دونها، فسنكون أمام مدينةٍ تلمع في النهار... وتُطفئ الأنوار عند أوّل مساءٍ من المساءلات.

بين وعدِ مدينةٍ تُنظّم سوق الذهب وتُخرِج الصناعة إلى النور، وخطرِ بورصةٍ تُعيد إنتاج اقتصاد الظلّ بواجهةٍ براقة تقف بغداد أمام اختبارٍ دقيق

إيران عند عتـــ
من النـووي إلـــ

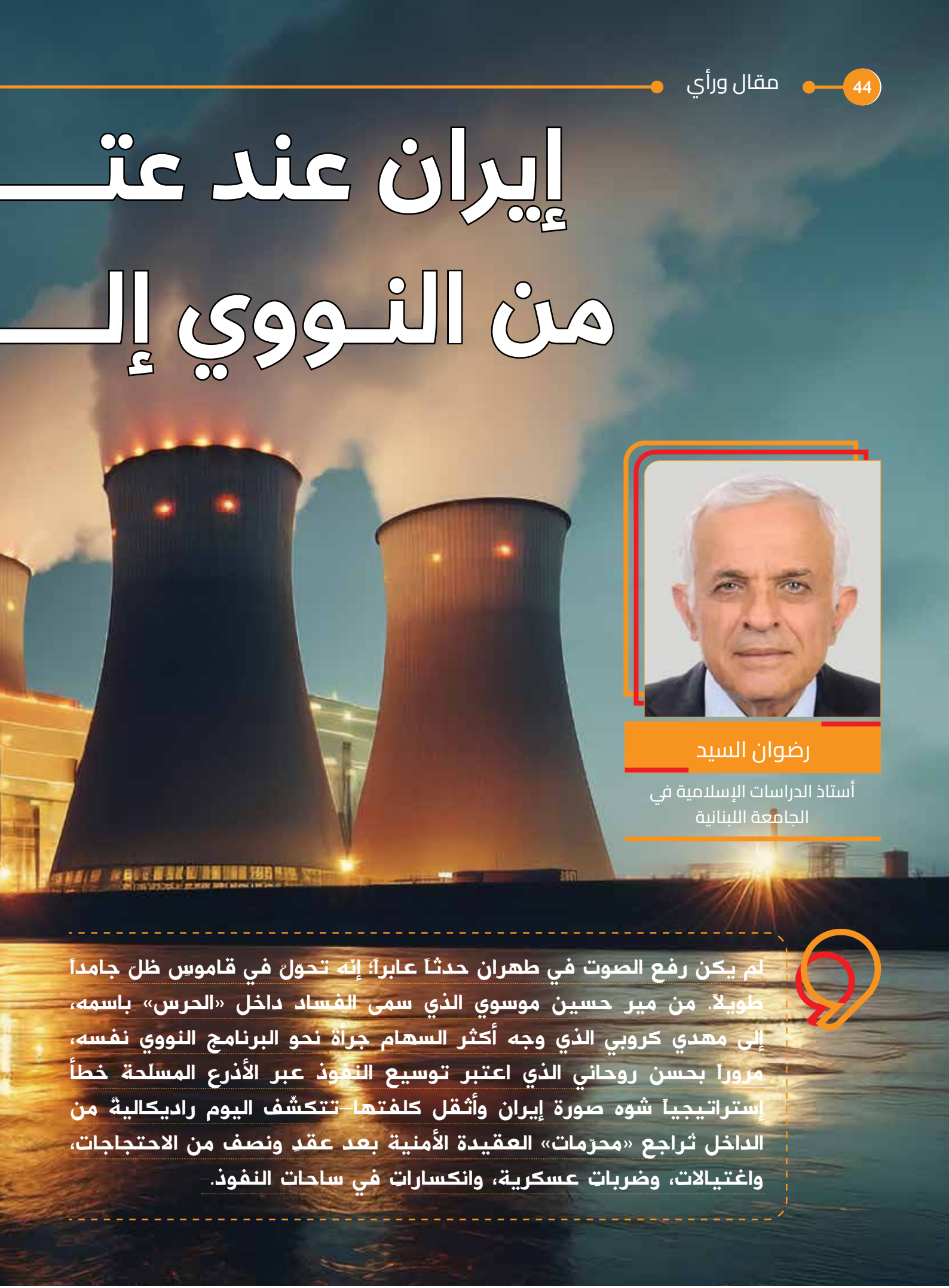

رضوان السيد

أستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة اللبنانية

لم يكن رفع الصوت في طهران حدثاً عابراً؛ إنّه تحولٌ في قاموسٍ ظلّ جامداً طويلاً. من مير حسين موسوي الذي سمى الفساد داخل «الحرس» باسمه، إلى مهدي كروبي الذي وجه أكثر السهام جرأة نحو البرنامج النووي نفسه، مروراً بحسن روحاني الذي اعتبر توسيع النفوذ عبر الأذرع المسلحة خطأ إستراتيجياً شوّه صورة إيران وأثقل كلفتها–تتكشّف اليوم راديكاليةٌ من الداخل تُراجع «محرّمات» العقيدة الأمنية بعد عقدٍ ونصف من الاحتجاجات، واغتيالات، وضربات عسكرية، وانكسارات في ساحات النفوذ.

ـــبة المراجعة
ـــى الميليشيات

ليس السؤال: من قال ماذا؟ بل: ماذا تعني هذه المراجعات لركيزتين حكمتا الاستراتيجية الإيرانية عقوداً–النووي والأذرع؟ جبهة الإصلاحات تقترح وقف التخصيب طوعاً، مصالحة مع الجوار العربي، وانخراطا في تسوية فلسطينية؛ فيما يردّ حرّاس العقيدة بمنطق «الأمن أولاً». بين هذين الحدّين، تقف إيران أمام امتحان القدرة على التغيير: هل تملك الدولة شجاعة إعادة تعريف الموقع والدور قبل أن تُجبر على ذلك بكلفةٍ أعلى؟ أم سيبقى المشهد أسير معادلةٍ مألوفة: إمّا البقاء على علّاته أو الانهدام؟

كان غريباً ألّا تتسارع أفكار الإصلاح واقتراحاته في إيـران، بعد الضربات الإسرائيلية والأميركية، وانكسار الأذرع، ومقتل القادة العسكريين والنوويين، وتخاذُل أنصار إيران عن نجدتها. كنت أفكّر أنّ الضجة بعد انتخابات 2009، والضجة بعد مقتل مهسا أميني، كانتا أعلى وذواتي دلالات.

إنما على أي حال، بدأت الأصوات تعلو أخـيـراً وبمطالب راديـكـالـيـة، إذا صحَّ التعبير. كان مير حسين موسوي المرشح في انتخابات عام 2009، والذي لا يزال في الإقامة الجبرية منذ عام -2011 قد حمل قبل شهر على الفساد، وليس في ذلك جديد كثير، لولا أنه قصد بذلك «الحـرس الـثـوري» الـذي أضعف الدولة وهدر قدراتها رغم ادعاءاته العريضة، وحديثه كل الوقت عن تدمير الأعداء حيثما كانوا! إنما الجديد حقاً الصوت العالي لمهدي كروبي المرشح الآخر في انتخابات عام 2009. كروبي هجم رأساً على البرنامج النووي الإيراني، وقال إنه كان المراد منه أن يوصل البلاد إلى ذروة القوة فأدّى بها إلى القاع(!)، ماذا بعد الإنفاق الهائل والادعـاء الهائل، لا شيء إلاّ ضياع الاتجاه وشماتة الأعـداء. فما الحاجة للنووي، والآن ما الحاجة للتخصيب بعد دمـار المشروع؟! هـذه هـي المرة الأولى التي يحمل فيها سياسي إيراني بارز على الملف النووي، بل وليس على الملف بل على البرنامج ذاته الذي تفتخر بـه إيـران منذ عـام 2002، بـل وقبل ذلك. يزعم الإيرانيون دائماً أنه لأغراض سلمية ومنها توليد الكهرباء والتقدم العلمي والتكنولوجي. بيد أن الأغراض السلمية للنووي لا تحتاج إلى 60 في المائة من التخصيب، بل نص الاتفاق مع إدارة باراك أوباما عام 2015 على 3.5 في المائة! وعلى أي حال فإنّ كروبي بعد أن تحمس كثيراً في مطلع تصريحه إلى حدود إلغاء البرنامج عاد فنصح الإدارة الإيرانية الحالية بالتخلي عن التخصيب طوعاً للوقاية من هجماتٍ جديدة!

حـسـن روحـانـي رئـيـس الجمهورية الإيرانية الأسبق رأى في نشر النفوذ الخارجي عن طريق الأذرع المسلّحة خطأً كبيراً عرَّض سمعة البلاد للأخطار، وكرّه أكثرية الشعوب التي نشر الإيرانيون ميليشياتهم فيها بإيران وسياساتها، بمن في ذلك الشيعة! إمكانيات ضخمة مهدورة وآثار فاجعة على علاقات إيران مع الجيران العرب والدوليين. وفي حين لم يرد أحدٌ بعد على روحاني، ردّ علي أكبر ولايتي المستشار الأقدم لخامنئي

روحاني رئيس الجمهورية الإيرانية الأسبق رأى في نشر النفوذ الخارجي عن طريق الأذرع المسلَّحة خطأً كبيراً عرَّض سمعة البلاد للأخطار، وكرّه أكثرية الشعوب التي نشر الإيرانيون ميليشياتهم فيها بإيران وسياساتها

بالقول: لولا «الحشد الشعبي» لابتلعت أميركا العراق(!) بمعنى أنّ إيران أنتجت هذه الميليشيات لصالح البلدان المبتلاة! وكأن أميركا لم تبتلع العراق بالفعل(!).

إلى جانب مير حسين موسوي ومهدي كروبي وحسن روحاني، ظهر طرفٌ رابعٌ يسمي نفسه: جبهة الإصلاحات. وهؤلاء طرحوا برنامجاً شاملاً أوله وقف التخصيب طوعاً، وإقامة علاقات حميمة مع الجيران (العرب)، والدخول معهم في مشروع حلّ الدولتين بفلسطين. وفي الداخل العفو العام، والسياسات الاقتصادية المختلفة.

طوال أربعين عاماً قامت الاستراتيجية الإيرانية على عمودين: الميليشيات المسلحة في الدول العربية، خصوصاً التي فيها أقليات شيعية - ثم مع «حماس» - والبرنامج النووي. وقد علّلتُ ذلك بأنه انحشارٌ بين الموقع والدور. فكل مرة توحدت فيها الهضبة الإيرانية تحت سلطةٍ واحدة، طمحت للاستقواء المطلق باسم القومية وفي عهد الجمهورية الإسلامية: الاستقواء بالدين. والاستقواء القومي يزعج الأقليات الأذرية والبلوشية والكردية والعربية، والاستقواء بالدين يزعج الشعب الإيراني كلّه باستثناء القلة المنتفعة من النظام مباشرةً. والركن الثاني لاستراتيجية إيران في عهد الجمهورية الإسلامية: البرنامج النووي، ونشر الميليشيات العقائدية في الخارج القريب والبعيد إن أمكن تحت اسم: تصدير الثورة! في عام 2004 وكان الأميركيون والأوروبيون قد حولوا ملف إيران النووي من الوكالة إلى مجلس الأمن، قال لي الشيخ محمد علي التسخيري: من قال لك إنّ النووي من أجل الخوف من العدو الخارجي، إنه متعدد الأسباب ومنها الهيبة والموقع والدور.

إن هذا الفهم لموقع إيران الاستراتيجي ودورها يتعرض الآن بعد الضربات والهزائم لنقد جذري من سياسيين بارزين إيرانيين ليسوا جميعاً من المحسوبين على المعارضة للنظام. فهل يمتلك النظام الجامد في مواقعه وأفكاره منذ ثلاثة عقود وأكثر القدرة على التغيير من أجل تجديد العمر والبقاء؟ قال إعلامي إيراني بارز معلقاً على تصريحات كروبي وروحاني: هذه في نظر أهل النظام وصفة للتصديع والهدم تماماً مثلما كان عليه الأمر مع النظام الأسدي: إما البقاء على علاّته أو الانهدام، وهو على أي حال لن ينهدم من الخارج!

الطاقة والبنية التحـ

من الاعتماد على النفط إلـ

يشهد إقليم كوردستان مرحلة مفصلية في مساره التنموي؛ فبعد سنوات من الاعتماد الكبير على عائدات النفط كمصدر أساسي للإيرادات، بدأت الحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة والتحول نحو مشاريع البنية التحتية الذكية التي تواكب النمو السكاني

ـــتية في كوردستان

ـــى مدن ذكية ومستدامة

والاقتصادي. هذا الملف يستعرض مستقبل الطاقة في الإقليم، ويفتح نقاشاً واسعاً حول كيفية جعل كوردستان مركزاً إقليمياً للطاقة النظيفة، إلى جانب تحليل خطط البنية التحتية الذكية وتحول المدن نحو أنماط الإدارة الرقمية والنقل المستدام.

قسم الدراسات والبحوث البيئية في مؤسسة رؤى

المحور الأول:
مستقبل الطاقة في كوردستان

واقع الطاقة الحالي

يشكل قطاع الطاقة العمود الفقري للاقتصاد في إقليم كوردستان، لكنه في الوقت نفسه يمثل أحد أكبر التحديات المستقبلية بسبب اعتماده الكبير على النفط والغاز كمصدر أساسي للإيرادات والطاقة.

الاعتماد على النفط والغاز

يشكل النفط والغاز أكثر من ٨٥% من إيرادات حكومة الإقليم، وهو ما يجعل ميزانية الإقليم شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية.

ينتج الإقليم حالياً ما بين ٤٥٠ - ٥٠٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام، تصدّر النسبة الأكبر منه عبر خط أنابيب كركوك - جيهان إلى الأسواق الدولية.

هذا الاعتماد المفرط على النفط يضع الإقليم أمام خطر «لعنة الموارد» إذا لم يسرع في تنويع اقتصاده ومصادر طاقته.

توليد الكهرباء

يعتمد قطاع الكهرباء بنسبة تزيد عن ٩٠% على محطات التوليد العاملة بالغاز الطبيعي والنفط، وهي محطات ذات بصمة كربونية عالية.

تستهلك هذه المحطات جزءاً كبيراً من الغاز المنتج محلياً، ما يقلل من فرص تصديره ويؤثر على الإيرادات المحتملة.

رغم الجهود الحكومية، لا يزال هناك تفاوت في ساعات تجهيز الكهرباء بين المدن والأرياف، خصوصاً في مواسم الذروة.

شبكات النقل والتوزيع

تعاني الشبكات الكهربائية من فاقد يتجاوز ٣٠% نتيجة:

تهالك البنية التحتية وعدم تحديث الشبكات منذ سنوات.

السرقات والتوصيلات غير النظامية.

ضعف أنظمة التحكم والمراقبة (SCADA).

هذا الفاقد يكلف الحكومة ملايين الدولارات سنوياً ويزيد الضغط على محطات التوليد.

مشروع روناكي كنموذج ريادي

ضمن مساعي الإقليم للبحث عن بدائل

نظيفة ومستدامة للطاقة، أُطلق مشروع روناكي كأول مشروع من نوعه على نطاق واسع.

موقع المشروع: أطراف مدينة أربيل.

القدرة الإنتاجية: ٢٥ ميغاواط في مرحلته الأولى، مع خطط للتوسع إلى ٥٠ ميغاواط.

آلية العمل: يعتمد المشروع على توليد الطاقة الكهربائية بطرق متطورة قادرة على توليد الكهرباء طوال النهار وتخزين الفائض في بطاريات عالية السعة.

أهمية المشروع:

يقلل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يقارب ٣٠ ألف طن سنوياً.

يساهم في توفير الكهرباء لآلاف المنازل والمشاريع الزراعية والصناعية.

يمثل خطوة عملية نحو تحقيق هدف الإقليم بإدخال الطاقة المتجددة بنسبة لا تقل عن ١٥% من مزيج الطاقة بحلول ٢٠٣٠.

التحديات المستقبلية لقطاع الطاقة في كوردستان

رغم الخطوات الإيجابية التي اتخذها الإقليم في السنوات الأخيرة، لا يزال قطاع الطاقة يواجه مجموعة من التحديات الجوهرية التي يجب التعامل معها بخطط استراتيجية طويلة الأمد:

الحاجة إلى استثمارات ضخمة لتحديث الشبكات وتقليل الفاقد الفني

الواقع الحالي: شبكات النقل والتوزيع تعاني من تقادم كبير ونقص في أنظمة المراقبة والتحكم (SCADA)، ما يؤدي إلى فاقد كهربائي يتجاوز ٣٠% من الطاقة المنتجة، وهو رقم أعلى بكثير من المعدلات العالمية (التي تتراوح بين ٨-١٠%).

الحلول الممكنة:

تحديث خطوط النقل وبناء محطات تحويل جديدة لتقليل الاختناقات.

تركيب عدادات ذكية للمستهلكين للحد من التوصيلات غير القانونية ورصد الاستهلاك بدقة.

إدخال تقنيات الشبكات الذكية (Smart Grids) التي تمكّن من إدارة الأحمال وتوزيع الطاقة بكفاءة أعلى.

الأثر المتوقع: توفير مئات ملايين الدولارات سنوياً وتقليل الضغط على محطات التوليد، مما يسمح باستخدام

الطاقة المتجددة بشكل أفضل.

ضرورة بناء مشاريع تخزين للطاقة

التحدي: مع التوسع المتوقع في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح، ستزداد الحاجة إلى موازنة الشبكة بسبب الطبيعة المتقطعة لهذه المصادر.

الحلول المقترحة:

إنشاء محطات تخزين بطاريات ضخمة (Utility-scale Battery Storage) بسعة مئات الميغاواط/ساعة لضمان استقرار الشبكة في أوقات الذروة أو عند انخفاض الإنتاج الشمسي.

دراسة مشاريع الضخ المائي (Pumped Hydro Storage) في مناطق السدود المتوفرة بالإقليم لتخزين الطاقة الفائضة ليلاً وضخها نهاراً.

استكشاف حلول الهيدروجين الأخضر كخيار بعيد المدى لتخزين الطاقة وتحويلها إلى وقود نظيف للنقل والصناعة.

الأثر المتوقع: تحقيق استقرار الشبكة وتقليل الانقطاعات وتحسين موثوقية تزويد الكهرباء للسكان والصناعات.

تعزيز الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية

الوضع الحالي: يشكل النفط والغاز العمود الفقري لاقتصاد الإقليم، ما يجعل الموازنة عرضة للتقلبات في الأسعار العالمية والخلافات السياسية مع بغداد.

التوصيات الأولية:

إنشاء صندوق سيادي على غرار «صندوق النرويج السيادي» لحفظ جزء من الإيرادات النفطية واستثماره للأجيال القادمة.

نشر تقارير دورية وشفافة عن الإيرادات والمصادرات والنفقات، بما يتماشى مع معايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI).

تقليل الاعتماد على النفط من خلال تنمية قطاعات بديلة مثل الزراعة، السياحة، والصناعات الخفيفة.

النتيجة المتوقعة: تقليل المخاطر المالية على المدى البعيد وبناء ثقة أكبر بين المواطنين والحكومة والمستثمرين الدوليين.

تحديات البيئة والاستدامة

الواقع: زيادة الطلب على الطاقة والنمو العمراني السريع قد يفاقم من تلوث الهواء وانبعاثات الكربون.

الحلول:

فرض معايير بيئية صارمة على محطات التوليد التقليدية.

تشجيع المصانع والمباني الكبيرة على تركيب أنظمة الطاقة الشمسية وتقليل الاعتماد على الشبكة العامة.

إطلاق برامج تحفيزية لتبني كفاءة الطاقة على مستوى المنازل والمؤسسات.

بناء القدرات البشرية

التحدي: نقص الكوادر الفنية المتخصصة في تشغيل وصيانة تقنيات الطاقة الحديثة.

الحل:

إنشاء برامج تدريبية بالتعاون مع الجامعات المحلية ومؤسسات دولية مثل البنك الدولي ووكالات الطاقة.

تشجيع الشباب على دراسة تخصصات الهندسة الكهربائية والطاقة المتجددة عبر منح دراسية وحوافز وظيفية.

جذب الاستثمارات الدولية

المشكلة: البيئة القانونية أحياناً غير مستقرة، والخلافات السياسية مع بغداد قد تعيق تدفق الاستثمارات.

التوصيات:

توفير ضمانات استثمارية دولية (مثل MIGA التابعة للبنك الدولي).

إصدار قوانين استثمار مرنة تعطي حوافز ضريبية للمشاريع الخضراء طويلة الأمد.

التحديات الرئيسية

تقلب أسعار النفط العالمية وتأثيرها المباشر على الموازنة.

ضغوط بيئية نتيجة انبعاثات محطات الطاقة التقليدية وزيادة البصمة الكربونية.

نمو الطلب على الطاقة بنسبة ٦-٨% سنوياً مع تزايد عدد السكان والمشاريع العمرانية.

فرص الطاقة المتجددة

الطاقة الشمسية:

يمتلك الإقليم معدلات إشعاع شمسي مرتفعة تصل إلى ٥,٤ كيلواط/م^2 يومياً، ما يجعله مثالياً لمزارع الطاقة الشمسية.

يمكن إنشاء مشاريع قدرة إجمالية تصل إلى ٢-٣ غيغاواط بحلول ٢٠٣٠.

الطاقة الكهرومائية الصغيرة:

استغلال السدود والأنهار لتوليد الطاقة النظيفة بقدرة مئات الميغاواط.

طاقة الرياح:

المناطق الجبلية شمال وغرب الإقليم تتمتع بمتوسط سرعة رياح بين ٦-٧ م/ث، وهي كافية لتشغيل توربينات الرياح بكفاءة عالية.

خارطة طريق مقترحة

٢٠٢٥-٢٠٢٧ - تنفيذ مشاريع شمسية صغيرة على أسطح المدارس والمباني الحكومية.

٢٠٢٧-٢٠٣٠ إطلاق محطات طاقة شمسية ورياح بقدرة مركبة تصل إلى ١ غيغاواط.

٢٠٣٠ وما بعد: جعل الطاقة المتجددة تغطي ما لا يقل عن ٢٥% من الطلب المحلي على الكهرباء.

المحور الثاني: البنية التحتية الذكية ومدن المستقبل

التحول الرقمي

الانتقال إلى نظام الحكومة الإلكترونية وربط الخدمات الأساسية مثل الجوازات، الضرائب، والكهرباء بأنظمة رقمية تقلل البيروقراطية وتزيد الشفافية.

إنشاء مراكز بيانات حديثة تدعم الخدمات السحابية للمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة.

النقل الذكي والمستدام

تطوير شبكات نقل عام كهربائية (حافلات كهربائية وتوسعة التاكسيات الهجينة) لتقليل الانبعاثات.

دراسة إمكانية إنشاء خط ترام أو مترو خفيف في أربيل لتخفيف الازدحام المروري المتوقع مع تضاعف عدد السيارات.

تطبيق أنظمة إدارة المرور الذكية عبر إشارات متصلة وشبكات مراقبة تقلل وقت الانتظار وتدعم السلامة.

البنية التحتية للطاقة

تطوير شبكة ذكية للكهرباء (Smart Grid) لمراقبة الاستهلاك وإدارة الأحمال وتقليل الفاقد.

تركيب عدادات ذكية للمستهلكين تتيح الدفع المسبق ومراقبة الاستهلاك في الوقت الحقيقي.

المدن الذكية كنموذج مستقبلي

تحويل أربيل إلى مدينة ذكية رائدة على مستوى العراق من خلال دمج إنترنت الأشياء (IoT) في إدارة المياه، الطاقة، والنفايات.

تشجيع الاستثمار في المباني الخضراء التي تعتمد على كفاءة الطاقة والعزل الحراري لتقليل الاستهلاك.

المحور الثالث: أثر هذه التحولات على التنمية الاقتصادية

تحسين جودة الحياة: مدن نظيفة، شوارع أقل ازدحاماً، طاقة أرخص وأكثر استدامة.

جذب الاستثمارات الأجنبية: بيئة حديثة وبنية تحتية متطورة تعزز ثقة المستثمرين.

خلق وظائف جديدة: في مجالات الطاقة المتجددة، تكنولوجيا المعلومات، والخدمات اللوجستية.

تقليل التبعية النفطية: اقتصاد أكثر استقراراً أمام تقلبات الأسواق العالمية.

مؤسسة رؤى وتوصياتها

خطة شاملة للطاقة النظيفة: وضع استراتيجية حتى عام ٢٠٣٠ لزيادة مساهمة الطاقة المتجددة تدريجياً.

حوافز استثمارية: إعفاءات ضريبية للمشاريع الخضراء، ودعم القروض للمواطنين لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية.

شراكات دولية: جذب خبرات عالمية عبر اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتطوير مشاريع البنية التحتية الذكية.

توطين التكنولوجيا: دعم الجامعات والمراكز البحثية لتدريب الكوادر المحلية على صيانة وتشغيل أنظمة الطاقة الحديثة.

التثقيف المجتمعي: حملات توعية بأهمية كفاءة الطاقة واستخدام النقل المستدام، وتشجيع المواطنين على تبني حلول صديقة للبيئة.

يمثل هذا الملف دعوة لصناع القرار في إقليم كوردستان إلى الانتقال من نموذج الاعتماد على النفط إلى نموذج اقتصاد أخضر متكامل يعتمد على تنويع مصادر الطاقة وتبني بنية تحتية ذكية. نجاح هذه التحولات سيجعل من كوردستان مركزاً إقليمياً للطاقة النظيفة ووجهة رائدة في المنطقة لمدن المستقبل المستدامة، ويضمن للإقليم مكانة تنافسية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد الذي يركز على الابتكار، الكفاءة، والاستدامة.

سورية وإسرائ
الاتفاقات الأمني

فايز سارة

كاتب وباحث وعضو سابق
في الإئتلاف الوطني

لم يكن الحديث عن تسوية سورية - إسرائيلية في يوم من الأيام محضّ رفاه سياسي، بل ظلّ مشحوناً بحمولة التاريخ والجغرافيا ودماء الحروب والاحتلال. واليوم، ومع تغير المشهد السوري بعد سقوط النظام السابق وتآكل مؤسسات الجيش، تبدو دمشق أمام تحدٍ غير مسبوق: كيف تواجه تمدد إسرائيل العسكري وتدخلها المتزايد، وهي لا تملك من أدوات الرد إلا الحد الأدنى؟ وسط هذا الواقع المضطرب، يطفو على السطح خيارٌ جديد - قديم، يتمثل في اتفاقات أمنية مؤقتة لا ترقى إلى مستوى الصلح أو السلام، لكنها قد تشكل تجربة أولى تختبر قدرة الطرفين على إدارة خلافاتهما بغير النار، تحت عين أميركية راعية، وبشروط إسرائيلية ثقيلة الوطأة. إنه منعطفٌ يختزن أسئلة صعبة: هل تنجح دمشق في تثبيت حدٍّ أدنى من السيادة والحقوق، أم أن التجربة الأولى ستتحول إلى فخٍّ سياسي يكرّس مكاسب إسرائيل ويضعف أوراق التفاوض السورية؟

ـــيل على مفترق
ـــة والسلام الدائم

صعّدت إسرائيل ظلّها الثقيل على سوريا في خلال الأشهر التي تلت إسقاط نظام بشار الأسد وقيام النظام الجديد، وجاء في عداد التحركات الإسرائيلية نحو دمشق قيام القوات الإسرائيلية بشن هجمات جوية واسعة في عموم البلاد، هدفها تدمير ما تبقى من البنية التحتية للجيش والقوات المسلحة، ثم زادت على ما سبق التوغل في عمق الأراضي السورية والتأسيس لوجود عسكري دائم خلف خط وقف إطلاق النار القائم منذ عام 1974، والذي تم فيه التوصل إلى اتفاق فصل القوات على جبهة الجولان، وقد أعلنت إسرائيل نهاية الاتفاق من جانب واحد. ولعل الأهم مما سبق، إعلانات سياسية صدرت من مستويات وجهات إسرائيلية متعددة، كشفت عن أطماع إسرائيلية بالجنوب السوري ومياهه تحت لافتة: «أمن إسرائيل».

لقد خلقت خطوات إسرائيل في سوريا وبصددها أجواء غير مسبوقة في سياسة إسرائيل السورية، خاصة مع مساعي تدخلها في الأزمة المتفاقمة بين حكومة دمشق ومناهضين لسياستها في محافظة السويداء التي تسكنها أغلبية من السوريين الدروز، والتي سعت حكومة دمشق إلى إحكام قبضتها عليها بالقوة في سياق إعادة فرض السيادة على مناطق شمال شرقي وجنوب سوريا.

> لقد خلقت خطوات إسرائيل في سوريا وبصددها أجواء غير مسبوقة في سياسة إسرائيل السورية

ومن الواضح أن ارتباكاً تصاعد في دمشق حيال التطورات الإسرائيلية التي لا تجد دمشق سبيلاً عملياً للرد عليها إلا في الحدود الدنيا الدبلوماسية؛ إذ لا جيش لديها بعد فرط عقد جيش النظام البائد، وكل ما لديها نواة محدودة لجيش جديد بإمكانات متواضعة، وهو مشغول بأعباء أمنية داخلية كثيرة، آخرها أحداث مدينة السويداء وما حدث فيها من مواجهات وارتكابات، تنشغل دمشق في لملمة تداعياتها.

وسط الحاجة إلى معالجة تداعيات التدخلات الإسرائيلية في سوريا، تصاعدت أحاديث عن احتمالات تطبيع في العلاقات السورية - الإسرائيلية، والتوصل إلى تسوية اتفاقية سلام بين الطرفين. وللحق، فإن هذه الأطروحات مؤجلة حالياً، إن لم نقل بعيدة؛ فلا الظروف مناسبة، ولا الطرف الإسرائيلي يريدها؛ إذ إسرائيل لا تزال ترى أن نظام الرئيس الشرع في دمشق غير مستقر، وبالتالي لا ترغب في التوصل معه إلى اتفاقات ذات أبعاد مستقبلية، والأهم أنها لا تريد أن تقيد نفسها بالتزامات قد تمنعها عن تجديد سياساتها مستقبلاً إزاء سوريا، وخاصة أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي ليس لها حدود معروفة، بل «حدود مؤقتة».

ومما لا شك فيه، أن رغبة إسرائيل

اليوم في عدم التوصل إلى اتفاقات صلح وسلام وتطبيع مع سوريا، لا تتعارض مع التوصل إلى اتفاقات أمنية، تعيد ترتيب العلاقة على جانبي خط وقف إطلاق النار، وتوفر لإسرائيل ما أمكن من مكاسب تدخلاتها الأخيرة في سوريا، وما رافقها من فرض وقائع جديدة.

ولا يحتاج إلى تأكيد، أن التوصل إلى اتفاقات أمنية أمر يهم الولايات المتحدة؛ لأنه يحد من التماسات والتعارضات الإسرائيلية - السورية حتى لو كانت محدودة وبسيطة، كما أن التوصل إلى اتفاقات أمنية من وجهة نظر دمشق أمر مطلوب؛ لأنه يكرس الوقوف عند حد أدنى من شرور التدخلات واستعراضات القوة التي تمارسها إسرائيل، ويعطي الحكومة السورية فرصة التفرغ لمعالجة قضايا تعتبر أكثر إلحاحاً، ومنها استكمال سيطرتها على بقية المناطق السورية، وبناء الجيش والقوات المسلحة، وإطلاق نشاط القطاعات الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسوريين.

غير أن الوصول إلى اتفاقات أمنية سورية - إسرائيلية، ينبغي أن يكون متوازناً، وألا يكون على حساب السوريين، ولا يكرس نتائج ما قامت به إسرائيل من

> التوصل إلى اتفاقات أمنية أمر يهم الولايات المتحدة؛ لأنه يحد من التماسات والتعارضات الإسرائيلية - السورية حتى لو كانت محدودة

خروقات، سواء على خط الحدود أو لجهة انتهاك الأراضي والأجواء السورية، والتي تمثل عدواناً متعدد الأوجه، وتمثل انتهاكات للقانون الدولي يُفترض أن يوضع حد لها، وألا يكون للاتفاقات الأمنية تأثير في تغيير الطبيعة القانونية لمرتفعات الجولان السورية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967.

ودون أدنى شك، فلن يكون الوصول إلى اتفاقات أمنية بين إسرائيل وسوريا سهلاً، ولعل هذا ما يؤكده الحضور والرعاية الأميركية التي أعلنت وجودها في العملية، والتي يُفترض أن تساعد في مواجهة الصلف الإسرائيلي، والوقائع الجديدة التي خلقتها على خط وقف إطلاق النار وفي الأبعد منه، تحت ذريعة ضمانات الأمن الإسرائيلي، واتخاذ واشنطن موقفاً يمنع تجاوز الحقوق السورية وتكريس تعديات مخالفة للقانون، والتي تشكل أساس المستندات التي يحملها المفاوض السوري.

بين الإعلان عن الموعد المرتقب والتوقيع العملي على الاتفاق الأمني بعد شهر، سيكون أمام السوريين وقت قليل من أجل تجربة أولى في مفاوضات مع الإسرائيليين، تشمل جمع وتنسيق الأوراق، وإدارة مفاوضات ستكون صعبة مع الطرف الإسرائيلي، والأهم أن يكون لديهم وقت يسعون فيه للحصول على موقف أميركي أكثر توازناً في مواجهة التغول الإسرائيلي... وكلها خلاصات يحتاجونها في مسارات تفاوضية مقبلة مع الإسرائيليين.

من فردوس الماء إلـ

هل يدفع العراق ثمـ

في الجنوب حيث تتجاور بيوت القصب مع مراعي الجواميس، لم تعد الأهوار «حديقة ماء» كما عرفت عبر آلاف السنين. موجات حرّ تتجاوز الخمسين، تدفّقات نهرية متناقصة، ملوحة مرتفعة، ونزيف بيئي يدفع بالأُسر إلى النزوح ويقضم رئة العراق الخضراء المسجّلة على قائمة التراث العالمي.

ـــى صحـــراء المـــلح:

ـــن الحـــقن المائي؟

وفي قلب المشهد يقف «الذهب الأسود» بوجهٍ مزدوج: عماد اقتصادٍ وركنُ موازنة... لكنه أيضا مستهلكٌ شره للمياه عبر تقنيات الحقن المائي، في بلدٍ يعاني أصلاً شُحاً متفاقماً. فهل ندير الحقل من دون أن نُميّت الهور؟ وهل نستطيع ضبط كلفة كلّ برميل نفط بمترٍ مكعّب من ماء الحياة؟

أُدرجت «أهوار جنوب العراق» عام ٢٠١٦ على قائمة التراث العالمي لليونسكو، بوصفها ملاذاً للتنوّع الحيوي ومسرحاً لتاريخ المدن السومرية (أوروك، أور، إريدو) وأربع مناطق رطبة كبرى (الأهوار الوسطى، هويزة، الهورين الشرقي والغربي). غير أنّ تقارير الحفظ الأخيرة تُظهر ضغوطاً متراكمة من الجفاف والتجزّؤ وتراجع النوعية المائية. خلال عامَي ٢٠٢٢-٢٠٢٤ سجّلت وكالات أممية ومنابر دولية موجات جفاف وحرارة غير مسبوقة، مع نزوح لسكّان الأهوار وتهديد جدي لقطعان الجاموس ومصايد الأسماك. تقديرات لـ«الفاو» وتقارير ميدانية وثّقت نفوقاً واسعاً ونقص تغذية بسبب الملوحة والحرّ، فيما أشارت تحقيقات صحافية إلى أنّ أقساماً شاسعة من الهور باتت خالية من الماء. وتزامناً، سجّل العراق موجات حرارة تخطّت ٥٠° مئوية في صيفَي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥، مع عُطل قسرية وتداعيات صحّية واجتماعية.

يعتمد جزء كبير من استخراج النفط في العراق على الحقن المائي للحفاظ على ضغط المكامن. هذه ممارسة عالمية، لكن كلفتها المائية في بيئةٍ شحيحة قد تكون باهظة إذا لم تُدار وفق معايير صارمة لمصدر المياه ومعالجتها. مشاريع العراق الحديثة (مثل منظومة مياه البحر المشتركة CSSP ومرفق المياه في مشروع «GGIP» بالبصرة) صُمّمت لتقليل السحب من الأنهر والمياه العذبة عبر تحلية/معالجة مياه البحر وتغذية الحقول بملايين البراميل يومياً. غير أنّ تأخّر الإنجاز أو أيّ لجوء طارئ للمياه الداخلية يضاعف الضغط على المنظومة البيئية الهشّة.

حسابٌ صريح لكلفة الماء

بحسب تقديرات فنية عراقية وشهادات خبراء ميدانيين، يحتاج كلّ برميل نفط إلى ١٫٥-٢ برميل ماء حقن. ومع إنتاج يقارب ٤-٤٫٥ ملايين برميل يومياً، فإن الاستهلاك اليومي المقدّر يتراوح بين ٦٫٦ و٨٫٨ ملايين برميل ماء، أي نحو ١٫٤٠-١٫٠٥ مليار لتر يومياً (على أساس ١٥٩ لتراً للبرميل). هذا الرقم يشرح لماذا يُعدّ اختيار المصدر (بحر/مياه منتَجة مُعادة الحقن/مياه عادمة مُعالَجة) مسألة سيادة مائية لا تفصيلاً فنياً.

> أُدرجت «أهوار جنوب العراق» عام 2016 على قائمة التراث العالمي لليونسكو، بوصفها ملاذاً للتنوّع الحيوي ومسرحاً لتاريخ المدن السومرية (أوروك، أور، إريدو) وأربع مناطق رطبة كبرى (الأهوار الوسطى، هويزة، الهورين الشرقي والغربي)

أيّ سحبٍ من دجلة والفرات أو مجاريهما المغذّية للأهوار – ولو جزئياً – في مواسم الشحّ، يعني عملياً تحويل ماء الأهوار إلى ضغطٍ تحت الأرض.

وثّقت «رويترز» و«الفاو» نزفاً في الثروة الحيوانية لدى مربّي الجواميس، مع ارتفاع الملوحة ونفوق الآلاف خلال موجات الجفاف، وترك المزارعين للأرض بحثاً عن بدائل دخل. هذه المؤشرات، إلى جانب تحذيرات اليونسكو ومكاتب أممية، تُنذر بانهيار خدمات بيئية حيوية كانت تُرشّح الملوّثات وتدعم مصايد الخليج وتخفّف حدّة العواصف الترابية.

قفلٌ مائي قانوني للأهوار: قرار حكومي يُدرج منصّات ومآخذ المياه العذبة ضمن «نطاق حِمى الأهوار»، ومنع استخدامها للحقن خلال مواسم الشحّ، مع عقوبات رادعة وشفافية شهرية للموازنة المائية.

تسريع منظومات البحر: ربط مراحل CSSP و/أو مرافق تحلية الجنوب بجداول مُعلَنة، واشتراط التشغيل البيئي قبل أيّ توسّع إنتاجي، مع مراقبة تصريف المحاليل الملحية. دوائر ماء بديلة: إعادة حقن «المياه المنتَجة» بعد معالجتها وفق معايير صارمة، وتوسيع استخدام المياه العادمة المُعالَجة من المدن بدل العذبة، مع مسارات تدقيق مستقل.

إنذار حراري مبكّر وحماية الساكنة: دعم العائلات الهشّة في ذُرى الحرّ ببرامج تبريد/ماء طارئة ومنع نفوق القطعان، استناداً إلى تقييمات الأمم المتحدة عن مخاطر الحرارة والجفاف على مجتمعات الأهوار.

دبلوماسية المياه عبر الحدود: مسارات تفاوض عملية مع تركيا وإيران لاسترداد حدٍّ أدنى من التدفقات البيئية نحو الأهوار، مع توثيق علني لساعات/معدلات الإطلاق الموسمية. صندوق خدمات النظام البيئي: تعويضات مشروطة للحفاظ على الجاموس والزراعة الرطبة وصيد مستدام، بوصف الأهوار «بنية تحتية طبيعية» تمنع كلفاً مناخية مضاعفة. رصد مستقل شفاف: لوحات بيانات عامة تربط إنتاج الحقول، وحجوم مياه الحقن بحسب المصدر، ومؤشرات ملوحة الأهوار، مع مراجعة فصلية من جهة أكاديمية/أممية.

لماذا الاستعجال؟

تقارير وبيانات أممية تؤكد أنّ الأهوار تواجه حالة طوارئ مناخية: حرارة قصوى، ندرة مياه، وتلوّث مرتبط بالصناعة النفطية. ترك المنحنى على حاله يعني اندثار خدمات بيئية وتراثية لا تُعوّض، ونزوحاً ريفياً مُتسارعاً، وفقداناً لهويّة مكان كان يُلقّب بـ«جنة عدن». ليس المطلوب إطفاء مشاعل النفط، بل تغيير طريقة إدارة النار والماء. فإذا كان «الذهب الأسود» لا يُستخرج إلا بماءٍ ثمين، فلتكن قطرة البحر لا نبض الهور. عندها فقط يمكن أن يبقى برميل النفط رافعةً للاقتصاد، لا نقمةً على أهل الماء.

حروب العلـ
من منصّات التضليـ

سيلين غاوندر

باحثة متخصصة بالعلوم
في نيويورك تايمز

في رسالة إلكترونية واحدة تتكثّف أزمة زمننا: سردية مؤامرة تحول مأساة شخصية إلى «دليل» مختلق، ثم بعد ساعات تتردّد أصداء الرصاص في مؤسسة صحية عامّة. هكذا صارت المختبرات والسجلات والبيانات ساحة حرب رمزية وملموسة معا، وصار العلماء والأطباء وموظفو الصحة العامة أهدافاً لخطاب تشكيك يحشد الغضب ويصنع أعداء وهميين.

على امتداد سنوات الجائحة، تحول العلم من منهج نقدي لاختبار الفرضيات إلى

ـــوم تتوحّش

ـــل إلى فوهة السلاح

«راية» تتنازعها قبائل السياسة. صار النقاش حول اللقاحات والقيود الصحية اختبار ولاء، لا اختبار أدلة. أخطأ بعض المسؤولين والخبراء حين افترضوا أنّ «اتباع العلم» يختصر الواقع، من دون شرح صريح للمفاضلات والقيم التي تقف وراء القرار. واستغلّ دعاة التضليل هذا الفراغ لدمج مصائر فردية وأحداث طبية لا صلة لها باللقاحات في حكاية كبرى تُغذّي الغضب وتشرعن العنف.

تقرير فريق التحرير مؤسسة رؤى

ليس الخلاف هنا بين رأي وآخر، بل بين حقيقة قابلة للتحقّق وسردية تُفرّغ الدليل من معناها. القول واضح: العنف السياسي خطأ، والتلاعب بالبيانات خطأ، وتجريم الخدمة العامة خطأ. إنّ استعادة خطّ مدنيّ مشترك–يضع كرامة الإنسان فوق التكتيك الحزبي، ويحمي المؤسسات العلمية من الاستغلال التجاري والسياسي–هي الشرط الأول لشفاء الصحة العامة... ولحماية الديموقراطية نفسها.

أرسل لي شخص مجهول، يوم الجمعة الماضي، عبر البريد الإلكتروني، مقالاً من موقع أميركي يميني متطرف، بوصفه دليلاً مزعوماً يثبت أنني قتلت زوجي باستخدام لقاحات «كوفيد» -مما يشكّل إعادة تدوير للسردية الباطلة نفسها، التي روج لها البعض في الأسابيع التي تلت وفاته أواخر عام ٢٠٢٢.

وحسب أنصار نظريات المؤامرة حول لقاحات الحمض النووي الريبوزي المرسال (mRNA)، فإن أي وفاة مبكرة أو مشكلة صحية منذ بداية الجائحة يجري إرجاعها إلى لقاحات «كوفيد» المعتمدة على تقنية «mRNA». وفي الغالب، يربط هؤلاء ما بين أحداث طبية منفصلة تماماً باللقاح به، من دون أي دليل. الحقيقة أنهم غالباً ما يربطون أحداثاً طبية، لا علاقة لها باللقاح، بزوجي، من دون أي دليل. لقد توفي زوجي بسبب تمزق في تمدد الشريان الأورطي -حالة لا علاقة لها على الإطلاق بلقاحات «كوفيد». وقد أكدت نتائج التشريح ذلك. ومع ذلك، فإنه من منظور أصحاب هذه النظريات، يمكن دمج أي حادثة من هذا النوع في سرديتهم.

في ذلك الوقت، لم أكن أدرك أن هذا البريد الإلكتروني كان بمثابة تمهيد لما سيحدث في وقت لاحق في اليوم نفسه: خبر إطلاق نار في مقر المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها. وأفادت أنباء بأن المسلح الذي أطلق النار تحرك بدافع نظريات المؤامرة المتعلقة بلقاحات «كوفيد». وألقى باللوم على اللقاحات في اكتئاب يعانيه. وأسفر الهجوم عن مقتله وضابط مسؤول عن إنفاذ القانون، فيما امتلأت جدران المكان بثقوب بسبب طلقات الرصاص.

تبدو الرمزية التي تنطوي عليها الحادثة جلية للغاية: أصبح العلماء والأطباء ومسؤولو الصحة العامة ومسؤولو إنفاذ القانون -الأشخاص الذين تتمثل مهمة حياتهم في حماية الأمة- مستهدفين.

ومن جهته، طلب اتحاد مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، من المسؤولين الفيدراليين إدانة المعلومات المضللة حول اللقاحات، لأنها تعرّض الأرواح للخطر.

في الواقع، لطالما كانت الصحة العامة داخل الولايات المتحدة مثيرة للانقسام، خصوصاً أنها تقع عند تقاطع العلم والسلطة الحكومية والحرية الشخصية والمصالح الاقتصادية -مواضيع لطالما انخرط الأميركيون في مناقشات ساخنة حولها. من الحجر الصحي للجدري في القرن التاسع عشر، إلى أوامر حزام الأمان في القرن العشرين، إلى قيود «كوفيد» في عصرنا، تتطلب الصحة العامة مجهوداً جماعياً داخل مجتمع شديد الارتباط بالحرية الفردية. ويمكن لتدابير الصحة العامة، بما في ذلك أوامر اللقاح، أن تعطل الاقتصاد والحياة الأسرية، فضلاً عن تحدي الأعراف الثقافية -وهي ضغوط يمكن أن تفرّق الناس، كما فعلت خلال الوباء. ويمكن أن تكون مثيرة للجدل بشكل خاص، عندما يجري إلقاء اللوم على أسس حزبية أو ثقافية.

في الواقع، لقد اكتسبت قضية لقاحات «كوفيد» طابعاً قبلياً. وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، زعم ناشط سياسي أميركي يميني متطرف أن لقاحات «كوفيد» قد «قتلت الكثير والكثير من الناس». وتنبأ بوقوع مزيد من الوفيات في هذا السياق.

في المقابل، انهال المعلقون الداعمون للقاح بالسخرية والإهانات على المتشككين في اللقاح، مما عزز الانطباع بأن الجدل حول اللقاح يتعلق بالهوية والمكانة الاجتماعية بقدر ما يتعلق بالأدلة أو الجوانب المتعلقة بالصحة.

وبدا هذا النمط واضحاً طوال فترة جائحة «كوفيد». وأخفق المسؤولون والخبراء عبر مختلف درجات الطيف السياسي، في كثير من الأحيان، في شرح القيم والمساومات الكامنة وراء قراراتهم. وفي أثناء الجائحة، وبصفتي عضواً في المجلس الاستشاري لـ«كوفيد-١٩» في إدارة بايدن، كنت أتحدث عن ضرورة «اتباع العلم». وشرحت أن هذا يعني أن التوصيات قد تتغير مع ظهور أدلة جديدة. ومع ذلك، كان بإمكاني التحلي بقدر أكبر من الوضوح تجاه أن إعطاء الأولوية لإنقاذ الأرواح قد يعني التضحية بمنافع اجتماعية واقتصادية أخرى، وأن مثل هذه المفاضلات أمر لا مفر منه لدى التعامل مع أزمة بهذا الحجم. وكنت أتحدث عن هذه الخيارات بحلول مايو (أيار) ٢٠٢٠، لكن استجابة الجائحة كانت قد ترسخت بالفعل آنذاك على امتداد خطوط الانقسام الحزبي.

وتنتشر معلومات مضللة حول لقاحات «كوفيد» على الإنترنت -بل يجري الترويج لها أحياناً من الحكومة الفيدرالية- الأمر الذي يعود لأسباب منها أن العلم جرى التعامل معه في أثناء الجائحة بوصفه المصدر الوحيد للحقيقة، بدلاً من اعتباره أداة مهمة من بين أدوات أخرى، إلى جانب الخبرة الحياتية والسياق والتاريخ والثقافة والقيم. هذا الفهم الخاطئ جعل العلم عرضة للتحريف لأغراض سياسية، واللافت أن اثنين من أقوى الأشخاص الذين يصوغون سياسة الصحة في الوقت الراهن، يتورطان في ذلك بالفعل.

فيما يخص الرئيس الأميركي دونالد ترمب، يعني هذا تهميش المعلومات غير الملائمة سياسياً: من رفض بيانات الوفيات في بورتوريكو بعد «إعصار ماريا»، إلى الادعاء بأن البلاد كانت تُجري اختبارات مفرطة للكشف عن «كوفيد» أوائل عام ٢٠٢٠، إلى إقالة رئيس مكتب إحصاءات العمل هذا الشهر.

من وجهة نظر وزير الصحة، روبرت إف. كينيدي الابن، يتعلق الأمر بتغيير حراس البوابة وإعادة تعريف ما يُعد موثوقاً: إصلاح المجلس الاستشاري للقاحات التابع لمراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، وربما التخطيط لإصلاح مماثل لفريق عمل الخدمات الوقائية الأميركية، وشن حرب على لقاحات «mRNA»، ومجال الأمراض المعدية. المؤسف أن خطاب إدارة ترمب نزع الطابع الإنساني عن عمال مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها. هنا، ينبغي الانتباه إلى حقيقة أن العلم منهجٌ لصياغة الفرضيات واختبارها، وليس مجموعة ثابتة من الحقائق. وينبغي أن يعمل جنباً إلى جنب مع طرق المعرفة الأخرى، وتجب كذلك حمايته من الاستغلال السياسي أو التجاري. ربما أكون ساذجة إذا اعتقدت أن هذا الحفظ ممكن، لكن عندما يفشل، يتلاعب الناس بالحقائق، وتنهار الثقة، وتفقد القرارات العامة رسوخها في فهم مشترك للواقع. ويقوّض هذا بدوره الأهداف الجوهرية لسياسة الصحة العامة، التي يُفترض أن تكون مسعىً جماعياً.

في الواقع، لا ينبغي أن يكون أمراً خلافياً أو محل انقسام حزبي القول إن العنف السياسي أمر خاطئ، وإن إفساد العلم والتلاعب بالبيانات أمر خاطئ، وإن الخدمة العامة عمل وطني شريف. إن استعادة هذا الخط الأساسي المشترك -وحماية المؤسسات والأشخاص والعمليات التي تجعله ممكناً- هي السبيل الوحيد لضمان سلامة كلٍّ من صحة المجتمع وصحة ديمقراطيتنا بوجه عام.

المناخ الاستثماري

كيف تعيد الكهرباء والمياه والحزام الأخضـــ

تشهد أربيل اليوم تحولاً حضرياً غير مسبوق، يشي بمرحلة جديدة تتجاوز حدود البناء التقليدي نحو تخطيط حضري مستدام يواكب التطلعات العالمية. في قلب هذا التحول، تتقاطع مشاريع استراتيجية كبرى مثل مشروع روناكي للطاقة، وشبكة مياه طوارئ أربيل، والحزام الأخضر، لتعيد رسم معالم المدينة وتضعها على خريطة المدن الذكية القادرة

جنان الطيار
كاتبة ومحللة بيانات

ي الجديد في أربيل

ـــر تشكيل مستقبل العقار في كوردستان؟

على جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية. هذا التلاقي بين مشاريع البنية التحتية ورؤية الحكومة لتنويع الاقتصاد، يخلق بيئة استثمارية غير مسبوقة، ويفتح شهية المستثمرين والمطورين العقاريين لبناء مشاريع تتجاوز الوظيفة التقليدية للسكن والتجارة، نحو مجمعات حضرية متكاملة توفر جودة حياة عالية.

ولطالما ارتبط نمو القطاع العقاري ارتباطاً عضوياً بتوفر الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه وطرق. على مدى سنوات مضت، واجهت أربيل تحديات في استقرار الإمدادات، ما انعكس على وتيرة تطوير المشاريع السكنية والتجارية. اليوم، ومع دخول مشاريع حيوية مثل روناكي حيز التشغيل، تعود الثقة تدريجياً إلى السوق العقارية.

روناكي للطاقة أضاف عشرات الميغاواطات إلى الشبكة الوطنية، مما يقلل من الانقطاعات ويخفف الضغط على محطات التوليد التقليدية.

شبكة مياه طوارئ أربيل تمثل ضمانة حقيقية لاستمرارية التزويد بالمياه حتى في أوقات الأزمات والجفاف، وهو عامل يرفع جاذبية المدينة للمستثمرين والمقيمين على حد سواء. الحزام الأخضر ليس مجرد مشروع بيئي، بل رؤية استراتيجية لتحسين جودة الهواء، تقليل العواصف الترابية، وخلق مساحات خضراء تزيد من قيمة الأراضي وتضفي على أربيل طابعاً أكثر حضارية وجاذبية.

ومع استقرار الخدمات، تتهيأ أربيل لجذب الشركات العالمية الباحثة عن مقرات إقليمية، كما تفتح المجال لمطوري العقارات لتشييد مجمعات سكنية حديثة ومراكز تسوق عملاقة ومناطق أعمال متكاملة... تشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود أكثر من ٣,٦٠٠ شركة أجنبية تعمل حالياً في الإقليم، ومن المتوقع أن تزداد هذه الأعداد مع تحسن المناخ الاستثماري وتراجع المخاطر التشغيلية المتعلقة بالكهرباء والمياه.

ووفقاً لتقديرات إحصائية، قد يتجاوز عدد سكان أربيل ٢,٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، ما يعني حاجة ملحة إلى تطوير أحياء سكنية جديدة، مساحات ترفيهية وحدائق عامة متصلة بالحزام الأخضر، إضافة إلى بنية تحتية تجارية تدعم توسع الأعمال.

والميزة الكبرى التي تمنحها مشاريع

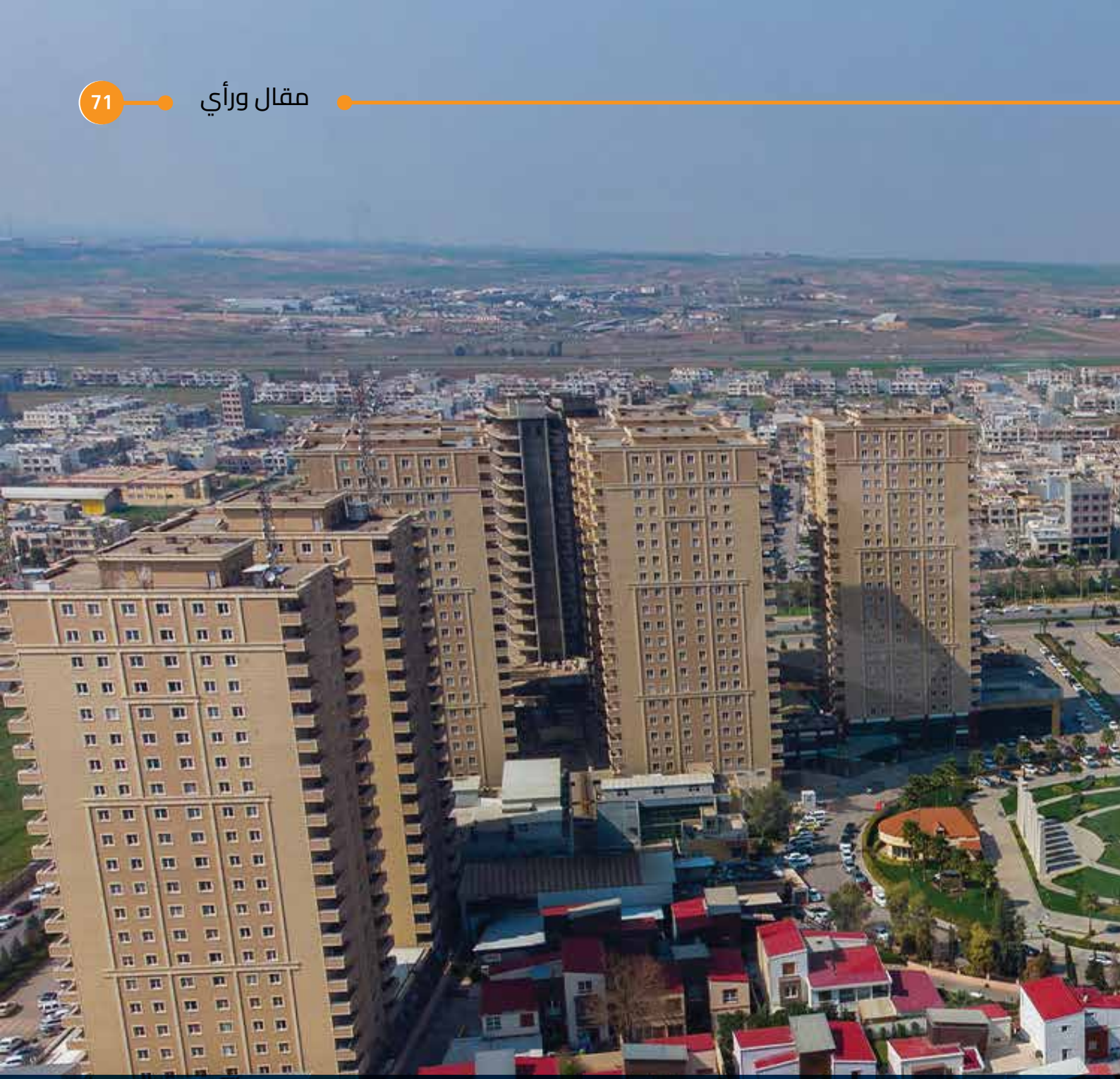

الطاقة النظيفة والحزام الأخضر لقطاع العقار في أربيل هي القدرة على بناء مبانٍ خضراء تراعي المعايير العالمية للاستدامة، مزودة بأنظمة طاقة شمسية وعزل حراري يقلل استهلاك الكهرباء.

هذا التوجه يجذب المستثمرين وصناديق الاستثمار العالمية التي تشترط معايير بيئية واجتماعية وحوكمية، ما يضع أربيل في موقع تنافسي أمام أسواق عقارية كبرى في المنطقة.

ولتعظيم الاستفادة من هذا المناخ الجديد، من الضروري أن تتبنى الحكومة والمطورون العقاريون رؤية استراتيجية واضحة تشمل:

خطة تنظيم عمراني شاملة تتنبأ بتوسع المدينة خلال العشرين عاماً المقبلة وتوزيع الاستخدامات الحضرية بشكل مدروس.

حوافز استثمارية خاصة للمشاريع التي تلتزم بمعايير الاستدامة، مثل الإعفاءات الضريبية والدعم اللوجستي.

إنشاء منطقة نموذجية للمدن الذكية تضم أحدث تقنيات إدارة الطاقة والنقل والمياه، لتكون مختبراً عملياً لبقية مدن العراق. برامج تمويل ميسرة لدعم الطبقة الوسطى في امتلاك المساكن، ما يخلق سوقاً عقارية صحية ومستقرة.

فأربيل اليوم تقف على أعتاب مرحلة استثنائية، حيث تتلاقى الطاقة المستقرة، المياه المضمونة، والبيئة الخضراء لتشكل مزيجاً مثالياً لتحفيز الاستثمار العقاري. هذا التحول لا يقتصر على بناء أبراج جديدة، بل يعني إعادة تصميم المدينة لتكون أكثر إنسانية واستدامة، قادرة على استيعاب النمو السكاني، وجاذبة لرأس المال الأجنبي.

وإذا استثمرت الحكومة والمطورون العقاريون هذا المناخ الجديد برؤية شاملة، يمكن أن تتحول أربيل خلال العقد المقبل إلى مدينة نموذجية حديثة على مستوى العراق والمنطقة، ومركز جذب للاستثمار والسياحة والإقامة، حيث يلتقي الاقتصاد الأخضر بالعمران الحديث ليشكلا معاً ملامح مستقبل مشرق للإقليم.

بحث المرأة عن التـ

د أميرة جعفر شريف

باحثة وأكاديمية

يعد تحقيق التوازن بين عمل المرأة وحياتها الأسرية من أبرز القضايا في المجتمعات الحديثة. فمع تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل ونجاحها في تحقيق تقدم مهني ملحوظ، برزت تحديات عميقة تتعلق بتأثير هذا التوازن على التنشئة الاجتماعية للأبناء وعلى الاستقرار الأسري. وتمثل الأمهات العاملات النموذج الأوضح لهذه المعادلة الحساسة؛ إذ يسعين جاهدات لتحقيق التوازن بين متطلبات العمل واحتياجاتهن الشخصية ورعاية الأسرة.

ومع ذلك، فإن الوصول إلى هذا التوازن ليس مهمة سهلة، حيث تواجه المرأة

ـــوازن في زمن الارتباك

تحديات عديدة، منها نقص الدعم الاجتماعي، وغياب خدمات الحضانة والرعاية الصحية المتاحة، وضعف مرونة العمل، إضافة إلى صعوبات التنسيق مع الشريك في توزيع المسؤوليات المنزلية.

وتشير بيانات منظمة العمل الدولية لعام 2023 إلى أن أكثر من 60% من النساء العاملات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجدن صعوبة في الوصول إلى خدمات الحضانة المناسبة، ما يضاعف مستويات التوتر والإرهاق ويؤثر في جودة العلاقات الأسرية والتواصل الاجتماعي.

تقتضي متطلبات هذا العصر إعادة النظر في كثير من المفاهيم التقليدية، وعدم الاكتفاء بالتقويمات القديمة، خصوصاً فيما يتعلق بنظام الحقوق والواجبات الأسرية. ومن أبرز هذه القضايا حرية المرأة والعدالة الاجتماعية، حيث تُعدّ كل المسائل الأخرى متفرعة عنهما

تواجه المرأة العاملة تحديات متزايدة لا تتعلق فقط بتعدد المسؤوليات، بل تمتد لتشمل ضغوطاً نفسية ومجتمعية تؤثر على مسيرتها المهنية واستقرارها الشخصي. وتشمل هذه التحديات ضعف فرص الترقية مقارنة بالرجال، واستمرار النظرة التقليدية التي تعتبر الأمومة عائقاً للكفاءة المهنية، إضافة إلى صعوبة التنقل أو السفر لأغراض العمل بسبب الأعباء الأسرية، وانخفاض الأجور في بعض القطاعات رغم الجهد المبذول. ووفق مسح وزارة التخطيط العراقية (٢٠٢٢)، ترى ٣٥% من النساء أن فرص ترقيتهن أقل من نظرائهن الرجال، فيما أشارت ٤٥% منهن إلى أن قيود التنقل تشكل عائقاً أساسياً أمام مسيرتهن المهنية.

وتقتضي متطلبات هذا العصر إعادة النظر في كثير من المفاهيم التقليدية، وعدم الاكتفاء بالتقويمات القديمة، خصوصاً فيما يتعلق بنظام الحقوق والواجبات الأسرية. ومن أبرز هذه القضايا حرية المرأة والعدالة الاجتماعية، حيث تُعدّ كل المسائل الأخرى متفرعة عنهما.

ومجتمع الأسرة مجتمع فريد بين الطبيعي والوضعي؛ فالمجتمع الطبيعي يشبه مجتمع النحل أو النمل الذي وضعت الطبيعة حدوده وقوانينه فلا يحيد عنها، بينما المجتمع الإنساني الوضعي يتسم بدرجة من المرونة والتطور، ما يفتح الباب أمام إعادة صياغة العلاقات وفق متغيرات العصر. وقد قطعت العديد من الدول أشواطاً مهمة في سن القوانين التي تكفل حقوق المرأة، ورسمت تشكيلة واضحة لمفهوم التمكين السياسي الذي يهدف إلى جعل المرأة عنصراً فاعلاً في التغيير الاجتماعي والسياسي. ومن أبرز البرامج التي تعزز هذا المسار برنامج المرأة والتحول الديمقراطي الذي يهدف إلى زيادة مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية وتمكينها من شغل مواقع قيادية في الأحزاب والنقابات. ومع ذلك، لا تزال هناك معوقات عديدة تواجه هذا التمكين، أبرزها نقص الموارد المالية، وضعف الدعم المجتمعي، وصعوبة الوصول إلى الناخبين. وتشير بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق (٢٠٢١) إلى أن نسبة تمثيل المرأة بلغت ٢٥% وفق نظام الكوتا، لكن ٥٤% من المرشحات أفدن بأنهن يواجهن نقصاً في التمويل وضعفاً في الدعم الإعلامي مقارنة بالرجال. وللمرأة دور محوري في تحقيق التوازن داخل الأسرة والمجتمع. والتوازن حالة مثالية قد يصعب الوصول إليها بالكامل، لكن السعي للاقتراب منها

للمرأة دور محوري في تحقيق التوازن داخل الأسرة والمجتمع، والتوازن حالة مثالية قد يصعب الوصول إليها بالكامل، لكن السعي للاقتراب منها يحقق استقراراً أكبر على المستوى الشخصي والاجتماعي، ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى سياسات مؤسسية مرنة وثقافة اجتماعية أكثر وعياً بدور المرأة

يحقق استقراراً أكبر على المستوى الشخصي والاجتماعي. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى سياسات مؤسسية مرنة وثقافة اجتماعية أكثر وعياً بدور المرأة في سوق العمل.

ومن الخطوات العملية التي تساعد المرأة على بلوغ التوازن بين حياتها المهنية والأسرية:

الخطوة الأولى: تخصيص أوقات محددة للعمل، لفصل المهام المهنية عن الأسرية، مما يقلل التشتت ويزيد الإنتاجية.

الخطوة الثانية: تحديد فترات راحة يومية لاستعادة النشاط العقلي والنفسي وتحسين المزاج. وتشير منظمة الصحة العالمية (٢٠٢٢) إلى أن هذه الممارسة تقلل الإرهاق النفسي بنسبة ٣٢% وتحسن جودة النوم بنسبة ٢٧%.

الخطوة الثالثة: تعزيز التواصل مع أفراد الأسرة، ووضع خطط أسبوعية مرنة لتوزيع المهام وتخفيف الضغط، ما يخلق بيئة أسرية متوازنة. العلاقات الاجتماعية السليمة تقوم على مبدأ الأخذ والعطاء والاحترام المتبادل. ومن مقومات التوازن النفسي والعاطفي في العلاقات:

المرونة: تقبل الاختلافات بين الطرفين وعدم السعي للكمال. فالعلاقة الاجتماعية تكامل لا تطابق.

تجنب السيطرة وحب التملك: السيطرة تقتل مشاعر الحب وتؤدي إلى خلافات مستمرة، بينما التوازن يتطلب أن يشعر الطرفان بالأمان لا بالتبعية.

تجنب الإسراف في العطاء: العلاقة الصحية تقوم على الاحترام والمشاركة، لا على الإفراط في تقديم التضحيات طلباً للاستحسان.

المرونة وتجنب اللوم: التعامل مع العلاقات كمساحة للنمو الشخصي، مع تجنب النقد المفرط والحرص على إحسان الظن بالآخرين.

الحذر من العلاقات السامة: التي تستنزف المشاعر وتؤثر على التوازن النفسي.

تقليل التوقعات: تقبل عدم المثالية في الآخرين والرضا بما هو متاح، فالتوازن النفسي يقتضي المرونة مع الواقع.

ويحذر خبراء علم الاجتماع من خطورة تجاهل مسألة التوازن الأسري والاجتماعي، حيث أظهرت دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢٣) أن المجتمعات التي تحقق قدراً أكبر من المساواة بين الجنسين تشهد انخفاضاً في نسب الطلاق بنسبة ٢٠-٢٥% وارتفاعاً في مستويات الرضا الأسري بنسبة ٣٠%. إن تعزيز ثقافة التوازن ليس ترفاً فكرياً، بل ضرورة اجتماعية لضمان استقرار الأسرة والمجتمع، وتفعيل مشاركة المرأة بوصفها شريكاً أساسياً في التنمية الشاملة.

وفد غرفة التجارة الأمـــ

نقطة انطلاق لتوسيع الشراكة الاقتصـــ

في خطوة معززة للروابط الاقتصادية بين الشرق ونظيره الغربي، وصل إلى أربيل وفد تجاري رفيع المستوى يضم ممثلين عن أكثر من ٣٠ شركة أمريكية كبرى تحت مظلة غرفة التجارة الأميركية. وتمثل هذه الزيارة فرصة استراتيجية لتعزيز التعاون التجاري، وتأكيد نموذج اقتصاد كوردستان كمنطقة جاذبة للاستثمار الأمريكي.. خلفية وتفاصيل الزيارة

الوفد، الذي حصل على اعتماد من وزارة التجارة الأميركية (USDOC)، أُطلق خلال زيارة لرئيس وزراء الإقليم إلى واشنطن، وقد خُصّص لاستكشاف فرص متعددة في قطاعات تشمل الطاقة، التكنولوجيا، الصحة، الزراعة، والتصنيع.

ـــيركية فـــي أربـيـــل

ـــادية بين واشنطن وإقليم كوردستان

السيدة غويندولين «ويندي» غرين، القنصل العام الأميركي في أربيل، وصفت هذه الزيارة بأنها «حدث ضخم» يُعبّر عن التزام واشنطن المستمر بتوسيع شراكتها الاقتصادية مع الإقليم. ستيف لوتس، مدير شؤون الشرق الأوسط في غرفة التجارة الأميركية، اعتبر أن الوفد هو الأكبر من نوعه حتى الآن في الإقليم، موضحًا أن أعضاء الوفد يمثلون قطاعات متعددة منها الزراعة، التكنولوجيا والصحة.

من جانب حكومة الإقليم، قال سافين ديزايي، مسؤول العلاقات الخارجية:

"الإقليم يعتبر مركزًا تجاريًا حيوياً. بأعداد سكانه البالغ ٦,٥ مليون نسمة، يمثل بوابة سوقية تضم أكثر من ٤٠ مليون عراقي."

البيانات الاقتصادية في الإقليم

بحسب وزارة التجارة والتسجيل، يُقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم بنحو ٣,٥٢٧ شركة من أصل ٣٨,٢٧٣ شركة مسجلة عام ٢٠٢٤.

ترتيب الدول التي تتمتع بأكبر وجود اقتصادي في الإقليم: تركيا (١,٥٩٣)، إيران (٣٩٢)، الإمارات (٢١٢)، لبنان (١٨٥)، المملكة المتحدة (١٧٨)، والولايات المتحدة (١٥٨ شركة).

إحصائية سابقة من عام ٢٠٢٥ تشير إلى عمل ٣,٦٦١ شركة أجنبية في الإقليم، وقد سجل ١٣٤ شركة جديدة تسجيلها منذ بداية العام.

الدلالات الاستراتيجية للزيارة

هذه الزيارة تعكس انتقالًا في العلاقات بين واشنطن وأربيل من التركيز على الجانب الأمني إلى الاقتصاد والاستثمار، خصوصًا في ظل توقيع اتفاقيات ضخمة مع شركات نفطية أميركية بلغت قيمتها ١١٠ مليار دولار قبل أشهر.

ووفقاً للمسؤولين، فإن الإقليم يُقدم مناخًا استثماريًا مستقرًا وأكثر جاذبية مقارنة ببقية العراق، مع بنية تحتية أمنية نسبياً وسياسات تشجيعية لقطاع الأعمال.

آراء من داخل الوفد

أشار ناتانييل وايس، مستثمر أميركي له شركة أمنية في أربيل منذ ٢٠ عامًا وعضو في الوفد:

"نحن ملتزمون بدعم الراغبين في بدء أعمالهم هنا، ونبحث عن شراكات فعّالة."

وقد أولى الوفد اهتمامًا خاصًا بقطاعات الزراعة بفضل توفر المياه ومناخ الزراعة الأفضل في الإقليم مقارنة بمناطق أخرى في العراق.

توصيات مؤسسة رؤى الموسعة

تعزيز آليات التيسير التجاري

إنشاء منصات رقمية مشتركة بين حكومة الإقليم وغرفة التجارة الأميركية لتسهيل تسجيل الشركات الجديدة خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز أسبوع عمل واحد.

تبسيط الإجراءات الجمركية وتوفير نافذة موحدة للمستثمرين الأميركيين تقلل الوقت والتكاليف الإدارية.

تطوير ممرات لوجستية سريعة (Fast Track) للشحنات والبضائع القادمة من الولايات المتحدة، بما يضمن وصولها للأسواق الكوردستانية بكفاءة أعلى.

تنويع الاستثمار بعيداً عن النفط

توجيه الاستثمارات نحو الزراعة الذكية، مثل أنظمة الري بالتنقيط والطاقة المتجددة للري، لتعزيز الأمن الغذائي.

دعم مشاريع التكنولوجيا الصحية مثل تصنيع الأجهزة الطبية والأدوية الحيوية محلياً لتقليل الاعتماد على الاستيراد.

الاستثمار في قطاع التعليم والتدريب المهني لإعداد كوادر محلية قادرة على إدارة المشاريع الحديثة بجودة عالمية.

تحسين البيئة التشريعية والاستثمارية

تعديل قوانين الاستثمار لتوفير ضمانات أكبر للمستثمرين الأجانب، مثل حماية حقوق الملكية الفكرية وحل النزاعات التجارية عبر محاكم متخصصة.

توحيد السياسات الضريبية والجمركية بين الإقليم وبغداد لتقليل ازدواجية الإجراءات التي تعيق المستثمرين.

إطلاق منصة شفافة لنشر البيانات الاقتصادية والإحصائية بشكل دوري لتعزيز الثقة لدى المستثمرين

الدوليين.

التسويق الدولي للإقليم كمركز استثماري

تنظيم ملتقى سنوي للأعمال والاستثمار في أربيل برعاية مشتركة مع غرفة التجارة الأميركية، يضم كبرى الشركات الأميركية والعراقية والإقليمية.

إعداد حملات إعلامية باللغتين الإنجليزية والكردية لتسليط الضوء على قصص نجاح شركات أميركية تعمل بالفعل في الإقليم وتشجيع نظيراتها على الدخول.

التعاون مع وسائل إعلام اقتصادية أميركية كـ بلومبرغ ووول ستريت جورنال لنشر تقارير ترويجية عن البيئة الاستثمارية في كوردستان.

تعميق العلاقات بين القطاعين العام والخاص

إنشاء مجلس استشاري اقتصادي أميركي-كوردستاني يضم ممثلين عن الحكومتين والشركات الكبرى لتحديد التحديات واقتراح حلول عملية.

تبادل زيارات دراسية لرواد الأعمال والكوادر الإدارية بين الإقليم والولايات المتحدة لتبادل الخبرات وتعزيز الابتكار.

تقديم حوافز للمشاريع المشتركة التي توظف نسبة عالية من العمالة المحلية أو تستخدم التكنولوجيا الخضراء المستدامة.

استدامة التعاون على المدى البعيد

وضع استراتيجية خمسية مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية، تتضمن أهدافاً كمية مثل مضاعفة حجم التجارة الثنائية بحلول ٢٠٣٠.

تشجيع الجامعات ومراكز الأبحاث في كوردستان على التعاون مع نظيراتها الأميركية في دراسات السوق، الابتكار، وريادة الأعمال.

تأسيس صناديق تمويل مشتركة لدعم المشاريع الناشئة (Startups) في مجالات التكنولوجيا الخضراء، الطاقة المتجددة، والخدمات الرقمية.

زيارة وفد غرفة التجارة الأميركية إلى أربيل لا يمكن النظر إليها على أنها مجرد حدث بروتوكولي أو جولة استثمارية تقليدية، بل تمثل إشارة استراتيجية لتحول نوعي في مسار العلاقات الاقتصادية بين الإقليم والولايات المتحدة.

إن وجود أكثر من ٣٠ شركة أميركية في أربيل في توقيت واحد، يعكس ثقة متزايدة بقدرة الإقليم على أن يكون مركزاً اقتصادياً متقدماً، وجاذباً للاستثمار حتى في بيئة إقليمية مليئة بالتحديات.

هذه الزيارة تمثل إعلاناً عملياً عن استعداد القطاع الخاص الأميركي للمساهمة في تنويع اقتصاد الإقليم وتعزيز بنيته التحتية وفتح آفاق جديدة في الزراعة، التكنولوجيا، الصحة والتعليم.

تؤمن مؤسسة رؤى أن هذه المرحلة تتطلب خطة استراتيجية شاملة لتحويل هذه الفرصة إلى شراكة دائمة ومستدامة، بما يضمن تدفق الاستثمارات، نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المحلية، وصولاً إلى نموذج اقتصادي متكامل يربط كوردستان بالأسواق العالمية ويمنحها موقعاً محورياً في خريطة التجارة الدولية.

إن استثمار هذه اللحظة التاريخية هو مسؤولية مشتركة بين حكومة الإقليم والقطاع الخاص المحلي والدولي، وإن مؤسسة رؤى تضع إمكانياتها البحثية والاستشارية لخدمة هذه الرؤية وتحويلها إلى واقع ملموس يسهم في ازدهار كوردستان والعراق والمنطقة بأسرها.

بازيان

مشروع لتنقية مياه الصرف الص

في بلدة بازيان بمحافظة السليمانية، يشهد السكان تجربة غير مسبوقة في إقليم كوردستان، حيث تم إطلاق مشروع رائد يهدف إلى تنقية مياه الصرف الصحي وتحويلها من مصدر للتلوث إلى مورد مائي قابل للاستفادة منه في الزراعة. هذا المشروع يُعد خطوة نوعية نحو تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة المحلية من التدهور.

خلفية: أزمة المياه والصرف الصحي في الإقليم

على مدى سنوات، كانت مياه الصرف الصحي في بازيان تُصرّف مباشرة في البيئة، فتختلط بالتربة والمياه الجوفية مسببة تلوثاً واسع النطاق. وتشير تقارير وزارة الزراعة والموارد المائية إلى أن أكثر من 40% من مياه الصرف الصحي في مناطق ريفية بإقليم كوردستان كانت تُصرّف دون معالجة، ما ساهم في انتشار الأمراض وتدهور جودة الأراضي الزراعية. وفق دراسة صادرة عن جامعة السليمانية (2022)، تسببت مياه الصرف غير المعالجة في ارتفاع معدلات تلوث المياه السطحية بنسبة 35% وزيادة نسبة الملوحة في التربة بنسبة 20% في بعض المناطق الزراعية، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل بنسبة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة.

حي لاستخدامها في الزراعة

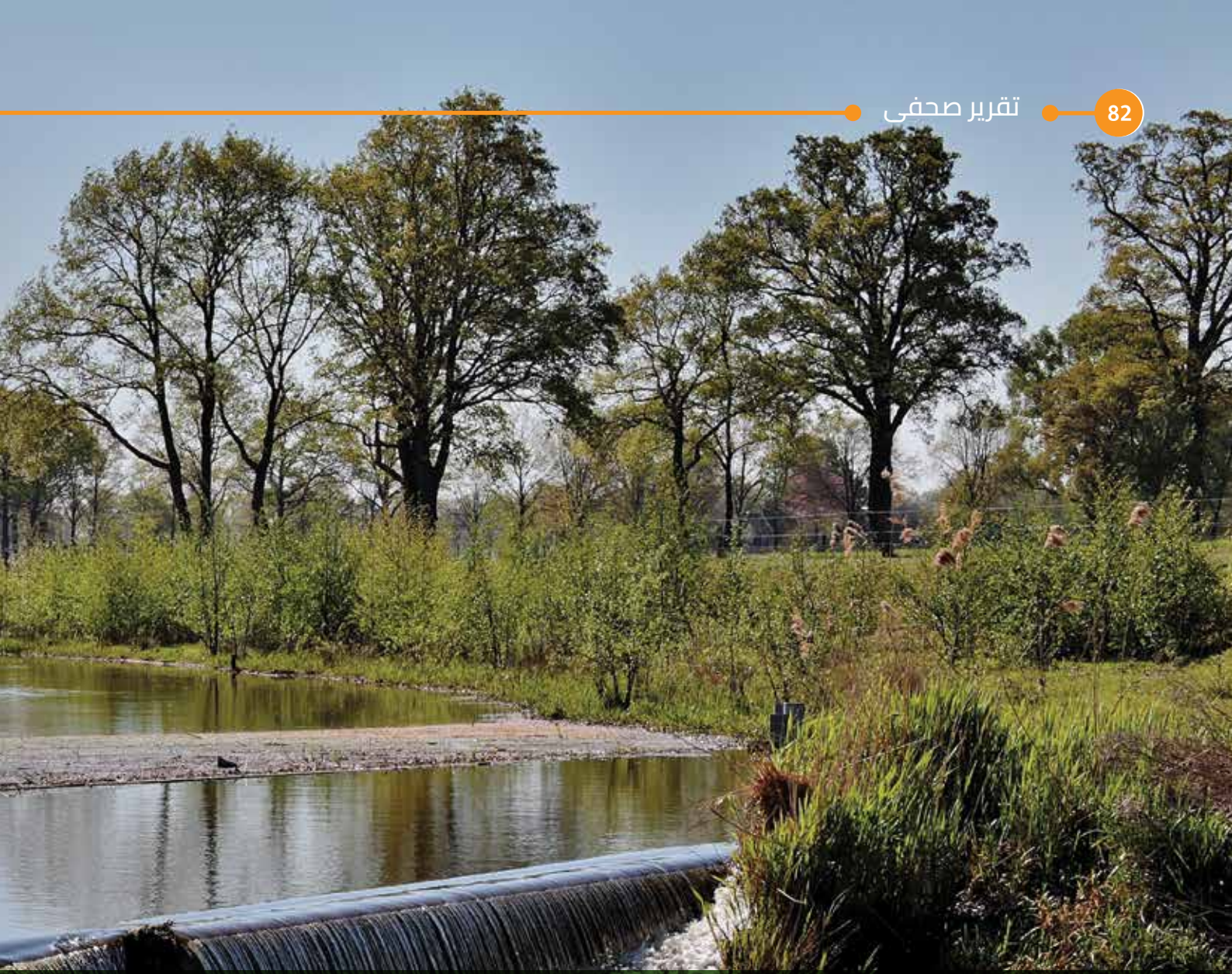

المشروع الجديد: معالجة طبيعية صديقة للبيئة

المشروع الذي يجري تنفيذه في بازيان يمثل أول تجربة معتمدة على المعالجة الطبيعية باستخدام الطاقة الشمسية. وتتلخص آليته في تمرير مياه الصرف عبر أحواض ترسيب وأحواض معالجة نباتية (Wetlands) تعمل على تنقية المياه بيولوجياً دون أي تدخل كيميائي أو أجهزة كهربائية، ما يجعله نموذجاً مستداماً قليل التكلفة وصديقاً للبيئة.

هذا المشروع يأتي بالتعاون بين عدة جهات دولية ومحلية:

جامعة السليمانية: تقدم الدعم العلمي والإشراف الأكاديمي.

برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP): يساهم بالتمويل والدعم الفني.

وزارة الزراعة والموارد المائية في حكومة إقليم كوردستان: توفر الإطار المؤسسي والدعم اللوجستي.

الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA): تدعم المشروع فنياً ومالياً.

الأهمية البيئية والاقتصادية

يهدف المشروع إلى تحويل التحديات البيئية إلى فرصة تنموية عبر:

توفير مورد مائي مستدام لري الأراضي الزراعية.

حماية المياه الجوفية من التلوث.

تقليل الانبعاثات والروائح الناتجة عن مياه الصرف غير المعالجة.

تحسين صحة المجتمع المحلي عبر خفض معدلات الأمراض المنقولة بالمياه.

بحسب مسؤول الزراعة في البلدة، زانيار توفيق، فإن المشروع قادر على تزويد المياه الكافية لري أكثر من ٣٠٠ بيت بلاستيكي لزراعة الخضروات والمنتجات الزراعية المحلية، مما قد يزيد دخل المزارعين بنسبة تصل إلى ٢٥% في حال نجاح المشروع واعتماده بشكل رسمي.

التحديات والعقبات

ورغم النجاح التقني للمشروع، يواجه عدة معوقات أبرزها:

نقص الكوادر البشرية: أشار نوزاد جلال، رئيس بلدية بازيان، إلى أن المشروع لا يُدار بالشكل الأمثل بسبب نقص الموظفين المدربين على تشغيل النظام وصيانته. تمويل التشغيل والصيانة: تحتاج محطات المعالجة الطبيعية إلى متابعة دورية وفحوصات مخبرية منتظمة لضمان جودة المياه.

توعية المجتمع: بعض المزارعين

ما زالوا مترددين في استخدام المياه المعالجة للري، ما يتطلب حملات توعية وإثبات جودة المياه من خلال نتائج الفحوصات الرسمية.

التحقق من جودة المياه

من المقرر أن تعلن نتائج الفحوصات المخبرية الأسبوع المقبل لتحديد ما إذا كانت المياه صالحة للاستخدام الزراعي. وتشير بيانات أولية غير رسمية من مختبرات جامعة السليمانية إلى أن نسب الملوثات قد انخفضت إلى أقل من ٤٠ ملغ/لتر من المواد العضوية (BOD) وهو ضمن الحدود المسموح بها عالمياً لري المحاصيل غير الورقية.

رأي الخبراء

يرى خبراء البيئة أن نجاح المشروع في بازيان قد يمهد لتطبيقه في مناطق أخرى من الإقليم. حيث صرّح الخبير البيئي د. آكو حمه سعيد لمؤسسة رؤى قائلاً:

"إذا أثبتت النتائج أن المياه صالحة تماماً، يمكننا توسيع نطاق المشروع ليغطي قرى ومناطق أخرى، مما يساهم في مواجهة أزمة شح المياه وتدهور الأراضي الزراعية على مستوى الإقليم."

توصيات مؤسسة رؤى

استناداً إلى هذا التحقيق، توصي مؤسسة رؤى بما يلي:

توفير دعم حكومي إضافي لتدريب كوادر محلية قادرة على إدارة المشروع وصيانته بشكل دوري.

إطلاق حملات توعية للمزارعين لطمأنتهم حول جودة المياه المعالجة وفوائد استخدامها.

توسيع نطاق المشروع تدريجياً ليشمل مناطق أخرى تعاني من مشاكل صرف صحي مماثلة.

تشجيع الاستثمار الدولي في مشاريع المعالجة الطبيعية للمياه بوصفها مشاريع صديقة للبيئة ومستدامة.

تأسيس وحدة رقابة بيئية تتابع جودة المياه بشكل مستمر وتنشر تقارير دورية للمجتمع.

يمثل مشروع بازيان خطوة جريئة نحو اقتصاد دائري يحول النفايات إلى موارد، ويعكس رؤية بيئية مستقبلية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. نجاح هذا المشروع سيضع بازيان كنموذج رائد يمكن تعميمه في مختلف محافظات العراق، لتكون التجربة نواة لحلول مبتكرة تعالج أزمة المياه وتعزز الأمن الغذائي في الإقليم.

كيف تهزم عدوّك؟

سون تزو وفنّ الحرب

خليل اللهيبي

لواء متقاعد وخبير عسكري

ذاع صيت سون تزو بعد تحقيقه عدد من الانتصارات بعدما ان عينه احد ملوك الصين قائداً عاماً للجيوش، فتوسعت المملكة بفضله. وتتحدث المخطوطات الصينية كيف انتصر تزو بجيش تعداده 30 ألف جندي على جيش العدو و الذي كان عدده 200 ألف جندي. ولد سون تزو عام 496 قبل الميلاد في مدينة زهجيان الصينية. من عائلة عسكرية عريقة، أبوه وجده ووالد جده من

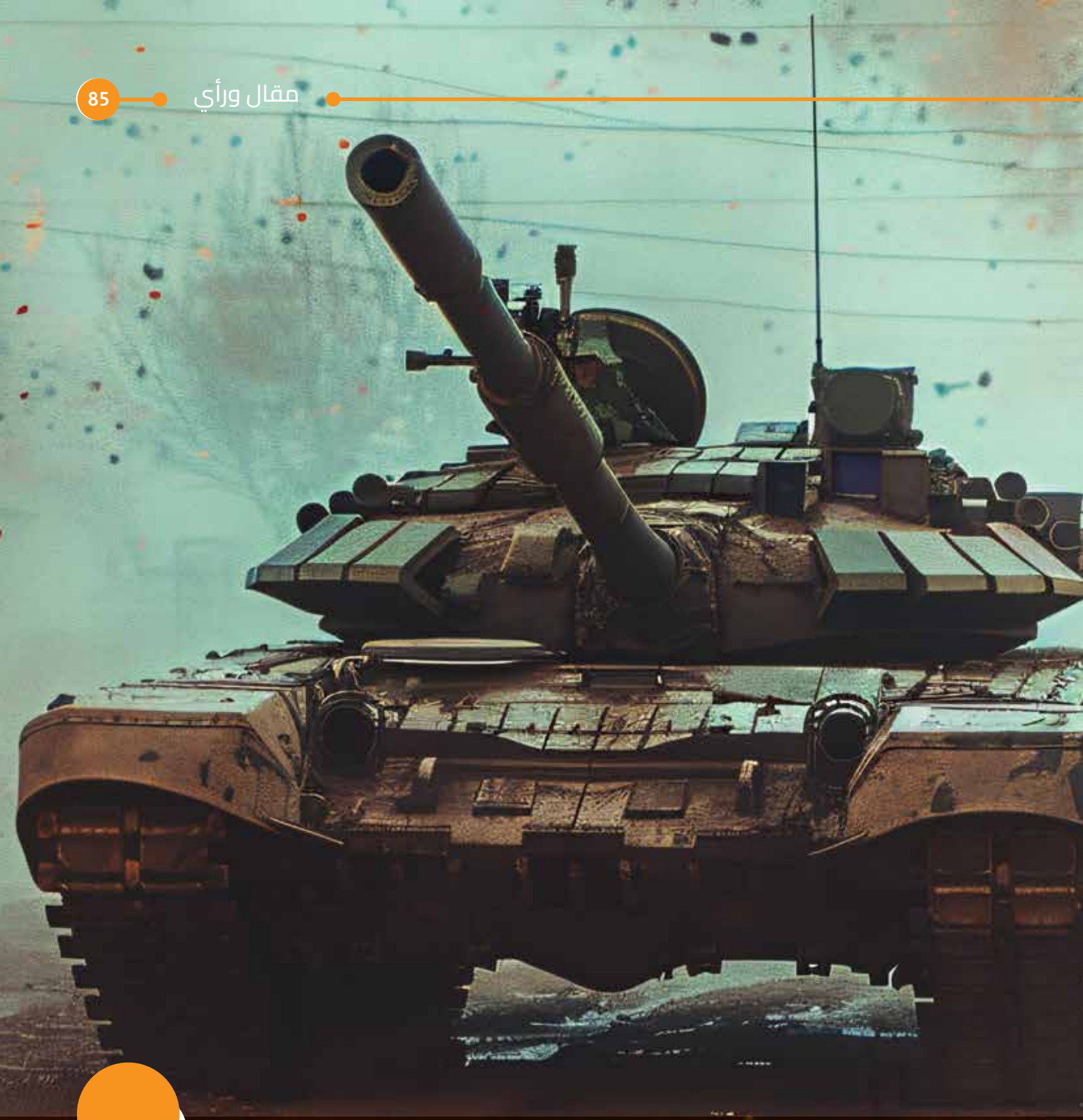

القادة الصينين العسكريين المحترفين، عاش خلال فترة كثرت فيها الحروب والصراعات بين أكثر من 130 مملكة صغيرة في الصين، فكانت له خبرة في إدارة وقيادة المعارك وخوض غمارها بكل حكمة وشجاع واقتدار ، فأشار أحد كبار القادة العسكريين على الملك أن يستعين به لتدريب وقيادة الجيش، فألف سون تزو هذا الكتاب، المكون من 13 فصلاً.

وقدمه للملك وتضمن قوانين في فن الحرب و هي مجموعة من المبادئ والاستراتيجيات العسكرية التي تهدف إلى تحقيق النصر في الحروب باسرع وقت وبأقل كلفة ممكنة. الكتاب يحتوي على تعاليم تم تطبيقها عبر التاريخ في الحروب ودرسها اغلب قادة العالم العسكريين والمدنيين وطبقت قوانينه على وحدات الجيش وعلى الشركات الكبرى وحقق نجاح باهر في ادارة الدولة للحرب والاقتصاد ، وفيما يلي بعض القوانين والمبادئ الأساسية

١. «كل الحروب تقوم على الخداع»: هذا مبدأ أساسي في فن الحرب، حيث يؤكد سون تزو على أهمية تضليل العدو من خلال الخداع واستخدام عنصرالمفاجأة.

٢. «أفضل الانتصارات هي تلك التي تتحقق دون قتال»: الفوز من دون الدخول في صراع دموي هو أفضل نوع من الانتصار، عن طريق تفكيك العدو نفسيا أو من خلال المناورة الذكية.

٣. «اعرف نفسك واعرف عدوك، ولن تهزم في مئة معركة»: الفهم العميق لقدراتك ونقاط ضعفك وكذلك قدرات العدو ونقاط ضعفه يمكن أن يؤدي إلى الفوز باستمرار.

٤. «السرعة هي جوهر الحرب»: التحرك بسرعة وحسم قد يكون الفارق بين النجاح والفشل. الانتظار أو التردد يمكن أن يمنح العدو الوقت للاستعداد.

٥. «في حالة القوة، تجنب القتال. وفي حالة الضعف، تجنب الهجوم»: يجب تجنب مواجهة العدو عندما يكون في وضع قوة أو في موقع دفاعي قوي، والبحث عن نقاط ضعفه.

٦. «الهجوم هو الأفضل للدفاع»: سون تزو يؤمن بأن الهجوم المتقن والمدروس هو الوسيلة الأفضل للدفاع، حيث يضع العدو في موقف يتطلب منه الدفاع بدلاً من الهجوم.

٧. «اجعل قوتك تبدو ضعفًا، وضعفك يبدو قوة»: توجيه العدو إلى اتخاذ قرارات خاطئة بناء على قراءة غير صحيحة لقدراتك هو جزء من فن المخادعة.

٨. «لا يوجد طريق ثابت للنصر»: التكيف مع الظروف والتغييرات في ساحة المعركة وحساب المجازفات هو ما يميز القائد الناجح عن غيره.

٩. «القائد الحكيم يجب أن يتجنب الاندفاع والاستفزاز أو الغضب»: اتخاذ القرارات بناء على مشاعر الغضب أو الاندفاع قد يؤدي إلى قرارات خاطئة وكارثية.

١٠. «احكم السيطرة على البيئة وظروف المعركة»: البيئة والجغرافيا يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في المعركة، واستخدامها بشكل استراتيجي يمكن أن يعطيك ميزة كبيرة على العدو.

> البيئة يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في المعركة، واستخدامها بشكل استراتيجي يمكن أن يعطيك ميزة

ان اهم المقولات الشهيرة لسون تزو والتي أصبحت مرجعا في الاستراتيجيات العسكرية وحتى في مجالات الإدارة والأعمال. هي:

١. «كل الحروب تقوم على الخداع»
هذه المقولة تعكس الفكرة الرئيسية

للنصر والنجاح، وهي أن التضليل والمخادعة واخفاء النوايا هما أساس النجاح في الحروب وفي العمل.

٢. «اعرف عدوك واعرف نفسك، ولن تهزم في أي معركة»

تؤكد هذه المقولة على أهمية معرفة قدراتك وقدرات العدو لتحقيق النجاح سواؤ في الحروب او في ادارة الاعمال.

٣. «أفضل الانتصارات هي تلك التي تتحقق دون قتال»

تعكس هذه الحكمة تفضيل سون تزو لتحقيق النصر او النجاح من خلال السياسة الاستراتيجية والمناورة بدلاً من استخدام القوة .

٤. «الهجوم السريع هو جوهر الحرب»

السرعة في التحرك والهجوم تعتبر أحد العوامل الحاسمة في تحقيق النصر والنجاح في الاعمال.

٥. «إذا كنت تعرف نفسك والعدو، لا داعي للخوف من نتائج مئة معركة. إذا كنت تعرف نفسك فقط، ستفوز في نصفها فقط. وإذا كنت لا تعرف العدو ولا نفسك، ستخسر في كل المعارك.»

هذه المقولة تبرز أهمية المعرفة العميقة لكل من الذات والعدو في التخطيط للحروب او للعمل والإنتاج.

٦. «الحرب هي مسألة حيوية للدولة، هي مسألة حياة أو موت، هي الطريق إلى النجاة أو الفناء. لذا فهي مسألة تستحق البحث والتدقيق والتأني.»

يؤكد سون تزو هنا أن الحرب ليست أمرًا يجب أن يؤخذ بخفة ودون تخطيط وحساب للنتائج، بل يحتاج إلى دراسة عميقة وتخطيط دقيق .

> **السرعة في التحرك والهجوم تعتبر أحد العوامل الحاسمة في تحقيق النصر والنجاح في الاعمال**

٧. «اجعل طريقك غير قابل للتنبؤ، واجعل خططك غير قابلة للفهم»

هذه المقولة توصي بالغموض واستخدام عنصر المفاجأة والمباغتة في التحركات العسكرية او المدنية كي لا يستطيع العدو والمنافسين التنبؤ بخطواتك.

٨. «القائد الذي يسيطر على الآخرين يجب أن يكون أول من يسيطر على نفسه»

القيادة الناجحة تبدأ بالتحكم في النفس والضبط العالي والقدرة على اتخاذ قرارات عقلانية ووفق خطة مدروسة وغير متأثرة بالعواطف.

٩. «النصر الأعظم هو الذي يحقق دون خوض معركة»

هذه المقولة تشدد على أن الانتصار الأمثل هو الذي يتحقق دون الدخول في صراع مسلح، عبر التخطيط الذكي والمناورة.

١٠. «استغل العدو عندما يكون غير جاهز، وهاجمه عندما لا يتوقع الهجوم»

تعتمد هذه الحكمة على عنصر المفاجأة كجزء أساسي من الاستراتيجية العسكرية.

هذه المقولات تعكس فلسفة سون تزو القائمة على الحكمة، التخطيط، والتحكم في النفس، وهي لا تزال تطبق في مجالات عدة غير الحرب، مثل القيادة والإدارة والسياسة.

السيادة كمظهر مـ

هل يمتلك العـ

فراس النجماوي

كاتب صحفي

تقوم الدول على ثلاثة أركان: (الشعب - الإقليم - السلطة) ويترتب على ذلك تحقق أمرين:

الأول: تكتسب الدولة الشخصية المعنوية والقانونية، والأمر الثاني: تمتع السلطة السياسية فيها بالسيادة، وهي من أهم أركان الدولة.. فما هي السيادة ؟

تعرف السيادة بانها «وصف للدولة الحديثة يكون لها الكلمة العليا واليد الطولى على إقليمها وعلى ما يوجد فوقه أو فيه، وهي السلطة العليا المطلقة التي تفردت وحدها بالحق في إنشاء الخطاب الملزم المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال"

في إعلان حقوق الإنسان الذي صدر سنة ١٨٧٩ نص على أن السيادة للأمة وهي غير قابلة للانقسام ولا يمكن التنازل عنها، كما قرر ميثاق الأمم المتحدة مبدأ المساواة في السيادة بأن تكون كل الدول متساوية من حيث التمتع بالحقوق والواجبات مع الدول الأخرى بغض النظر عن أصلها ومساحتها وشكل حكومتها.

ـــن مظاهر الدولة

ـــراق شيئا منها؟

هنالك اختلاف في مفهوم السيادة يحدث في العراق حاليا، فالكثير من المتابعين يرون بأن العراق تُنتهك سيادته بين فترة وأخرى ومن قبل أكثر من دولة

وللسيادة مظهران:

المظهر الخارجي: يتمثل بتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى في ضوء قوانينها وأنظمتها الداخلية، وارادتها الحرة في إدارة شؤونها وعلاقاتها الخارجية وحريتها باجراء المعاهدات، والحق في إعلان الحرب أو التزام الحياد، فالسيادة الخارجية هي عدم خضوع الدولة لأية دولة أخرى وأنها تقف على قدم المساواة مع غيرها من الدول ذات السيادة.

المظهر الداخلي: ويكون ببسط سلطانها على إقليمها وكل رعاياها وتطبيق قوانينها عليهم جميعاً، فلا ينبغي أن يوجد داخل الدولة سلطة أخرى أقوى من سلطة الدولة، ويجب أن تكون للدولة على سكانها سلطة عليا وشاملة لا تعلو عليها سلطة أخرى داخليا أو خارجيا قد تنافسها في فرض إرادتها.

ويلاحظ بأن كلا المظهرين للسيادة مرتبط بالآخر، فسيادتها الخارجية هي شرط سيادتها الداخلية

بينما تنقسم الدول من حيث السيادة إلى قسمين:

دول ذات سيادة كاملة لا تخضع ولا تتبع في شؤونها الداخلية أو الخارجية لرقابة أو سيطرة من دولة أخرى، ولها مطلق الحرية في اتخاذ قراراتها ووضع قوانينها.

دول منقوصة السيادة لا تتمتع باستقلال كامل في ممارسة اختصاصاتها الأساسية لخضوعها أو تبعيتها لدول أخرى او لهيئة دولية تشاركها في بعض الاختصاصات، كالدول المستعمرة أو التي توضع تحت الحماية أو الانتداب أو الوصاية.

في ظل هذه المفاهيم والتقسيمات المذكورو آنفا، هل سيادة العراق كاملة أم منقوصة؟

هنالك اختلاف في مفهوم السيادة يحدث في العراق حاليا، فالكثير من المتابعين يرون بأن العراق تُنتهك سيادته بين فترة وأخرى ومن قبل أكثر من دولة، بينما يرى آخرون بأن العراق مستقل في قراراته ومنهم الطبقة الحاكمة التي تحاول أن تبرر التدخلات الخارجية في شؤون البلد ويعتبرونها لمصلحة البلد، وهي بعيدة كل البعد عن مصالح الشعب واستقلال سلطته السياسية وهنا لا يبقى أي معنى للسيادة.

فالسيادة تتجسد في الاستقلالية

بعد انتهاء الكفاح المسلح لحزب العمال وتسليم السلاح الذي تم في مراسيم شكلية، تتطلع الأوساط السياسية الى انهاء هذا الصراع الطويل

في اتخاذ القرارات والحفاظ على الأمن القومي، وهو ما نفتقده في العراق حاليا، من خلال زج العراق في نزاعات نحن في غنى عنها، وأبعد ما تكون عن مصلحة البلد وتطلعات أبناءه في العيش بسلام ورخاء، فاصبح انتهاك السيادة في بلد مثل العراق أمرا طبيعيا، وباتت السيادة مفهوم نسمع به ولا نتلمسه.

تركيا تتوغل من الشمال وايران تقصف وتتدخل من الشرق.

فمن جهة الشمال نجد توغل تركي غير مبرر ومخالف للأعراف والقوانين والمعاهدات الدولية لاسيما المعاهدات الثنائية بين العراق وتركيا التي سمحت للأخيرة الدخول الى مسافة محددة تصل الى ٥ كيلومتر لتتبع عناصر حزب العمال الكوردستاني (البككة)، ولكن الجانب التركي تجاوز هذه المسافة وتوغل الى مسافات أكبر، بل أسس قواعد عسكرية في عمق الأراضي العراقية، سواء داخل إقليم كوردستان أو المناطق العراقية خارج الاقليم، في مناطق مثل بعشيقة فضلا عن مناطق في محافظة دهوك ومدينة زاخو الحدودية.

الآن وبعد انتهاء الكفاح المسلح لحزب العمال الكردستاني وتسليم السلاح الذي تم في مراسيم شكلية، تتطلع الأوساط السياسية في العراق وتركيا الى انهاء هذا الصراع الطويل الذي أنهك الطرفين منذ عقود، ومن المؤمل أن يؤدي هذا الاتفاق الى تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة عبر التعاون مع الأطراف الإقليمية والدولية لتسهيل تطبيق هذا الاتفاق مما يؤثر ايجابيا في تحقيق السلام الدائم للمنطقة.

وبعد نداء أوجلان زعيم حزب العمال الكوردستاني لإلقاء السلاح يفترض أن يفتح الباب أمام حل سلمي للصراع الدائر منذ سنوات عديدة وتجنيب المنطقة المزيد من الصراعات والدمار وتقليل العنف والتوترات لتحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي، كما قد ينتج عن تطبيق هذا الاتفاق تبني سياسات المصالحة الوطنية، والعمل على معالجة الجراح العميقة التي خلفها الصراع، وبناء الثقة بين

أبناء المنطقة بكافة أطيافها وانتماءاتها، ويجب اتخاذ خطوات جادة نحو تحقيق السلام والمصالحة مع كافة الأطراف، وإجراء إصلاحات قانونية وسياسية وعسكرية شاملة.

لذا يجب الآن على تركيا أن تحدد تواجدها في الأراضي العراقية مع وجوب مطالبة الجانب العراقي بخروج القوات التركية المتواجدة في العراق بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكوردستاني المعارض بعد أن انتفت هذه الحجة الآن بعد القاء السلاح من قبل عناصر البككة. كما يتوجب على تركيا البدء بمرحلة جديدة من الاعتراف بالهوية الثقافية الكردية والسماح باستخدام اللغة الكردية في التعليم والإعلام وجميع المجالات، وضمان حقوق الأكراد في المشاركة السياسية والاقتصادية وإعطاء التراث الثقافي الكردي المكانة التي يستحقها، مع ضمان حقوق الكورد في التعليم والتوظيف والمشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار وإنهاء أي تمييز عنصري أو اضطهاد سياسي ضدهم، بما يشجع اندماجهم في المجتمع التركي، للمساهمة في بناء مجتمع تركي متماسك ومتعايش.

انتهاك آخر وتدخل سياسي قادم من الشرق.

يعاني العراق منذ اسقاط نظامه السابق عام ٢٠٠٣ من فتح حدوده على مصراعيها أمام كل من هب ودب سواء من الشرق أو الغرب أو الجنوب للتدخل في شؤون العراق والقيام بعمليات عسكرية الغرض منها تحقيق أجندات سياسية لا تمت لمصلحة العراق بصلة، والمشكلة تبني هذه الاجندات من قبل أشخاص وجماعات داخل العراق، كلٌ حسب توجهاته وانتماءاته، ولكن يبقى التدخل الايراني هو الأكثر تأثيرا على الساحة السياسية والأمنية.

قبل عدة سنوات قال الرئيس الإيراني الراحل هاشمي رفسنجاني بأن «عالم الغد هو عالم المفاوضات

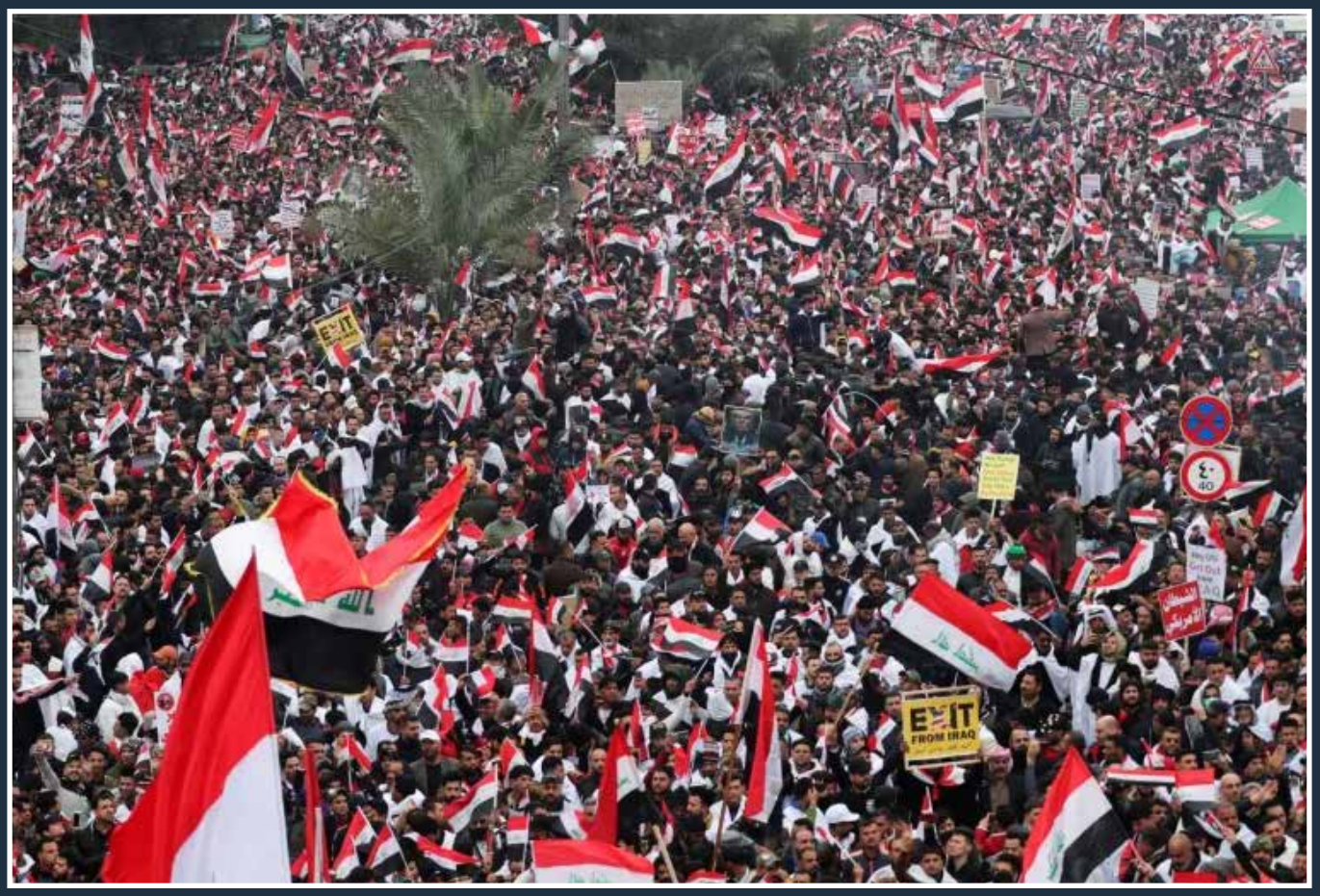

لا عالم الصواريخ». ولكن فيما بعد تراجعت إيران عن المفاوضات واتجهت إلى الصواريخ لتنفيذ سياستها الخارجية، واختارت أن تكون ساحة الرد على الهجمات التي تعرضت لها في الدول الهشة التي تخضع لنفوذها، مثل سوريا والعراق ولبنان واليمن مع معرفتها بأن هذه لن تستطيع الرد عليها.

فقامت إيران بقصف العراق بالصواريخ وفي مدن عديدة منها في اقليم كوردستان بحجة أنها تؤوي مقرات لدول معادية لايران وتدير عمليات مخابراتية تستهدف إيران! كالصواريخ التي اطلقت نحو مدينة أربيل باستهداف منزل رجل أعمال معروف أدى الى استشهاده وعدد من أفراد عائلته.

بالاضافة الى الخروقات الامنية المتكررة، لا ننسى التدخلات السياسية سواء عند تشكيل الحكومات بعد كل عملية انتخابات لم تخل منها بصمتها، فتأتي المشورة (أو التوجيهات) لترجيح كفة على حساب أخرى، وهذا نراه من خلال الزيارة المعلنة بعد كل انتخابات وقبيل تكليف الشخص المطلوب لتشكيل وزارة بغداد، وطالما كانت النتائج تخالف التوقعات والاستحقاق الانتخابات كما حصل في الحادثة الشهيرة عام ٢٠١٠ .

لذا فان الحوادث المتكررة ومنها بعض ماذكرناه آنفا، تبين بأن العراق منقوص السيادة، بل معدومة أحيانا، والحكومة أصبحت عاجزة عن فعل شئ يمنع التوغلات والتدخلات والهجمات الصاروخية، فأصبح موضوع السيادة العراقية أمر محل جدل، في الوقت الذي يجب أن يكون من المسلمات والثوابت التي لاغنى عنها في الجمهورية الجديدة مابعد التغيير والتحرير، واصبحنا بحاجة إلى إعادة صناعة السيادة والبحث عنه عراقيا، وما يجعلنا نشعر بالخيبة ليس غياب السيادة فقط وضعف الرادع لهذه الانتهاكات على العراق، وإنما التبرير من قبل البعض لهذه الخروقات على السيادة العراقية.

من شراء الحقائب الوزارية إلـــ
كيف يغيّر المـــال السيـــ

مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية في العراق والمقررة في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، يعود ملف المال السياسي إلى الواجهة بوصفه أحد أخطر التحديات التي تهدد نزاهة العملية الانتخابية ومصداقيتها. فبينما يتحدث الدستور عن ديمقراطية قائمة على التمثيل الشعبي وحرية الاختيار، تكشف الوقائع عن صورة مغايرة، حيث تحولت صناديق الاقتراع في كثير من الأحيان إلى سوق للمزايدات المالية، تُباع فيها الأصوات وتشترى فيها الولاءات. لم يعد الأمر مقتصراً على

ـــى شـــراء أصـــوات الناخـــبين
ـــاسي معادلة الانتخابات؟

اتهامات إعلامية أو تسريبات جانبية، بل بات حديثاً معلناً تتداوله كبرى الكتل السياسية، بل ويعترف به زعماء بارزون اتخذوا من تفشي المال السياسي سبباً للانسحاب من السباق الانتخابي. فمن رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي الذي أعلن عزوفه عن المشاركة بسبب ما أسماه «انتخابات تقوم على المال السياسي»، إلى زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي رفض خوض المنافسة في ظل «الفساد والفاسدين»، تتكشف صورة قاتمة عن مستقبل الديمقراطية العراقية.

وفيما يؤكد مراقبون أن المال السياسي قد يتجلى في شراء أصوات الناخبين أو حتى المناصب الوزارية، فإن خطورته تكمن في إعادة إنتاج النخب السياسية ذاتها، بل وفتح الطريق أمام صعود شخصيات «فاسدة مرتبطة بأجندات خارجية»، على حد وصف أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية عصام الفيلي. التحقيق التالي يحاول تفكيك ظاهرة المال السياسي في العراق، من جذورها وتداعياتها، إلى انعكاساتها على مستقبل الديمقراطية والدولة.

المال السياسي... الوجه الآخر للديمقراطية

على الورق، تمثل الانتخابات العراقية أداة للتغيير السلمي وتداول السلطة. لكن على الأرض، تتداخل فيها رؤوس الأموال المشبوهة مع صفقات غير شرعية، تجعل من العملية الديمقراطية أقرب إلى «سوق مغلق» تديره قوى تمتلك النفوذ السياسي والمالي. ويقول مدير مركز العراق للدراسات الاستراتيجية غازي فيصل إن «المال السياسي الفاسد يمكن أن يكون له دور خطير في تغيير نتائج الانتخابات»، مؤكداً أن المقصود به هو المال الذي جرى جمعه من موارد غير مشروعة، مثل صفقات مشبوهة أو جرائم منظمة.

أسعار الوزارات... سوق علني للنفوذ

لا يتوقف نفوذ المال السياسي عند حدود صناديق الاقتراع، بل يتجاوزها إلى شراء الحقائب الوزارية. في الدورة السابقة، تسرّبت معلومات عن «تسعيرة» لبعض الوزارات، بحسب ما تدره من موارد مالية، حتى وصل الأمر إلى الحديث عن ملايين الدولارات تدفع للوصول إلى موقع وزاري.

هذه الظاهرة تكشف أن المال السياسي لا يغير فقط خريطة البرلمان، بل يحدد أيضاً ملامح السلطة التنفيذية.

اعترافات الكتل الكبرى

المفارقة أن التحذيرات لم تصدر فقط عن قوى صغيرة أو مرشحين مستقلين، بل وصلت إلى كبرى الكتل البرلمانية. ففي يونيو (حزيران) الماضي، حذّر «الإطار التنسيقي» نفسه من «استخدام المال السياسي في التأثير على الرأي العام». وهو اعتراف ضمني بأن اللعبة أكبر من قدرة أي طرف على ضبطها، وأن الجميع قد يكون لاعباً أو متضرراً منها في الوقت ذاته.

المال السياسي والانسحابات الكبرى

انعكاس خطورة الظاهرة ظهر في انسحاب شخصيات بارزة من السباق الانتخابي. العبادي برر قراره بغياب الضوابط القانونية التي تمنع التلاعب، فيما أرجع الصدر موقفه إلى تفشي الفساد. هذه الانسحابات ليست مجرد مواقف شخصية، بل تعكس غياب الثقة في نزاهة الانتخابات برمتها.

الحكومة على خط المواجهة

في المقابل، حاول رئيس الوزراء محمد شياع السوداني احتواء المخاوف، فأكد على ضرورة منع استغلال موارد الدولة في التنافس الانتخابي، ودعا إلى تعزيز التنسيق بين هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومفوضية الانتخابات. غير أن مراقبين يرون أن هذه الدعوات قد تبقى في إطار «الإجراءات الشكلية»، ما لم تترجم إلى آليات رقابية صارمة وإجراءات عقابية واضحة.

تهديد للديمقراطية

يحذر الأكاديمي عصام الفيلي من أن المال السياسي «يقوض كل أسس الديمقراطية»، لأنه يفتح الطريق أمام صعود شخصيات غير كفوءة ترتبط بأجندات خارجية. ويرى أن اعتماد نظام الدائرة الواحدة في الانتخابات عزز هذا الخلل، لأنه يتيح للمال أن يتفوق على الكفاءة، ويغدق على الناخبين الأموال مقابل أصواتهم.

اللعبة الأخطر: شراء الأصوات

المشهد يتضح أكثر عند الحديث عن شراء الأصوات. هنا، تتجلى أخطر صور المال السياسي، إذ تتحول العلاقة بين المرشح والناخب إلى صفقة مالية، يتلقى فيها المواطن مبلغاً معيناً مقابل التصويت لشخص محدد. هذه الممارسة لا تهدد فقط نزاهة الانتخابات، بل تنسف فكرة المواطنة وتحولها إلى علاقة مادية بحتة.

المال السياسي كأداة للهيمنة

يخلص غازي فيصل إلى أن المال السياسي ليس مجرد ظاهرة عابرة، بل هو «أداة للاستحواذ على السلطة والنفوذ»، تضمن للأحزاب المهيمنة استمرار سيطرتها على مؤسسات الدولة، بما يحول العملية الديمقراطية إلى واجهة شكلية تخفي وراءها واقعاً قائماً على المال الفاسد والمحاصصة.

إزاء هذا الواقع، تبدو الانتخابات العراقية المقبلة مهددة بأن تتحول إلى مسرح لتجديد الطبقة السياسية نفسها، لا من خلال البرامج والكفاءة، بل عبر الحقائب المالية والولاءات المشتراة.

وإذا ما صحت مخاوف المراقبين من أن المال السياسي سيكون أقوى من أي وقت مضى، فإن مستقبل الديمقراطية في العراق يقف أمام اختبار مصيري، بين أن تكون أداة للتغيير الحقيقي، أو مجرد واجهة لشرعنة نفوذ المال الفاسد.

سباق التسلح العالمي:

الصين، الهند، تركيا وكوريا الجنوبية فـــ

في

عالم يشهد تصاعد التوترات الجيوسياسية وعودة سباق التسلح بوتيرة غير مسبوقة منذ الحرب الباردة، تظل الولايات المتحدة متربعة على قمة صناعة السلاح العالمي، إذ تحتل شركاتها المراتب الخمس الأولى وتشغل 41 موقعاً ضمن أفضل 100 شركة دفاعية.

لكن المشهد لم يعد أميركياً خالصاً؛ إذ تتقدم قوى صاعدة مثل الصين، كوريا الجنوبية، الهند، تركيا، وإسرائيل لتشارك في تقسيم «كعكة» سوق الأسلحة التي بلغت عائداتها 632 مليار دولار عام 2023. هذا التحقيق الصادر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية يرصد معالم سباق التسلح الجديد، ويحلل إمكانات ومحدودية المنافسين الجدد وتأثيرهم على معادلة القوة العالمية، وعلى موقع الولايات المتحدة كأكبر مصدّر للسلاح.

ـــي مواجهة المجمع الصناعي الأميركي

الولايات المتحدة الهيمنة المهددة

ما زالت واشنطن تقود العالم في صناعة السلاح بفضل مزيج من الطلب الحكومي المستدام، الخبرة القتالية المتواصلة، وتفوقها التكنولوجي في مجالات الطيران والدفاع الصاروخي والذكاء الاصطناعي العسكري.

لكن الحرب في أوكرانيا واستنزاف المخزونات الاستراتيجية أظهرت أن المجمع الصناعي الأميركي غير مهيأ تماماً لإنتاج كميات ضخمة في صراع طويل الأمد، إذ تشير تقارير إلى أن مخزون صواريخ باتريوت لا يلبي سوى ٢٥% من خطط البنتاغون، وأن الوصول إلى إنتاج ١٠٠٠ وحدة سنوياً لن يتحقق قبل ٢٠٢٧.

الصين... التنين المتأهب

استحوذت الصين على ٥,٩% من صادرات الأسلحة العالمية بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، وأظهرت قوتها الصناعية في عروض عسكرية تستعرض طائرات مسيرة متطورة وصواريخ فرط صوتية.

الصين تطبق سياسة «الاندماج المدني العسكري»، ما يسمح بتحويل الابتكارات المدنية إلى تطبيقات دفاعية بسرعة.

مع ذلك، تواجه بكين تحديات تتعلق بثقة المشترين الدوليين الذين يخشون ردود فعل الولايات المتحدة، فضلاً عن الشكوك حول جودة وفعالية أنظمتها القتالية رغم النجاحات التي أحرزتها في بناء السفن والطائرات المسيرة.

كوريا الجنوبية... مفاجأة السباق

قفزت سيول إلى المرتبة العاشرة

عالمياً في تصدير السلاح بحصة ٣,٢% من السوق العالمية. صفقة تاريخية مع بولندا بقيمة ٣٢ مليار دولار شملت دبابات ومدافع ومقاتلات وقاذفات صواريخ جعلتها لاعباً رئيسياً في أوروبا الشرقية. تتميز الصناعات الدفاعية الكورية بسرعة الإنتاج ومعايير «الناتو» وبأسعار تنافسية، لكن اعتمادها على مكونات أميركية يقيّد بعض صادراتها.

الهند... طموح القوة العظمى

بلغت صادرات الدفاع الهندية ٢,٧٦ مليار دولار عام ٢٠٢٥، إلى أكثر من ١٠٠ دولة.

الهند تستخدم تصدير السلاح كأداة دبلوماسية لتعزيز نفوذها الإقليمي، وتتصدر الولايات المتحدة وفرنسا قائمة شركائها. رغم زيادة ميزانيتها الدفاعية إلى ٧٤ مليار دولار، ما زالت الهند تعتمد على استيراد المكونات الحساسة وتعاني فجوة في البحث والتطوير في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والتخفي.

إسرائيل... سلاح مُختبر ميدانياً

احتلت المرتبة الثامنة عالمياً بحصة ٣,١% من السوق. تصدر أنظمة دفاع جوي وصواريخ، وتستخدم الحروب كحقل اختبار يرفع جاذبية منتجاتها للمشترين. لكن استمرار الصراع في غزة قد يقيد صادراتها بفعل ضغوط دولية متزايدة.

تركيا... الصعود الصاروخي والطائرات المسيّرة

قفزت صادرات تركيا من ٢ مليار إلى أكثر من ٧ مليارات دولار في خمس سنوات.

الطائرات المسيرة التركية من طراز «بيرقدار TB-٢" أصبحت علامة مسجلة، وتم بيع أكثر من ٥٠٠ منها إلى ٣٠ دولة.

تسعى تركيا إلى دخول نادي مقاتلات الجيل الخامس بمشروع «كاان» وتطوير بديل منخفض التكلفة لطائرة "F-٣٥".

لكنها تواجه تحديات تقنية وعقبات في الوصول إلى مشاريع غربية مشتركة.

أبعاد اقتصادية وجيوسياسية

هـذا السـباق لـيس مـجرد تنافس صناعي، بـل إعـادة تشكيل لخريطة النفوذ العالمي:

اقتصادياً:

خلق فـرص عمل، جـذب استثمارات، ودعم الابتكار في مجالات التكنولوجيا المتقدمة.

جيوسياسياً:

كل دولـة تستخدم صـادرات الـسلاح كأداة لبناء تحالفات وتوسيع نفوذها، مثل صفقة صواريخ براهموس الهندية مـع الفيليبين لمواجهة الـصيـن، أو الطائرات المسيرة التركية التي غيرت موازين قوى في ليبيا وأوكرانيا.

تـرى مؤسسة رؤى أن تـعدد مراكز إنتاج السلاح سيؤدي إلى مشهد عالمي أكثر تعقيداً: تآكل الاحتكار الأميركي: مع بروز لاعبين جدد أكثر مرونة وأقل تقييداً سياسياً.

سباق ابتكار متسارع: سيدفع إلى

تطوير تقنيات جديدة مثل الصواريخ الفرط صوتية والطائرات المسيرة الانتحارية.

مخاطر انتشار الأسلحة: ازدياد صادرات الأسلحة قد يؤدي إلى تصاعد النزاعات الإقليمية.

توصيات مؤسسة رؤى

تعزيز مراقبة انتشار السلاح دولياً عبر آليات أممية وإقليمية جديدة.

تشجيع البحث العلمي السلمي لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والفضاء في مجالات مدنية موازية.

متابعة تأثير سباق التسلح على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

إطلاق منصة حوار دولية تجمع منتجي ومستوردي السلاح للحد من تغذية الصراعات.

لم يعد سباق التسلح حكراً على الولايات المتحدة وروسيا. القوى الجديدة مثل الصين وتركيا وكوريا الجنوبية والهند وإسرائيل تغير قواعد اللعبة، وتفرض واقعاً متعدد الأقطاب في سوق الدفاع العالمية.

السؤال الذي يبقى مفتوحاً: هل يقود هذا التنوع إلى توازن ردع عالمي أم إلى سباق تسلح أخطر يهدد الاستقرار الدولي؟

مؤسسة رؤى تدعو إلى مقاربة متوازنة تجمع بين الردع والدبلوماسية لمنع انزلاق العالم إلى مواجهات كبرى جديدة.

نهضة سياحية وخدمـ
كيف تحوّل الحكومة الجغـ

في شمال دهوك، حيث تلتقي الجبال الشاهقة بالتاريخ العريق، تعيش العمادية وبامرني وسولاف لحظة تحول تاريخية، فقد أطلقت حكومة إقليم كوردستان، ضمن برامجها الاستراتيجية، حزمة مشاريع سياحية وعمرانية وخدمية تهدف إلى إعادة صياغة المشهد الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

ـــية في قلب دهوك

ـــرافيا إلى فرصة اقتصادية

هذا التقرير، الصادر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، يوثق هذه الطفرة التنموية ويحلل آثارها على التنمية المستدامة، ويستشرف مستقبل العمادية وبامرني كمركزين سياحيين واستثماريين يربطان الماضي العريق بالمستقبل المزدهر.

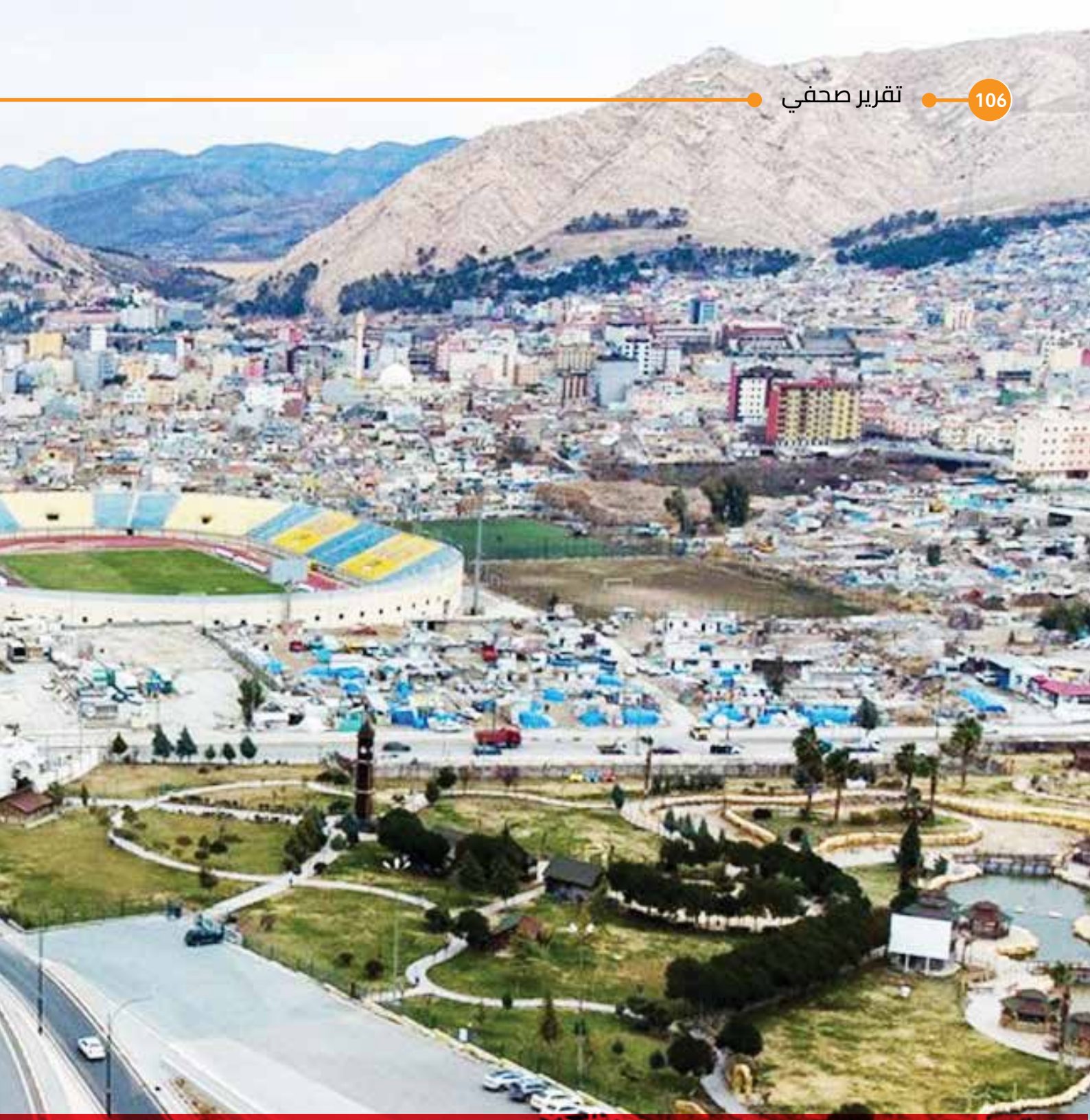

أولاً: السياحة كقاطرة للتنمية

تشكل المشاريع السياحية حجر الأساس لهذه النهضة:

الممشى الحجري حول قلعة العمادية: مشروع فريد بطول ٤ كيلومترات يوصف بـ«سور الصين العظيم المصغر»، أنجزت منه ٦٥%، ويهدف لربط المواقع الأثرية بمسارات سياحية منظمة تمنح الزائر تجربة استثنائية تجمع بين التاريخ والطبيعة.

المسارات الحجرية في بامرني: بطول ١٣٥٠ متراً، أعادت إحياء الطرق القديمة التي كان يستخدمها الأهالي، لتصبح اليوم ممرات سياحية حديثة تضيف قيمة ثقافية وحضارية للمكان.

الجسر الزجاجي في سولاف: الأول من نوعه في العراق وكوردستان، بطول ٩٣ متراً وعرض ٤ أمتار، مصمم وفق معايير أمان دولية. من المتوقع أن يصبح أيقونة سياحية تجذب آلاف الزوار سنوياً وتضع سولاف على خريطة الوجهات السياحية العالمية.

ثانياً: مشاريع البنية التحتية والخدمات

لم تقتصر النهضة على الجانب السياحي، بل شملت تحسين البنية التحتية:

القطاع القضائي: بناء مجمع جديد

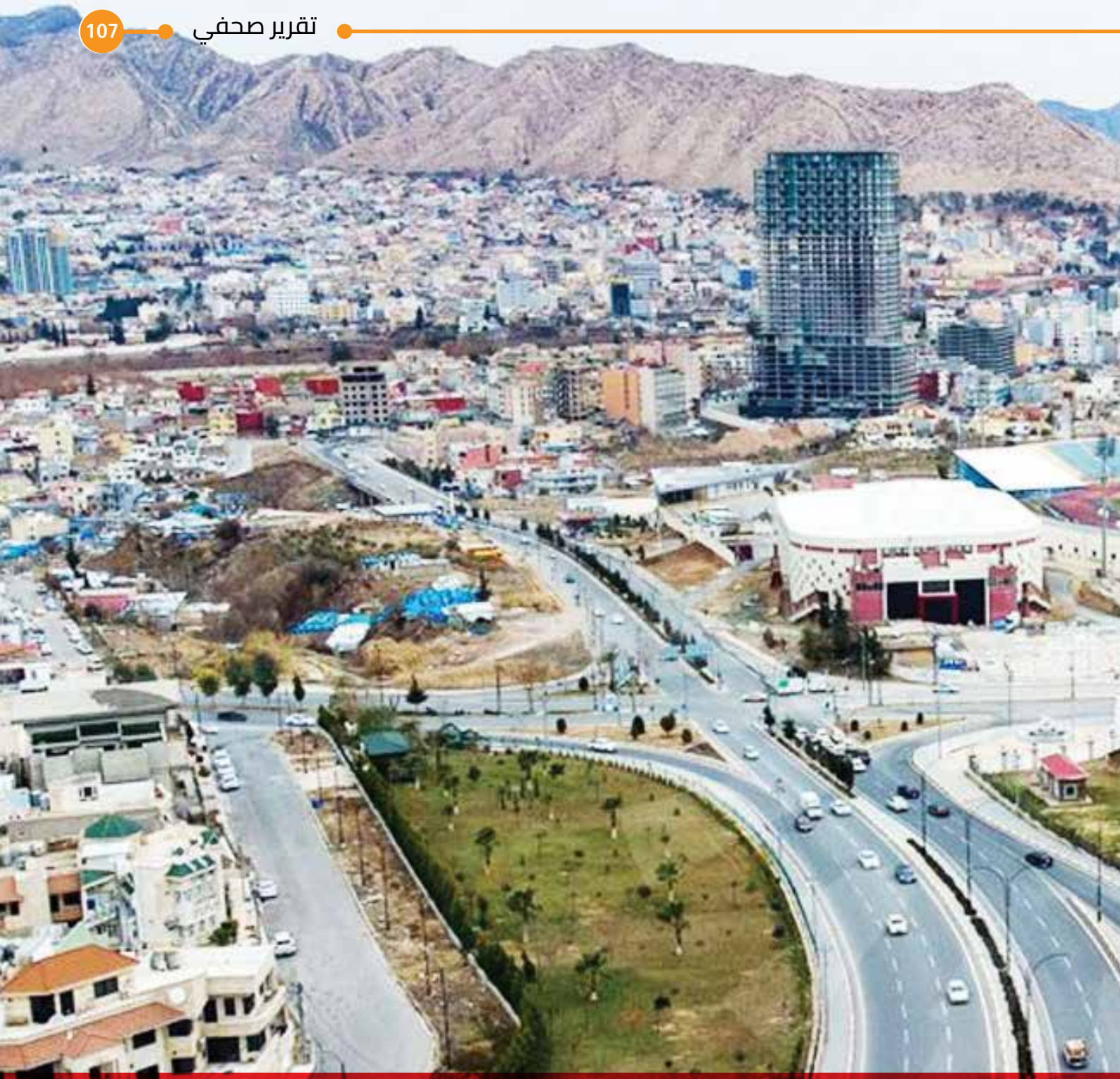

للمحكمة بمساحة ١٥٠٠ م^2 بكلفة تتجاوز ١,٧ مليار دينار، ما يعزز العدالة والخدمات القانونية لسكان المنطقة.

الطرق والجسور: شق وتعبيد الطرق في القرى والبلدات لربطها بالمراكز الرئيسية، مما يسهل تنقل السكان ويعزز التجارة المحلية.

المياه والكهرباء: حفر آبار وتجديد شبكات المياه والكهرباء، ما يضمن استمرارية الخدمات الأساسية.

التربية والتعليم: ترميم وتجديد خمس مدارس، مما يوفر بيئة تعليمية حديثة لأبناء المنطقة.

ثالثاً: الأثر الاجتماعي والاقتصادي

فرص العمل: وفرت هذه المشاريع مئات فرص العمل للمهندسين والعمال المحليين، ما خفّض نسب البطالة وحسن دخل الأسر.

تحسين جودة الحياة: مع توفر الخدمات الأساسية، يشعر السكان بمستوى جديد من الأمان الاجتماعي والاقتصادي.

تمكين المجتمعات المحلية: إشراك السكان في تنفيذ المشاريع يعزز انتماءهم للمنطقة ويحافظ على طابعها الثقافي.

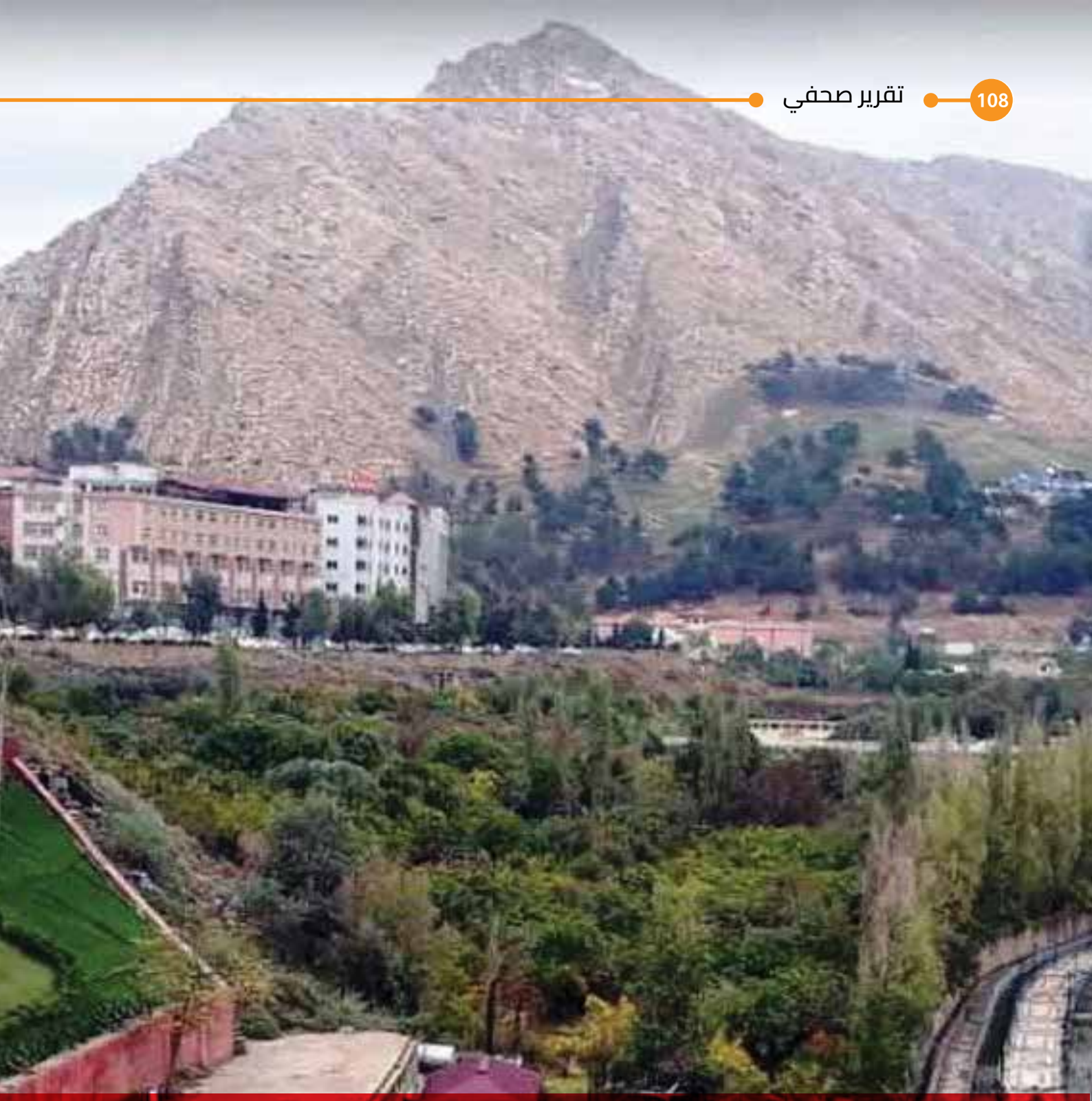

رؤية مستقبلية

بحسب قائممقام العمادية، وارشين سلمان، فإن الحكومة تسعى إلى جعل العمادية وجهة سياحية عالمية تربط بين القلعة التاريخية والطبيعة الساحرة عبر الممشى الحجري، في حين أكدت مديرة ناحية بامرني، ميران عبدالرحمن، أن هذه المشاريع رغم الأزمات تمثل رسالة إصرار على البناء والإعمار.

تحليل مؤسسة رؤى

ترى المؤسسة أن العمادية وبامرني تمثلان نموذجاً يمكن تعميمه على مناطق أخرى في كوردستان عبر:

دمج السياحة الثقافية بالتنمية الاقتصادية.

استثمار الطاقات المحلية في تنفيذ المشاريع لتعزيز الاستدامة.

استخدام المعالم الجديدة مثل الجسر الزجاجي والممشى الحجري كأدوات تسويق عالمية لجذب الاستثمارات السياحية.

توصيات مؤسسة رؤى

خطة ترويج سياحي دولية: إطلاق حملات تعريفية بالعمادية وبامرني في المعارض الدولية، واستقطاب شركات سياحة عالمية.

بنية تحتية رقمية: تطوير تطبيقات

سياحية ذكية تتيح حجز الجولات والفنادق والتعرف على المعالم التاريخية افتراضياً.

استثمار مستدام: تشجيع الاستثمار في مشاريع بيئية صديقة للمناخ لحماية الطبيعة الجبلية الفريدة.

شراكات تعليمية: إشراك الجامعات في بحوث سياحية وتاريخية لتوثيق الإرث المحلي وإدراجه في برامج التنمية.

مهرجانات ومواسم سياحية: تنظيم مهرجانات سنوية للتعريف بالموروث الثقافي والفلكلور المحلي، ما يعزز الجذب السياحي.

إن ما تشهده العمادية وبامرني ليس مجرد تحسين للبنية التحتية أو بناء مشاريع سياحية، بل هو تحول استراتيجي يعيد تعريف المنطقة كقطب اقتصادي وسياحي مستدام.

إذا استمرت هذه الرؤية بنفس الوتيرة، يمكن أن تصبح العمادية وسولاف وبامرني خلال سنوات قليلة وجهات عالمية تنافس أشهر المقاصد السياحية في المنطقة، وتفتح الباب أمام نهضة اقتصادية متكاملة تعيد الأمل إلى سكانها وتكتب فصلاً جديداً في قصة كوردستان التنموية.

نشاطات مؤسسة رؤى خـلال شهـر سبتـ

رئيس مؤسسة رؤى يزور بغداد ويلتـــ

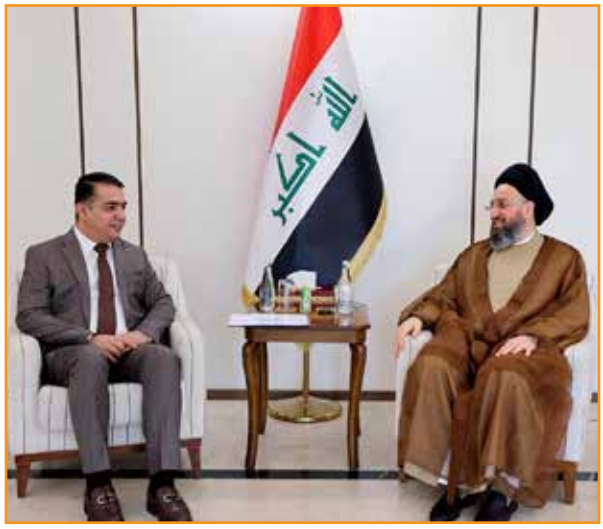

أجرى رئيس مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية الدكتور سعد الهموندي، يرافقه وفد من الهيئة الإدارية ضمّ الدكتور هشام فالح والدكتورة سلام الخفاجي، زيارة رسمية إلى العاصمة الاتحادية بغداد، التقى خلالها عـدداً من القيادات والشخصيات السياسية والدينية والفكرية البارزة. واستهل الوفد لقاءاته بزيارة سماحة السيد عمار الحكيم، زعيم تيار الحكمة الوطني، حيث جرى بحث المستجدات على الساحة العراقية وسبل تعزيز الحوار الوطني بين مختلف القوى، بما يسهم في دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وفي سياق الزيارة، التقى وفد مؤسسة رؤى بالسيد أشرف الدهان، مدير عام دائرة المنظمات غير الحكومية، حيث تسلّمت المؤسسة شهادة التسجيل الرسمية من قبل الدائرة، لتزاول أعمالها بشكل قانوني ورسمي..

ويُعد هذا الإنجاز خطوة مهمة لتعزيز حضور المؤسسة وترسيخ دورها في تنفيذ برامجها ومشاريعها الهادفة لخدمة المجتمع، بما ينسجم مع القوانين والأنظمة النافذة.

كما التقى الوفد بسماحة الشيخ همام حمودي، رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، الذي أكد خلال اللقاء على أهمية ترسيخ ثقافة الحوار والانفتاح

مؤسسة رؤى تحصل على شهادة تسجيل رسمية من الحكومة الاتحادية

أعلنت مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية عن حصولها على شهادة تسجيل رسمية من قبل دائرة المنظمات غير الحكومية في الحكومة الاتحادية، بما يتيح لها ممارسة نشاطاتها بصورة قانونية ورسمية داخل العراق.

وأكدت المؤسسة أن هذا الإنجاز يمثل خطوة مهمة في مسيرتها لتعزيز حضورها وتوسيع دورها في تنفيذ برامجها ومشاريعها الهادفة إلى خدمة المجتمع، بما ينسجم مع القوانين والأنظمة النافذة، مشددة على التزامها بالعمل المؤسسي الرصين وبناء شراكات فاعلة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ـــــمبر 2025

ـــقي شخصيات سياسية ودينية بارزة

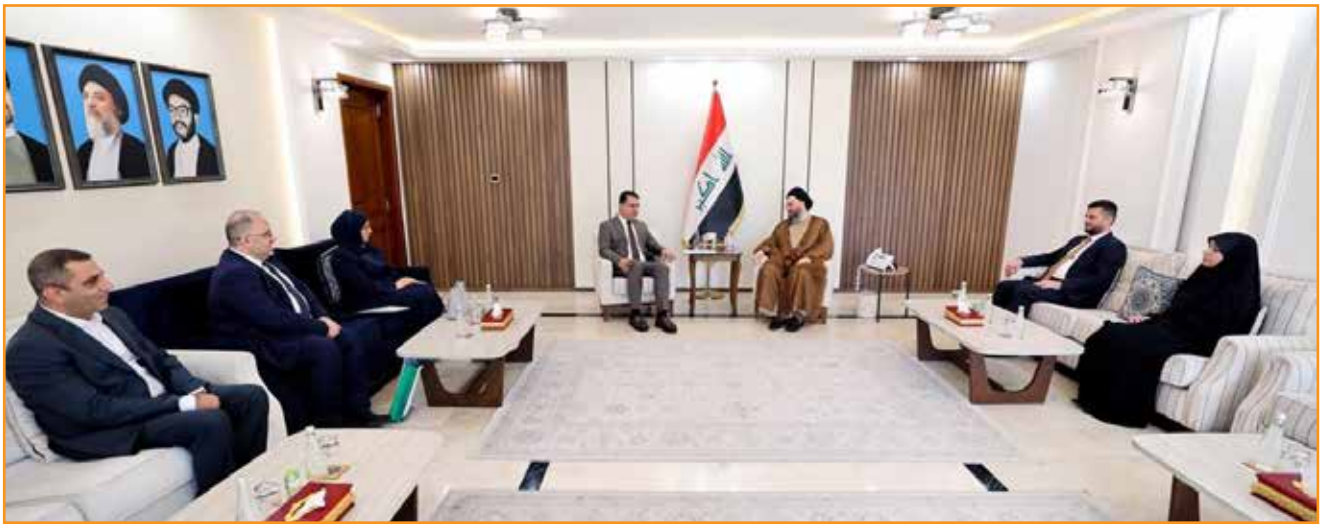

بين المؤسسات الفكرية والدينية والسياسية، مشددا على دور مؤسسة رؤى في إنتاج المعرفة الاستراتيجية وإسناد مسارات الإصلاح.

وتضمنت الجولة زيارة مقر مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث في بغداد، حيث جرى تبادل الرؤى بشأن التعاون البحثي وإقامة شراكات معرفية تسهم في دعم صناعة القرار.

كما التقى الوفد بالمفكر الديني السيد علي الطالقاني، في حوار تناول قضايا الفكر المعاصر وإشكاليات الخطاب الديني والسياسي في ظل التحولات الراهنة. وتأتي هذه الزيارات - بحسب ما أكد رئيس مؤسسة رؤى - في لحظة سياسية دقيقة تشهدها البلاد، ما يعكس إدراكا متزايدا لدى النخب السياسية والفكرية لأهمية تعزيز قنوات الحوار والتخطيط المشترك، والبحث عن مسارات عملية تفضي إلى حلول واقعية تتلاءم مع متطلبات المرحلة. وأكد الدكتور سعد الهموندي أن المؤسسة ستواصل نشاطها في الانفتاح على مختلف التيارات والقوى الوطنية والفكرية، انطلاقا من رسالتها في توفير أرضية معرفية رصينة للحوار، والمساهمة في بناء استراتيجيات تستند إلى دراسات علمية ومنهجية رصينة تخدم المصلحة الوطنية العليا.

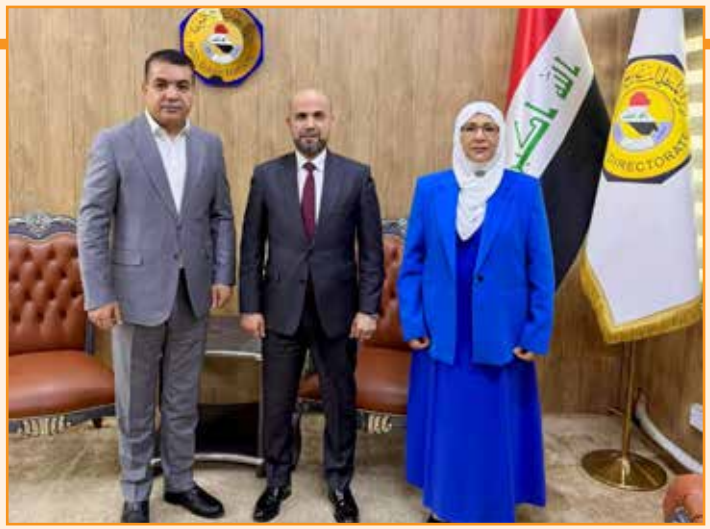

نشاطات مؤسسة رؤى خـلال شهـر سبتـ

أغسـ5ـطس

محافظ أربيل أوميد خوشناو يقدم سيمنارا نوعيا في مؤسسة رؤى حول دور أربيل في التشكيلة التاسعة لحكومة الإقليم

نظم قسم السيمنارات في مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، يوم أمس، سيمنارا علميا متميزا تحت عنوان: «أربيل في التشكيلة التاسعة لحكومة إقليم كوردستان»، قدمه السيد أوميد خوشناو، محافظ أربيل، في حضور نخبة من الأكاديميين والباحثين والمختصين بالشأن السياسي والإداري في الإقليم. وقد أدار الحوار خلال السيمنار الإعلامي محمد زنكنة، الذي تميز بإدارته المتزنة والحوار التفاعلي العميق مع السيد المحافظ.

قراءة تحليلية شاملة

افتتح السيمنار بكلمة ترحيبية من مؤسسة رؤى، تلتها مداخلة موسعة من السيد أوميد خوشناو، استعرض فيها الدور الريادي الذي تلعبه محافظة أربيل في التشكيلة الوزارية التاسعة لحكومة إقليم كوردستان، مع التركيز على التحديات التي رافقت مراحل التشكيل والفرص التنموية التي تم تسخيرها لخدمة أهالي المحافظة.

وأوضح خوشناو خلال حديثه أن أربيل لم تكتفِ بدورها الإداري التقليدي، بل باتت تمثل مركز الثقل في العمل الحكومي الإقليمي، من خلال تبنيها لخطط تنموية استراتيجية، وتفعيل المشاريع الخدمية، وتعزيز البنية التحتية، خاصة في قطاعات التعليم، الصحة، والخدمات الإلكترونية.

محاور النقاش

تناول السيمنار مجموعة من المحاور التي ناقشت بعمق:

التمثيل السياسي والإداري لمحافظة أربيل في الحكومة الحالية.

أداء المؤسسات التنفيذية في المحافظة وانعكاسه على حياة المواطنين.

رؤية أربيل المستقبلية في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية في الإقليم والعراق عمومًا.

مداخلات ومناقشات ثرية

شهد السيمنار تفاعلا كبيرا من الحاضرين، حيث قدم عدد من الأكاديميين مداخلات نوعية حول واقع الإدارة المحلية في أربيل، وأشادوا بالتجربة الإدارية التي تقودها المحافظة، كما قدموا مقترحات لدعم وتطوير المسار التنموي في المرحلة المقبلة.

إشادة بالدور المؤسسي

أشادت شخصيات أكاديمية وحكومية بتنظيم مؤسسة رؤى لهذا السيمنار المهم، مشيرين إلى أهمية هذه الفعاليات في خلق فضاء حواري بناء بين القيادات التنفيذية ومراكز الفكر، بما يسهم في تعزيز الشفافية وبناء الثقة. وقد عبّر السيد #أوميد_خوشناو عن شكره وامتنانه لمؤسسة رؤى، وخص بالذكر الدكتور #سعد_الهموندي مشيدا بدور المؤسسة البحثي في تقديم الدعم المعرفي للمؤسسات الحكومية، مؤكدا استعداده الدائم للمشاركة في أي فعالية تسهم في خدمة الصالح العام.

مبر 2025

أغسـ17ـطس

مؤسسة رؤى تستقبل ممثّل المرجعية الدينية في إقليم كوردستان

استقبل رئيس مؤسسة رؤى الدكتور سعد الهماوندي، السيد سعد الأعرجي ممثّل المرجعية الدينية في إقليم كوردستان.

وحضر اللقاء عدد من كوادر الهيئة الإدارية للمؤسسة، حيث جرى خلاله بحث سبل تعزيز قيم التعايش السلمي وترسيخ ثقافة الحوار والتفاهم المشترك بين مكوّنات المجتمع الكوردستاني.

وفي تصريح له، أكد الدكتور سعد الهماوندي أن: «مؤسسة رؤى تولي أهمية كبرى لدعم جهود التعايش والوئام بين مختلف المكوّنات، وتحرص على أن تكون جسراً للتواصل والتقارب بما يخدم استقرار الإقليم وازدهاره.» من جانبه، أشاد السيد سعد الأعرجي بدور المؤسسة، قائلاً: «إن المرجعية الدينية ترى في هذه المبادرات خطوة مهمة لترسيخ الوحدة وتعزيز الأمن المجتمعي، ونحن مستعدون للتعاون مع جميع الجهات الساعية إلى بناء مستقبل آمن ومزدهر لكوردستان.»

نشاطات مؤسسة رؤى خـلال شهـر سبتـ

أغسـ19ـطس

حماية المعلومات والخصوصية: بناء مستقبل أكاديمي آمن لكردستان

استضافت مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية عبر قسم السيمنار، الدكتور رنجبر باليساني الخبير في مجال الأمن السيبراني، حيث قدِم سيمنارًا مميزًا بعنوان «حماية المعلومات والخصوصية: بناءً مستقبل أكاديمي آمن لكردستان».

وحضر الفعالية نخبة من المثقفين والأكاديميين والمهتمين بالشأن التكنولوجي، حيث تناول الدكتور باليساني خلال محاضرته أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والأفراد في مجال حماية البيانات، وسبل تعزيز الأمن السيبراني في المؤسسات التعليمية والأكاديمية.

وأكد المحاضر على أهمية الاستثمار في بناء بيئة رقمية آمنة تدعم العملية التعليمية والبحثية في إقليم كردستان، مشددًا على أن حماية المعلومات باتت ضرورة إستراتيجية لضمان مستقبل مستقر ومتطور.

وفي ختام السيمنار، فُتح باب النقاش والحوار بين الحاضرين، حيث طُرحت العديد من الأسئلة والمداخلات التي أغنت الجلسة وأسهمت في توسيع دائرة الفهم حول موضوع الأمن السيبراني ودوره في بناء مستقبل أكاديمي آمن.

مبر 2025

سبتـ2ـمبر

مؤسسة رؤى تعقد ندوة بعنوان «مستقبل المسرح في أربيل»

أقام قسم السيمنار في مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية ندوة ثقافية حملت عنوان "مستقبل المسرح في أربيل"، قدّمها السيد هيوا سعاد يونس، نقيب المسرح في أربيل، وذلك بحضور جمع من الفنانين والأكاديميين والمهتمين بالشأن الثقافي والفني.

محاور الندوة

سلّطت الندوة الضوء على واقع الحركة المسرحية في أربيل والتحديات التي تواجهها، بدءًا من ضعف البنية التحتية المسرحية، مرورًا بالحاجة إلى دعم مؤسساتي ورعاية حكومية، وانتهاءً بضرورة تفعيل دور الأكاديميات والمعاهد الفنية لتخريج جيل جديد من الممثلين والمخرجين.

كما تطرّق نقيب المسرح إلى رؤية مستقبلية لتطوير المسرح عبر إقامة مهرجانات مسرحية سنوية، وتشجيع الفرق المحلية، وفتح قنوات تعاون مع الفرق العربية والعالمية لتبادل الخبرات وتقديم عروض مشتركة.

الحضور والنقاشات

شهدت الندوة حضور نخبة من الفنانين المعروفين في الساحة الكردية والعراقية، إلى جانب أساتذة جامعيين وباحثين في مجال الفنون، وقد أثرت مداخلاتهم النقاش بطرح أفكار عملية لتجاوز التحديات، مثل تعزيز التمويل الثقافي، وتفعيل برامج التدريب العملي للمواهب الشابة، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في العروض المسرحية.

أهمية الفعالية

وأكدت مؤسسة رؤى في ختام الندوة أن مثل هذه الحوارات تمثل خطوة مهمة في إحياء المشهد المسرحي في أربيل، وتعزيز دوره كأداة للتنوير الاجتماعي وبناء الوعي الثقافي، مشيرةً إلى أن المؤسسة ستواصل تنظيم مثل هذه الأنشطة التي تجمع بين الفكر الأكاديمي والإبداع الفني.

رؤى المستقبل

مجلة استشرافية

الجزائر

لمواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة
واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل

www.ruaafoundation.com